تحديات أفكار ورؤية مستقبلية

منبر للفكر العربي الحديث
لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد
مجموعة خطاباته ومحاضراته في عام ١٩٨٧

تحرير
علي طاهر الدجاني ـ د. بسام الساكت

المجموعة الخامسة

تحديـــات
أفكـــار
ورؤية مستقبلية

منبر للفكر العربي الحديث
المجموعة الخامسة لخطابات
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد
في عام ١٩٨٧

تحريـــر
علي طاهر الدجاني ــ د. بسام الساكت

المجموعة الاولى ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢
المجموعة الثانية ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤
المجموعة الثالثة ١٩٨٥
المجموعة الرابعة ١٩٨٦
المجموعة الخامسة ١٩٨٧

التنضيد والطباعة
المطبعة الوطنية

التاريخ

شوال ١٤١١ هجري
نيسان ١٩٩١ ميلادي

كلمـــة ساميـــة
لصاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

التنمية أمانة ومسؤولية

لقد اوليت لأخي سمو الامير الحسن .. ولي عـهـدي الأمين .. مـسؤلية اعادة البناء .. وقـد تمكن بما يتمتع به من حيو ية .. وتفان واتـسـاع ثـقـافـة .. وعـمـق مـعـرفة .. من اسـتـنفار نوازع الخير .. والعمل والنشاط في ابناء هذا البلد المخلصين .

لـقد بنى الاردن خلال العقود الماضية نهضة تـراكـمـت مـن جيل الى جيل حتى غدت هـذه الـثـروة قـاعـدة مـتـيـنة لبناء الأ ردن الحديث .

الحسين بن طلال

من خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال
في افتتاح مؤتمر التنمية الاول سنة ١٩٧٢

«ان الله يحب اذا عمل احدكم عملاً ان يتقنه»

حديث شريف

علينا الا ندع المصاعب تشبط همتنا او تعوق مسيرتنا فالمعوقات والتحديات التي تواجه امتنا كبيرة. ولكن طموحاتنا وامكانياتنا ايضاً. وكل ما علينا هو ان نبذل افضل ما عندنا من جهد.

الحسن بن طلال

من خطاب سمو الامير الحسن بن طلال ولي العهد
في مؤتمر التنمية الاول ١٩٧٢

فهرس المحتويات

الرقم المتسلسل	المناسبة	صفحة
١ —	مقدمة وكلمة شكر بقلم المحررين	٩
٢ —	سيرة الحياة الشخصية — صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال ولي العهد	١١
٣ —	ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال ولي العهد	١٣
٤ —	الاردن في المحيط الدولي جمعية الشؤون الدولية — عمان ، ١٣ كانون الثاني ١٩٨٧	١٩
٥ —	الندوة الدبلوماسية ابو ظبي — آذار ١٩٨٧	٣٣
٦ —	ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي عمان ، ١٤ — ١٦ آذار ١٩٨٧	٤٣
٧ —	الحوار بين اهل الاديان جمعية الشابات المسيحية — عمان ٤ نيسان ١٩٨٧	٥١
٨ —	احتفال الجلسة العاشرة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نيسان — ١٩٨٧	٦٥
٩ —	اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي عمان — ١١ نيسان ١٩٨٧	٧٣
١٠ —	افتتاح المجلس العربي للطفولة والتنمية عمان — ١٢ نيسان ١٩٨٧	٨١
١١ —	افتتاح الدورة التاسعة للمنظمة الآفرو اسيوية عمان — ٢٢ نيسان ١٩٨٧	٨٩
١٢ —	افتتاح الاجتماع التأسيسي للشبكة الاسلامية لتنمية وادارة مصادر المياه عمان — ٨ تموز ١٩٨٧	٩٧
١٣ —	افتتاح مكاتب اليونسكو عمان — ١٩٨٧	١٠٣
١٤ —	افتتاح مؤتمر المغتربين الثالث في قصر الثقافة عمان ١٣ — تموز ١٩٨٧	١١١
١٥ —	ندوات التربية في الاردن التلفزيون الاردني — عمان ٣٠/ ٨ — ٣/ ٩ / ١٩٨٧	١١٩

الرقم المتسلسل	المناسبة	صفحة
١٦ —	احتفال العيد الفضي للجامعة الاردنية الجامعة الاردنية — عمان ٢ أيلول ١٩٨٧	١٢٥
١٧ —	افتتاح مدرسة البتراء الدولية في الفيزياء (الرابعة) عمان ، ٦ — ١٤ أيلول ١٩٨٧	١٢٩
١٨ —	افتتاح المؤتمر الاستراتيجي العربي الاول عمان — ١٥ أيلول ١٩٨٧	١٣٥
١٩ —	افتتاح الاجتماع الثاني عشر لقادة الشرطة والامن العرب المركز الثقافي الملكي — عمان ١٥ أيلول ١٩٨٧	١٤٥
٢٠ —	الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة نيويورك ، ٢٤ أيلول ١٩٨٧	١٥١
٢١ —	تطوير الملكات الانسانية العربية عمان ٢٩ ايلول ١٩٨٧	١٦١
٢٢ —	محاضرة في الكلية العسكرية الملكية الكلية العسكرية — عمان ١٣ تشرين الاول ١٩٨٧	١٦٧
٢٣ —	الاردن والوسطية كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية عمان ٢٠ أيلول ١٩٨٧	١٧٥
٢٤ —	افتتاح المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام عمان ، ٢٤ — ٢٩ تشرين اول ١٩٨٧	١٨٥
٢٥ —	الاقتصاد الاردني الواقع والتحديات ١٨ تشرين ثاني ١٩٨٧	١٩٣
٢٦ —	افتتاح مؤتمر الحوار العربي — الاوروبي الثالث عمان ٢٩ — ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٧	٢١٣
٢٧ —	افتتاح المؤتمر الفلسفي العربي الثاني عمان ١٣ — ١٥ كانون الاول ١٩٨٧	٢٢٥
٢٨ —	افتتاح الندوة العربية لممارسة التصنيع الدوائي الجيد عمان ١٤ — ١٧ كانون الاول ١٩٨٧	٢٣١
٢٩ —	مؤتمر خريجي الصحافة والاعلام عمان ، ١٩ كانون الاول ١٩٨٧	٢٤١

تحديات افكار ورؤية مستقبلية
المجموعة الخامسة ــ ١٩٨٧

تضم هذه المجموعة ، الخطابات والبحوث التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد ، خلال عام ١٩٨٧ . وتكمل المجموعة الأولى للأعوام ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢ والثانية للأعوام ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ والثالثة لعام ١٩٨٥ ، والرابعة لعام ١٩٨٦ ، وفقاً للتسلسل الزمني للمناسبات التي شهدتها في المحافل الأردنية والعربية والدولية ، وتمثل سجلا قيماً لطاقة فكرية فذة وحمية هاشمية لا تباري في الدعوة لحشد الإهتمامات والمساعي العربية البناءة والمبادرة لمجابهة التحديات في إطار التراث العربي الوضّاء ، والقيم الأساسية في العقيدة الإسلامية السمحاء .

ويحمل سموه مهمة كبرى ، إذ أولاه صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في أوائل عقد السبعينات أمانة الإشراف على مسيرة النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن فحمل الأمانة بجهد العالم وحمية المصلح ، فتحققت للأردن خطوات واسعة في مضمار التقدم ، وأنبتت في الوقت نفسه في العالم العربي غراس أمل في حياة عربية مزدهرة تحفل بالخير والتعاون .

وإنه لشرف عظيم لنا أن نتولى جمع الخطابات ، وتدوينها وإعدادها للنشر ، لتكون مرجعاً وثائقياً يسجّل المراحل التي يسلكها الأردن بهدي قيادته العليا ، بالمعرفة وقوة الارادة ، لبناء الأردن الحديث ، ليكون عضواً بانياً في خدمة الأمة العربية والاسلامية .

حفظ الله جلالة القائد الملهم الملك الحسين بن طلال ، وولي عهده الأمين سمو الامير الحسن بن طلال ، سليلي الدوحة النبوية الشريفة . راجين أن نكون قد أدّينا الأمانة التي تشرفنا بحملها .

كلمــة شكــر

ويسرنا ان نسجل بالشكر والامتنان وافيين لرجل الاقتصاد الاردني السيد ايليا نقل ، مؤسس شركة فاين لصناعة الورق الصحي ، اسهامه الكريم في نشر هذه المجموعة الخامسة من خطابات سموه لعام ١٩٨٧ كهدية منه الى المجتمع الاردني اعترافاً بالجهود الخيرة التي يبذلها سموه حفظه الله في خدمة وطنه الاردني وامته العربية داعما مسيرتها الحضارية باصالته العربية الواثقة وتراثه الهاشمي العتيد .

والله الموفق

علي طاهر الدجاني

د . بسام الساكت

عمان شوال سنة ١٤١١ هـ

نيسان سنة ١٩٩١ م

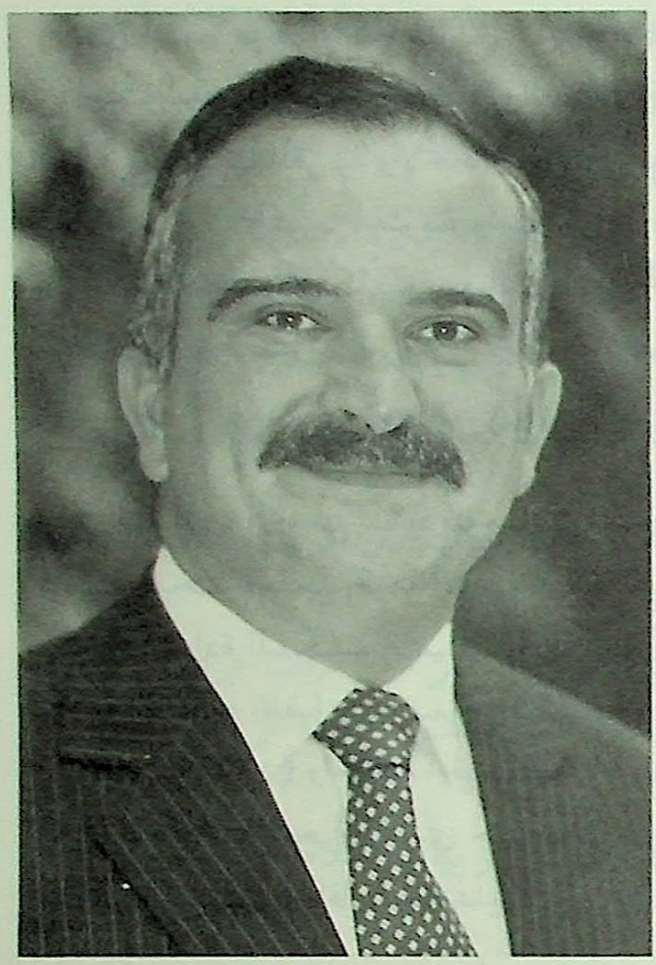

سيرة الحياة الشخصية
صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد

ولد سمو الأمير الحسن ، الشقيق الاصغر لجلالة الملك الحسين في عمان في العشرين من شهر آذار عام ١٩٤٧ .

بعد أن أنهى سموه المرحلة الابتدائية من دراسته في الأردن انتقل إلى مدرسة (سمر فيلد) في بريطانيا ، ثم واصل دراسته في (هارو) ، حيث تخرج منها في كانون الأول سنة ١٩٦٤ مع امتياز في الدراسات الشرقية . بعدها التحق سموه بجامعة اوكسفورد في عام ١٩٦٥ واختار العلوم السياسية والتاريخ ، حيث حصل في عام ١٩٦٧ على بكالوريوس بمرتبة الشرف ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩ .

صدرت الارادة الملكية السامية بتسمية سمو الأمير الحسن ولياً للعهد بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ . كما صدرت ارادة ملكية سامية بمنح سموه رتبة فريق اول (فخرية) في القوات المسلحة الأردنية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ . و يولي سموه الامور العسكرية اهتماماً خاصاً .

أدى سموه فريضة الحج بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٠ ، وقد قام سموه بزيارات رسمية إلى كل من استراليا والنمسا و بلجيكا والدنمارك وفرنسا و بريطانيا وهولندا والسويد وسويسرا والنرويج والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي و بولندا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وايران و باكستان وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة و والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية .

يتولى سمو الأمير الحسن مهام جلالة الملك اثناء غياب جلالته عن أرض الوطن .

في عام ١٩٧٠ أسس سموه بتوجيهات من جلالة الحسين الجمعية العلمية الملكية بهدف تنمية البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن . وفي عام ١٩٧١ صدرت الارادة الملكية السامية كذلك بتولي سموه مهام توجيه التخطيط التنموي للبلاد فكان لسموه الفضل في وضع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) والخطة الخمسية (١٩٨١ ــ ١٩٨٥) والخطة الخمسية (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠) وكان للنجاح الذي حققه هذا التخطيط ان دعي سموه للحديث عن التخطيط التنموي الحديث في محافل دولية عديدة .

تم عقد قران سموه على الأميرة ثروت بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤ ولسموهما ثلاث كريمات : رحمة وولدت بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٣ ، وسمية وولدت في ١٩٧١/٥/١٤ و بديعة وقد ولدت في ١٩٧٤/٣/١٨ ورزقا في ١٩٧٩/٥/٢٠ بنجل اسمياه راشد .

هوايات سموه عديدة منها الرياضة وخاصة الكاراتيه والسباحة بما في ذلك الغطس تحت الماء وكذلك قيادة الطائرات العامودية ، ساهم سموه في كتابة العديد من المقالات التي نشرت في كبرى صحف العالم كما ألف سموه ثلاثة كتب :

الأول : بعنوان «**دراسة قانونية حول القدس**» صدر في عام ١٩٧٩ .
والثاني : بعنوان «**حق الفلسطينيين في تقرير المصير**» صدر عام ١٩٨١ .
والثالث : صدر في أيلول عام ١٩٨٤ «**البحث عن السلام**» .

«ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد »

عام ١٩٨٧

قيـــم وثوابـــت

ـــ لقد واجه الاردن هذا الوضع بأتباع سياسة متزنة ترمي الى الحفاظ على التضامن العربي ما امكن وعدم الدخول في تحالفات ومعاهدات عسكرية مع اي من الدول الكبرى والابتعاد عن المحاور الاقليمية الدائمة .

ـــ ان الدول الكبرى برغم سعيها لاستقطاب المنطقة تدرك الدور المركزي للاردن في حفظ التوازن .

ـــ ان الاردن المؤمن برسالة النهضة العربية يعمل دائماً من اجل موقف عربي موحد ، فهو يؤمن بالوحدة العربية و ينادي دائماً بعدم تغليب المصالح القطرية على المصلحة العربية العليا .

ـــ يؤمن الاردن بأنه لا يجوز ان تؤثر الخلافات العربية على علاقات الشعب الواحد في المنطقة العربية .

ـــ ان منتدى الفكر العربي هو نافذة مضيئة للعرب على العالم وهو مستودع العقلانية في حوار العرب مع الحضارات الانسانية المعاصرة .

ـــ يعتبر استرداد المقدسات الاسلامية في فلسطين المحتلة مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الاسلامية .

ـــ ان سياسة الاردن في التعامل مع العالم الخارجي ومظاهر التقدير الذي تحظى به هذه السياسة من مختلف الكتل والدول تشير الى اتزانها واعتدالها ، كما انها دليل واضح على الدول النوعي الهام الذي يقوم به هذا البلد صغير الحجم شحيح الموارد .

(الاردن في المحيط الدولي ـــ جمعية الشؤون الدولية ـــ ١٣ كانون ثاني ١٩٨٧)

ـــ قراراتنا تبنى قدر الامكان على موازنة موضوعية للمعطيات ودراسة عقلانية للتحديات ، فلا تخاذل امام القرارات الصعبة وما يجب ان يعمل ، ولا مزاودات على المشاعر أو تعظيم للاوهام حول ما يمكن تحقيقه .

(الندوة الدبلوماسية ــ ابو ظبي ــ دولة الامارات العربية المتحدة ــ آذار ١٩٨٧

ــ ان الاهداف النبيلة تسيء اليها الاساليب غير المناسبة وكم من داعية الى رأي او مذهب كان حرباً على رأية ومذهبه بسبب اتباعه اساليب ووسائل صرفت الناس عنه (١) وقال عز وجل (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) ــ صدق الله العظيم .

(الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي ــ عمان ــ ١٤ ــ ١٦ آذار ١٩٨٧)

ــ إننا في عالم لن يرحم الضعفاء ، ولن يلتفت الى الجهلاء ، عالم لن يحترم الا العلماء والعقلاء والاقوياء ــ هو عالم اما ان تكون او لا تكون .

ــ ان حوالي نصف الاطفال العرب مهددون في صحتهم الجسمانية ، بأخطار المجاعة والفقر والحروب ، انهم حوالي اربعين مليون طفل عربي من المحيط الى الخليج .

ــ ان اطفالنا يدفعون ثمناً فادحاً لقرارات واخطاء الكبار او لمخططات القوى الاجنبية .

(المجلس العربي للطفولة والتنمية ــ عمان ١٢ نيسان ١٩٨٧)

ــ ان البلدان الآفرو اسيوية تمتلك وفرة في المواد الخام لكنها تعاني فقراً رغم هذه الوفرة .

ــ بدون تخطيط علمي وعملي وانتهاج سياسة حكيمة ستظل مظاهر التفاوت بين الغني الفاحش والفقر المدقع .

(الدورة التاسعة للمنظمة الافرو اسيوية ــ عمان ــ ٢٢ نيسان ١٩٨٧)

ــ ان العملية التربوية ليست مسؤولية وزارة التربية وحدها ، بل هي مسؤولية المجتمع والدولة بجميع اجهزتها .

---

(١) سورة النجم ٥٣ آية ٢٨

ـ العملية التربوية هي احدى الاولويات الوطنية التي تتمثل في عملية تنموية تطويرية للمجتمع وتتطلب المرونة لاستيعاب المستجدات .

(ندوات التربية في التلفزيون الاردني ـ ٢٩ آب ١٩٨٧)

ـ جامعتنا الاردنية استطاعت خلال ربع قرن ان ترسي اسساً واضحة المعالم والتوجهات للتعليم الجامعي الوطني .
ـ التعليم بجميع مراحله قضية وطنية تتصدر قائمة الاولويات في بلدنا .
ـ ان الجامعة في عصر التكنولوجيا المتقدمة لا يمكن ان تؤدي رسالتها المنتظرة الا اذا التزمت في كل ما تنهض به بقضايا الوطن والامة من خلال الانفتاح على المجتمع في الداخل وعلى العالم في الخارج والتوجه نحو ايجاد صلة عضوية بين البحث العلمي وبين حاجات المجتمع الآنية .

(العيد الفضي للجامعة الاردنية ـ عمان ـ ٢ أيلول ١٩٨٧)

ـ ان نمط التطور القطري بالرغم مما حققه من انجازات بقى عاجزاً عن تلبية اهم احتياجات الامة العربية وهو بقاؤها واستمرارها كأمة مستقلة في ظل أمن جماعي .
ـ ان الاخطار التي تهدد استقرار وأمن دولنا العربية كبيرة ومتعددة وتعود هذه الاخطار في جذورها الى تاريخ السيطرة الاجنبية على المنطقة والطريقة التي نشأت فيها الدول العربية الحديثة .
ـ ان النزاع العربي الاسرائيلي والحرب اللبنانية وحرب الخليج جميعها وفي آن واحد تشكل تهديداً لسائر الدول الواقعة في المنطقة .

(المؤتمر الاستراتيجي العربي الاول ـ عمان ١٥ أيلول ١٩٨٧)

ـ ان الامر الواقع الذي يخيم على المنطقة منذ الستينات قد اصبح اليوم احد مصادر الانقسامات الفئوية ونزاع الاقليات والطوائف ممهداً الطريق امام سياسة «فرق تسد»

ـ ان مشكلة الديون الخارجية تنتشر في الدول النامية كالمرض الخبيث .
ـ ان المستوى النوعي للحياة قد اخذ في الانحدار التدريجي خلال العقود الاخيرة بالرغم من الانجازات التكنولوجية الحديثة .
ـ لقد كان لي شرف الدعوة من هذا المكان الى انشاء نظام دولي انساني جديد ، وعليه تم انشاء اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية خارج اطار الامم المتحدة .
ـ علينا ان نطوع افكارنا واتجاهاتنا بما يتناسب مع الحقائق المستجدة في عالمنا المعاصر كي نستطيع احداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البيئة العالمية .

(الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ـ نيو يورك ـ ٢٤ أيلول ١٩٨٧)

ـ يشكل الصراع العربي الاسرائيلي اكبر عقبة امنية نواجهها .
ـ ان الاردن هو ساحة العمليات المستقبلية لأي صراع عربي اسرائيلي حيث ان الاردن يدافع عن اطول خط مواجهة مع اسرائيل و يتوسط المثلث الساخن لصراعات المنطقة كافة ، من البحر المتوسط للخليج العربي ومن ثم البحر الاحمر .

(الكلية العسكرية الملكية ـ عمان ١٣ تشرين الاول ١٩٨٧)

ـ ان الوحدة الحقيقية تبدأ بوحدة الفكر ، والحرب تبدأ في العقول قبل ان تبدأ في ساحات المعارك .

(كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية ـ عمان ٢٠ تشرين الاول ١٩٨٧)

ـ ان الامن الاقتصادي والامن العسكري والامن السياسي والامن الاجتماعي تمثل في مجموعها عناصر اساسية لمفهوم الامن الشامل .
ـ ان انتقال القوى العاملة من الاردن الى دول الخليج وشبه الجزيرة العربية قد ابرز نمطاً تكاملياً لم يسبق له مثيل من حيث المشاركة في الموارد المالية والبشرية .

(كلية الحرب الملكية عمان ــ ١٨ تشرين الاول ١٩٨٧)

ــ ان الاهمية الاستراتيجية للخليج وضخامة موارد النفط فيه مقرونة بخطر تصعيد الحرب قد ادى الى نشر قوات بحرية هائلة اميركية وروسية وأوروبية ويمثل وجود القوى البحرية هذه مصدر قلق واهتمام لنا جميعا اذ لم يتساءل احد لا في الولايات المتحدة ولا في اوروبا حول ما ستفعله القوات البحرية الاميركية بالذات في الخليج .

ــ لقد قسمت المجموعة الاقتصادية الاوروبية الوطن العربي بما يلائم مصالحها الى ثلاث مجموعات ، وقد اجرت مفاوضات منفصلة مع كل من هذه المجموعات دون ادنى تنسيق بينها .

ــ الدول العربية سوق تعاني بوقوفها موقف المتفرج من الانقسام والحرب الاقتصادية العالمية الباردة .

الندوة العربية لممارسة التصنيع الدوائي الجيد ــ عمان ١٤ ــ ١٧ كانون أول ١٩٨٧

ــ ان الوطن العربي ما زال يستورد معظم احتياجاته من العلاج من الخارج .

ــ ان الصناعة الدوائية العربية التي اثبتت نفسها في بعض الدول جديرة بالدعم بحيث تغطي اكبر نسبة ممكنة من احتياجات الوطن العربي .

محاضرة

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

الاردن في المحيط الدولي

في

جمعية الشؤون الدولية

عمان

١٣ كانون الثاني ، ١٩٨٧

الاردن في المحيط الدولي
قضية فلسطين قضيتنا الأولى منذ تأسيس الاردن الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المحترمون ،

إنه لمن دواعي سعادتي البالغة أن ألتقي بكم اليوم في جمعية الشؤون الدولية لأتحدث عن موضوع ذي أهمية بالغة لنا جميعاً ، وهو دور الاردن في المحيط الدولي واني لاعتبر هذا اللقاء فرصة نوعية لاستعراض العوامل المؤثرة على وضعنا ضمن المجتمع الدولي ، وعلى دورنا فيه ، بالاضافة إلى تحديد أهم الركائز التي تستند إليها علاقاتنا مع دول العالم . واني على يقين بأن اللقاء بهذه النخبة الطيبة سيثري الموضوع من خلال المناقشة والادلاء بوجهات النظر والتوضيحات والاستفسارات التي اتطلع إليها في نهاية حديثي . وأنتم في هذه الجمعية تمثلون مجموعة متميزة من أبناء هذا البلد لها صلة وثيقة بعلاقات الأردن الدولية سواء أكان ذلك من موقع المسؤولية الحالية أم السابقة أم نتيجة لصلات العمل أم التخصص الأكاديمي أم الاهتمام العميق بالموضوع .

إن الكثير مما سأقوله هذا المساء ليس بالجديد عليكم ، ولكنني أشعر أن من المفيد توضيح بعض العوامل الثابتة التي تؤثر في علاقاتنا الخارجية . وهذه العوامل ، رغم ثباتها تتفاعل بعضها مع بعض ومع الأحداث والتطورات الدولية بصور وأنماط مختلفة . و يُضفي هذا التفاعل على تلك العلاقات صفة فاعلة وديناميكية . فبالرغم من ارتكازها على أُسس ثابتة ، تتمتع رؤيتنا بالمرونة وبمحاولة استباق الأحداث بالقدر الذي يُمكّننا من وضع تصور للبدائل الممكنة والمتاحة في عالم سريع التطور.

تعلمون ان الاردن يقع في مكان الوسط من بقعة لها أهميتها الاستراتيجية العالية من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي ولذا فهي من أكثر بقاع العالم حساسية وأكثرها

قابلية للتأثر بالتطورات السريعة على المستوى الاقليمي والدولي بسبب النزاعات متعددة الأطراف وحالة عدم الاستقرار التي تهيمن على المنطقة . و يكفي أن نشير هنا إلى أنه ومنذ سنة ١٩٥٦ ثارت أزمات دولية في منطقتنا كادت أن تؤدي إلى صدام مباشر بين القوتين العظميين ، مهددة بذلك الامن الاوروبي والعالمي . ومثال ذلك حرب ١٩٦٧ وما حدث عام ١٩٧٠ على الحدود الاردنية السورية أثناءحرب تشرين ١٩٧٣ ، وكذلك حروب لبنان والنزاع المسلح الدائر بين العراق وايران والذي يهدد أمن دول الخليج النفطية وسائر المنطقة .

من المعلوم أيضا أن الموقع الجغرافي وأحداث التاريخ والبنية الاقتصادية التركيب السكاني تشكل عوامل هامة ذات أثر واضح على سياسة أي بلد من البلدان ، سواء في المجال الداخلي أو على الصعيد الخارجي ، ولو بدرجات متفاوتة . و بالنسبة للاردن ، فإن هذه العوامل هي التي ترسم أُطر سياستنا الخارجية وتحدد معالمها ، فالاردن من الناحية الجغرافية يتبوأ موقعا لا يحسد عليه حيث يواجه القوات الاسرائيلية على أطول جبهة من جبهات الصراع العربي الاسرائيلي ، مما يتطلب منه التفكير مليا قبل اتخاذ أي قرار قد يؤدي الى تغيير الوضع على هذه الجبهة . إن أي تطور على الساحة الاسرائيلية ، بالنسبة لموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي ، له تأثير مباشر ليس على أمننا الوطني فحسب ، وإنما على أمن جميع الدول العربية ، و بامكانه تغيير موازين القوى في المنطقة والعالم . كما أن الاردن بلد « داخلي » ليس له إلا منفذ وحيد على ساحل البحر ، لذا فإن خطوط نقله إلى الدول الخارجية ومنها تعتمد الى درجة كبيرة على المرور عبر الدول المجاورة ، وجميعنا يذكر ان عمليات النقل قد تأثرت في عدد من الحالات بسبب إغلاق الحدود من قبل دول مجاورة . ولذا أصبح على الاردن أن يُوفِّق بين مصلحته القومية ومصالح هذه الدول دون أن يعرض نفسه للضرر .

وانطلاقا من مفهوم سياسة القوة المقارنة ، فإن كُلاً من الدول المجاورة تتمتع بقوى اقتصادية وعسكرية تفوق من الناحية الكمية ما لدينا في الاردن . ومن الطبيعي أن يتأثر الاردن الى حد كبير بما يجري في الدول المجاورة ، كالعراق ومصر وسوريا والسعودية ، وكذلك بتفاعل السياسات بين هذه الدول نفسها .

وإذا ما نظرنا إلى المستوى العربي ، أي إلى تفاعل علاقات الاردن مع الدول الشقيقة المجاورة ، لوجدنا أن سرعة التطور في نوعية العلاقات بين تلك الدول و بينها و بين دول

أخرى خارج المنطقة ، واحتدام الخلافات بين بعض هذه الدول الشقيقة ، تشكل جميعها أعباء على سياستنا الخارجية وعلى أمننا الوطني ضمن مفهوم الأمن العربي الشامل . وقد واجه الاردن هذا الوضع الجيوبوليتيكي سريع التغير باتباع سياسة متزنة ترمي إلى الحفاظ على التضامن العربي ما أمكن وعدم الدخول في تحالفات ومعاهدات عسكرية مع أي من الدول الكبرى ، كما توجهنا إلى تعزيز العلاقات مع سائر الدول الشقيقة والابتعاد عن المحاور الاقليمية الدائمة والسعي نحو موقف عربي متماسك .

من الواضح أن حساسية موقعنا الجغرافي تلقي على كاهلنا أعباء لا بد من التعامل معها بكل روية واتزان ، إلاّ أنّ هذا الموقع المتوسط يوفر لنا ، في الوقت نفسه ، عدداً من المزايا في تعاملنا مع الدول المجاورة أو مع الدول الكبرى . فمن المهم للدول المجاورة ألاّ ينضم الاردن الى تحالفات أو محاور إقليمية تهدد أمن هذه الدول ، كما أن الدول الكبرى ، برغم سعيها لاستقطاب المنطقة ، تدرك الدور المركزي للاردن في حفظ التوازن ، كما تدرك أن علاقاته مع الكتلتين ، ومع الدول الكبرى بصورة خاصة ، وسياسته المعتدلة إزاءهما لها تأثير إيجابي على الاستقرار وتجنب الصدام بين القوتين العظميين .

أما العامل التاريخي فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسيرة الاردن المعاصر و برسم سياسته الخارجية على مختلف الأصعدة . فالأردن المؤمن برسالة النهضة العربية يعمل دائماً من أجل موقف عربي موحد . فهو يؤمن بالوحدة العربية ، وهو أحد روادها الأوائل ، و ينادي دائماً بعدم تغليب المصالح القُطْرية على المصلحة العربية العليا . وفي حين تظهر بين الفينة والاخرى نزعات محلية وإقليمية محدودة في بعض دول المنطقة العربية تحاول ، صراحة أو بصورة خفية ، التقليل من أهمية البعد العربي في توجهات هذه الدول ، والتركيز على النزعات الاقليمية ، فإن موقفنا في الاردن كان دائماً إلى جانب تعزيز العمل العربي المشترك وعدم تقسيم المنطقة إلى محاور إقليمية متنافسة .

لقد عايش الاردن القضية الفلسطينية وتفاعل مع هذه المأساة تاريخيا وجغرافيا منذ البداية ، وما من شك في أن المشكلة الفلسطينية كانت ، وما زالت قضيتنا الاولى منذ تأسيس الاردن الحديث ، حيث دعا مؤسس الدولة وشهيد العروبة عبد الله بن الحسين ، قبل حدوث النكبة ، إلى الوحدة لتلافي العواقب الوخيمة المتوقعة . وإن لهذه القضية تأثيرا أساسيا ومباشرا علينا من الجوانب الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . فالاردن أكثر الدول العربية تأثرا بها والتصاقا بأبعادها والتحاما بأهلها .

ولا بد من اعتبار العامل السكاني من المؤثرات في رسم السياسة الخارجية لأي بلد. فمن الواضح أن التركيبة السكانية في الاردن قد تغيرت بصورة جذرية خلال العقود الاربعة الماضية نتيجة التهجير القسري لأهل فلسطين في عام ١٩٤٨ ونزوح حوالي ٣٠٠,٠٠٠ من سكان الضفة الغربية في عام ١٩٦٧. وقد ألقى توحيد الضفتين، والذي ما جاء إلاّ للحفاظ على عروبة ما تبقى من فلسطين، و بطلب من أهلها، على كاهل الأردن المسؤولية الكبرى بين الدول العربية للحفاظ على الحقوق الفلسطينية. وكذلك، فإن محاولة إيجاد حل عادل لهذه القضية تستجيب لرغبات أبناء الشعب الفلسطيني. وعليه فلم يقرر الاردن سياسته تجاه اسرائيل بصفة دولة مواجهة معنية بالجانب العسكري وحفظ الأمن القومي فحسب، بل وضع نصب عينيه أن استرداد الحقوق المغتصبة لمئات الآلاف من مواطنيه هو هدف مركزي ثابت لسياسته الخارجية. فالعامل السكاني لا يزال يهدد الأمن الوطني والأمن العربي العام إذا ما أقدمت اسرائيل على تنفيذ سياسة عدوانية تتمثل في تهجير الأهل الذين يرزحون تحت الاحتلال منذ سنة ١٩٦٧.

والبنية الاقتصادية لها تأثيرها الفعال على قدرات الدولة والمصادر التي يمكن توظيفها لخدمة أغراضها، فمن المعلوم أن شح المصادر الطبيعية وقلة الموارد المالية كان يضع حدودا صارمة على ما يستطيع الاردن أن يقوم به، سواء في المجال الداخلي أو على الصعيد الخارجي. لقد ولدّت الهجرات الفلسطينية المتعاقبة ضغوطا كبيرة على اقتصاد شحيح الموارد أصلا. لذا عملت الحكومات المتعاقبة، تحت ظروف صعبة، على إقامة بنية اقتصادية اعتمدت جزئيا على التعاون الخارجي مع الدول الشقيقة والصديقة، لتكفل إيجاد فرص عمل لأعداد متزايدة من السكان، بالاضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه. وفوق ذلك كله، كان لا بُد من تخصيص جزء كبير من ميزانية الحكومة لأغراض الدفاع والتصدي لأي عدوان اسرائيلي محتمل، وإن كانت المساعدات الخارجية من مصادر مختلفة قد ساعدت في مواجهة العجز المالي منذ الخمسينات.

وتمكن الاردن، من خلال انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة، من تحقيق معدلات نمو عالية خلال العقد الذي سبق حرب عام ١٩٦٧، وعندما استؤنفت مسيرة التنمية، استطاع الأردن أيضا تحقيق معدلات نمو عالية خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٣، نتيجة لتنفيذ ثلاث خطط تنموية مدروسة. وقد التزمت الدول العربية في قمة بغداد عام ١٩٧٨ بتقديم

مساعدات عربية كافية تضمن بناء القدرة الدفاعية والاقتصادية لدول المواجهة والاستغناء عن أية مساعدات أجنبية . وشرع الاردن إثر ذلك في تعظيم إمكانياته الدفاعية كي تواكب تعاظم القوة الاسرائيلية ، إلا أن بعض الدول العربية النفطية لم تف بالتزاماتها ، مما سبب لنا المصاعب في تحقيق استمرارية معدلات النمو المرتفعة ، واستكمال تجهيزاتنا الدفاعية .

وفي المجال الاقتصادي ، لا بد أن نذكر بأن الدول النفطية تشكل سوق عمل جاذب لذوى المهارات وخريجي التعليم العالي من أبناء الاردن ، و يبلغ عدد العاملين الاردنيين هناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ عامل ، أو ما يقرب من ٦٠٪ من حجم القوة العاملة في الضفة الشرقية . وتساهم تحويلاتهم إلى بلدهم بصورة فعّالة في زيارة الدخل القومي واحتياطات العملات الاجنبية . وهكذا توثقت علاقة الاردن وارتبطت مصالحه ارتباطا استراتيجيا بهذه الدول ، حيث أن ما يؤثّر على اقتصادها ينعكس على اقتصادنا ، وما يهدد أمننا يعتبر تهديدا لأمنها . وتتابع الحكومة باهتمام أوضاع مواطنينا في البلدان الشقيقة وتحاول التنسيق قدر الامكان لإبقائهم منتجين في تلك البلدان .

أيُّها الإخوة ،

من المفيد ، وقد ذكرنا بعض العوامل المؤثرة على سياستنا الخارجية ، أن نحاول رسم الأسس والخطوط العريضة لهذه السياسة بحيث نُبيِّن دور الإنسان وتفاعله مع المحيط الدولي ومن المناسب هنا أن نعالج هذا التفاعل في مستويات أربعة هي : **المستوى العربي ، ومستوى العالم الاسلامي ، ومستوى العالم الثالث ، ومن ثم المستوى العالمي** ، بما في ذلك الدول الكبرى . وغني عن القول أن هذه المستويات ليست جامدة ومنفصلة ، بل هي أطر ديناميكية تصنف تلك العلاقات وتساعد على تحليلها .

فمن سمات هذا التعامل الاعتدال والتوازن والوسطية ، إذ لم يؤمن الاردن يوما بالتطرف كمبدأ أو سياسة أو وسيلة ، ونحن لا نعتمد أسلوب الصدام إلاّ إذا كانت هناك مصلحة وطنية أو قومية مهددة . وفي هذا الوقت الذي برزت فيه حركات متطرفة من اليمين ومن اليسار، فان إيماننا بالاعتدال كسياسة يزداد قوة برغم الصعوبات التي كانت تجعل من التزامنا هذا عبئا ثقيلا علينا .

كما أن الديمومة والاستمرارية صفتان هامتان من صفات تعاملنا الخارجي ، فمواقفنا

من القضايا العالمية الرئيسية معروفة وموضوعة وفق مبادى أساسية ، ولكن بفكر متفتح يتوخى المرونة لمواجهة المستجدات ، وإن كانت هنالك في بعض الأحيان تعديلات على المواقف ، فهذه تمليها ظروف خارجية تتطلب التكيف مع أوضاع قائمة جديدة ، ولكنها لا تؤدي بنا إلى الحود عن مبادئنا .

وترتبط هذه الصفة ايضا بالجرأة في اتخاذ القرارات رغم التحديات الكبرى فاذا ما استدعى الموقف قرارات هامة ذات أثر طو يل الاجل فان الاردن لم يتوان يوما عن اتخاذها ما دامت هذه القرارات في خدمة الصالح العر بي بمجمله . وأبرز الأمثلة على ذلك تدخل الجيش العر بي في عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ لنصرة الحق العر بي في فلسطين رغم ضعف الامكانيات . كما ان موقفنا الملتزم بدعم العراق في حرب الخليج نابع من احساسنا بالخطر الذي يتهدد الأمن العر بي القومي الشامل ومن إيماننا بان هذا الأمن كلٌ لا يتجزأ .

وأخيراً أود أن اشير الى صفة هامة أخرى ، وهي انعكاس شخصية القيادة على السياسة الخارجية الاردنية ، فكلنا يعلم أن العلاقات الشخصية والاحترام المتبادل بين القيادة الاردنية وقادة العالم من مختلف الاتجاهات قد تركت اثراً ايجابياً واسعاً على سمعة الاردن الدولية وعلى علاقاته مع شتى الدول . كما ان للقيادة الاردنية علاقات ونشاطات عديدة على المستوى غير الرسمي تساعد على إضفاء انطباعات إيجابية عن الاردن في منطقةٍ اصبحت صورتها في الخارج عرضة للتشو يه . وسأشير الى بعض هذه العلاقات متعددة الاطراف والابعاد (Multilateralism) بعد قليل حيث فتحت قنوات جديدة للتعامل مع العالم الخارجي لم تكن متوفرة سابقاً ولا تشكل جزءاً من وسائل التمثيل الدبلوماسي المتعارف عليه ، ووصلت إلى غايات وإنجازات فاقت ما قامت به المؤسسات العالمية والاقليمية . إن هذه الإنجازات تنبع من خصائص الأردن وخصوصيته في العمل الدولي .

أيها الاخوة ،

لقد اعتمد الاردن في سياسته الخارجية أسساً صريحة ومبادىء واضحة مبنية على علاقات متعددة الاطراف ، محاولا في ذلك ألاّ تؤثر علاقاته الثنائية على التزام منهج سياسي عر بي صريح . فقد سعى الاردن ، مثلاً ، إلى زيادة فاعلية الجامعة العر بية من خلال سعيه لتعديل ميثاق الجامعة ليتم اتخاذ القرار بالأغلبية . ومن المبادىء التي اعتمدها الاردن على الصعيد العر بي ما يلي :

اولاً : حق كل دولة عربية بالاستقلال والسيادة واختيار النظام السياسي والاقتصادي الملائم لها . فمن هذا المنطلق يعارض الاردن أي محاولة للتجزئة في أي بلد عربي سواء في السودان أو العراق أو لبنان أو غيرها .

ثانياً : يؤمن الاردن بأنه لا يجوز ان تؤثر الخلافات العربية على علاقات الشعب الواحد في المنطقة العربية ، فنحن نرى أن وحدة العمل العربي المشترك هي اكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى إذ أن أمن المنطقة جميعها مهدد . وأوضح مثال على ذلك صفقات الأسلحة الامريكية ــ الاسرائيلية لأيران ، وهي لا تنم عن استخفاف بالنظام العربي فحسب بل تؤكد الخطر المتزايد على هذه المنطقة المتمثل في الدور الايراني الذي لا يقتصر في تهديده على العراق بل يتعداه الى التدخل في المنطقة وإملاء شروطه حتى على الدول الكبرى من خلال ممارساته الواسعة في لبنان . و بالاضافة الى علاقات الاردن الرسمية مع الدول العربية بصورة ثنائية أو بصورة متعددة الاطراف من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة فقد عمل الاردن على إقامة علاقات عربية خارج الإطار الرسمي تتميز بالبعد الانساني والوظيفي من أجل تقريب وجهات نظر النخبة المتميزة من قطاعات مختلفة . ولعل أبرز مظاهر هذا النشاط الريادي هو احتضان الاردن لمنتدى الفكر العربي الذي أصبح بحق برلماناً للمفكرين وأصحاب القرار العرب . فهو يضم بين أعضائه خلاصة النخبة الفكرية العربية في كل المجالات . و بعد أن كادت تضيق الساحة العربية بمنبر واحد لهذه النخبة لتتحاور فيه بحرية حول هموم الحاضر وتحديات المستقبل ، مما كان يضطرها إلى اللجوء إلى عواصم أجنبية فتح لها الاردن قلبه وعقله وأبوابه لكي تفعل ذلك على أرض عربية وفي عاصمة عربية .

واذا كان الاجداد المؤسسون للاردن ، جنود الثورة العربية الكبرى منذ سبعة عقود قد كافحوا من أجل وحدة أمتهم العربية واستقلالها ، وإذا كانوا في سعيهم ذلك قد جمعوا قلوب القوميين العرب من مختلف أقطار الوطن العربي الكبير فان الاحفاد الحامين للاردن اليوم ما زالوا يحملون في أفئدتهم رسالة هذا المشروع فهم لا يألون جهداً في تأليف عقول القوميين العرب من مختلف أقطار الوطن العربي الكبير . ومنتدى الفكر العربي هو أحد مظاهر هذا السعي الدؤوب . فأعضاء هذا المنتدى يأتون من كل أقطار هذا الوطن الممتد من المحيط الى الخليج . وقد شارك في

أنشطته منذ إنشائه من سنوات قليلة أكثر من ألف من أبرز أبناء الامة في مجالات الاقتصاد والمال ، والسياسة والاجتماع ، والآداب والعلوم وهم يتحاورون بديمقراطية كاملة في كل ما يهم امتهم العربية من أمنها الغذائي إلى أمنها العسكري ، من مستقبل العلم والتقنية فيها إلى مستقبل التربية والتعليم لأجيالها الصاعدة .

وأكثر من ذلك فان منتدى الفكر العربي هو نافذة مضيئة للعرب على العالم ، وهو مستودع للعقلانية في حوار العرب مع الحضارات الانسانية المعاصرة . وفي هذا الصدد عقد المنتدى الى الان حوارات مع نظائر له من إفريقيا وجنوب آسيا ، والصين وأوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ومنظمة الاحزاب الليبرالية . و يواصل حواراته في الشهور القادمة مع نظائر في الاتحاد السوفياتي وجنوب شرقي آسيا وآسكندنافيا وأمريكا اللاتينية .

أيها الاخوة والاخوات ،

أما بالنسبة لمستوى دول العالم الاسلامي فتربطنا بهذه الدول وحدة العقيدة الاسلامية السمحاء واعتبارات التاريخ والتقاليد والتراث . ونعتبر استرداد المقدسات الاسلامية في فلسطين المحتلة مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الاسلامية . وعلى هذا الاساس فقد شارك الاردن في اجتماعات القمة الاسلامية مشاركة فعالة تؤكد هذا المفهوم وتسعى الى تطوير العلاقات بين هذه الدول على أسس واقعية ومدروسة . وقد انبثق عن هذه الاجتماعات عدة مؤسسات تسعى الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدول الاسلامية ، و يساهم الاردن بصورة فعالة في هذه المؤسسات . وأحد الامثلة الاخيرة على ذلك قرار استضافة الاردن للمقر الدائم للأكاديمية الاسلامية للعلوم ، كما بادر الاردن الى المشاركة مع دول أخرى في تطوير شبكات معلومات متخصصة تخدم أغراض التنمية .

وكذلك ، فقد ارتأى الاردن ضرورة بلورة مفهوم الدور الحضاري للمجموعة الاسلامية في هذا الوقت بالذات الذي التصقت فيه بالحضارة الاسلامية بعض الصور المشوهة . كما أنه ليس بخاف على أحد أن المؤسسات الرسمية تعي الحاجة الى جهد أكاديمي علمي للخروج من نطاق التعميمات إلى طريق واضح المعالم يبين أساليب التطبيق الممكنة في

مختلف مجالات الحياة . وكان هذا الاعتبار وراء إنشاء المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) في عمان ، وهو يضم نخبة من كبار علماء العالم الاسلامي ومفكريه يجتمعون سنوياً في عمان للتداول في أمور فكرية وعملية ملحة . وحيث أن المسلمين ليسوا بمعزل عن غيرهم فقد بادرت مؤسسة ال البيت إلى فتح قنوات الا تصال على شكل حوار إسلامي ــ مسيحي يهدف الى التوصل الى فهم افضل لوجهات النظر من أجل بناء قاعدة قو ية من الاحترام المتبادل .

وعلى مستوى دول العالم الثالث ، فان الاردن جزء من هذه المجموعة يعمل من خلالها على دعم استقلال هذه الدول ، و بخاصة ضمن حركة عدم الانحياز. كما يسعى الاردن الى تنمية روح التعاون بين هذه الدول في اطار مفهوم الحوار بين الجنوب والجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية ، لاخراجها من حلقة التبعية للدول الصناعية وتعزيز اعتمادها على النفس . وفي هذا المجال ، فقد قام منتدى الفكر العر بي **ومؤسسة آل البيت** بعدة نشاطات في سبيل إثراء التعاون والحوار بين الدول العر بية ودول العالم الثالث الاخرى حيث أصبح الاردن حلقة وصل بين هذه المستو يات المختلفة .

لقد التزم الاردن بميثاق الامم المتحدة ومبادئها ، وعمل جاهدا على دعم دورها الايجابي في احلال السلام وتعزيز التنمية والتطور في بلدان العالم الثالث . ولكن طبيعة علاقات القوى والخلافات بين الدول الكبرى تحد من فاعلية الأمم المتحدة في تحقيق الاهداف المرجوة منها . وقد أدت هذه الخلافات في بعض الأحيان إلى تعطيل جانب من أعمال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة . كما أن هناك العديد من المشكلات الدولية الحادة التي لم تستطع الأمم المتحدة التعامل معها ، بخاصة في المجالات الانسانية . وعلى ضوء ذلك فقد اقترح الاردن على الجمعية العامة للأمم المتحدة دراسة إنشاء نظام إنساني دولي جديد يكفل وضع أسس للتعامل الدولي في أوقات السلم . وقد لاقى هذا الاقتراح قبولاً كبيراً إذ أقرت الجمعية العامة بالإجماع تشكيل اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية لدراسة هذا الاقتراح . وقد عملت اللجنة برئاسة مشتركة بيني و بين الأمير صدر الدين أغا خان . وعقدت عدة اجتماعات خلال السنوات الثلا ثة الماضية كان آخرها في عمان في الشهر الماضي ، حيث تمت دراسة مجموعة من المبادىء والتوصيات التي ستنقل إلى الأمم المتحدة وحكومات العالم . وقد تناولت اللجنة عدداً من القضايا الانسانية الهامة

منها : المجاعة والتصحر وأطفال الشوارع . ومن الجدير بالذكر أن هذه اللجنة تضم سبعة وعشرين عضواً مرموقاً على المستوى الدولي من سبع وعشرين دولة مختلفة الاتجاهات والأنظمة .

وعلى مستوى علاقاتنا مع الكتلتين الشرقية والغربية بصورة عامة ومع الدولتين العظميين بصورة خاصة ، فقد حرص الاردن على انتهاج سياسة متوازنة وإقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل تنسجم مع سياسة عدم الانحياز التي تحفظ له حرية اختياراته . ومع أن علاقاتنا مع العالم الغربي قوية ، إلا أننا فتحنا عدداً من القنوات مع الاتحاد السوفييتي ، كما أخذنا زمام المبادرة باقامة علاقات مع الصين الشعبية .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فبرغم قوة العلاقة معها ، إلا أن الاردن رفض الحلول الجزيئة التي اقترحتها الولايات المتحدة على غرار كامب ديفيد وشجب هذه الحلول صراحة وبيَّن أثرها على مصداقية الولايات المتحدة كعنصر أساسي في ايجاد تسوية سلمية شاملة . كما أن الجهود الاردنية المتواصلة قد خففت من معارضة الولايات المتحدة لعقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام برعاية الأمم المتحدة ، بحيث تشارك في هذا المؤتمر جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على أن يتم البحث عن حل سلمي على أساس قراري مجلس الأمن : ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتقوم علاقات الاردن مع دول المجموعة الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ، على أساس من الاحترام المتبادل . وإننا نقدر لهذه الدول مواقفها المؤيدة للحق العربي ومعارضتها لسياسة اسرائيل التوسعية . وقد كان لمواقف الاتحاد السوفييتي المؤيدة للحق العربي ، وفي طليعتها قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إثر حرب ١٩٦٧ وإعلان مبادرة بريجنيف ، تأثير إيجابي على طبيعة علاقاتنا مع هذه الدولة العظمى .

وبالنسبة للدول الاوروبية ، فقد تم توقيع اتفاقية المشرق بين الاردن وبين دول السوق الأوروبية المشتركة ، بحيث تحظى الصادرات الاردنية الى هذه الاسواق بمعاملة تفضيلية تتضمن تخفيضات واعفاءات جمركية كبيرة . وعلى الصعيد السياسي ، فقد تمكن الاردن ، بجهوده المكثفة ومن خلال اتصالاته المشتركة مع الدول العربية الاخرى ، من تحريك دول المجموعة الأوروبية ، وذلك باقناعها أن أمن المنطقة العربية وسلامتها وتجنب المواجهة بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هو ضمانة لأمن أوروبا ولاستمرارية تقدمها الصناعي . وقد اتخذت هذه الدول موقفاً ايجابياً من مشكلة الشرق الأوسط تمثلّ بقرار البندقية . كما انه من المتوقع ان تواصل هذه الدول جهودها في هذا المجال الحيوي .

أيها الاخوة ،

كان هذا استعراضاً سريعاً لبعض الأسس والمبادىء التي تقوم عليها سياسة الاردن في التعامل مع العالم الخارجي . وإن مظاهر التقدير الذي تحظى به هذه السياسة من مختلف الكتل والدول تشير الى اتزانها واعتدالها . كما انها دليل واضح على الدور النوعي الهام الذي يقوم به هذا البلد صغير الحجم شحيح الموارد ، يضاهي بفعاليته ما تقوم به دول اكبر حجماً وأوسع موارداً وأكثر سكاناً .

أرجو أن أكون قد أوضحت لهذا الدور النوعي ما ايجابي فعّال على تحسين علاقات الاردن مع مختلف الدول وعلى ترسيخ صورته الإيجابية وعلى تعزيز الدور العربي في تنمية العلاقات بين الامم والدول . ان علاقاتنا المتعددة الاطراف (Multilateralism) على مستوى الدول والمنظمات الدولية والاقليمية وعلى المستوى العالمي غير الرسمي تشكل جميعها منابر هامة لخدمة قضايانا الوطنية والانسانية . وآمل أن نشارك جميعاً في إعادة تحديد مفهوم هذه العلاقة المتعددة الأطراف (Multilateralism) وتقييمها لما فيه خدمة لشعبنا وأمتنا ولأغراض التنمية الشاملة والسلام العادل في العالم .

أرى أن أتوقف عند هذا الحد كي أتيح المجال للمناقشة الموضوعية التي آمل أن تغني مسيرتنا السياسية بأفكار وآراء ومقترحات من هذه النخبة الخيّرة من أبناء وطننا العزيز .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في

الندوة الدبلوماسية

ابو ظبي ــ دولة الامارات العربية المتحدة

اذار ١٩٨٧

العوامل الرئيسية المؤثرة في رسم السياسة

الدبلوماسية تحتاج الى تفهم ومعرفةٍ وقدرةٍ على التمييز

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة المحترمون ،

انه لمن دواعي سعادتي الغامرة ان التقي في هذا البلد العربي العزيز بهذه النخبة المتميزة من الاخوة الدبلوماسيين والمسؤولين والمهتمين بامور السياسة الخارجية . وتمثل الندوة الدبلوماسية في رأيي خطوة ايجابية نحو تعميق خبرات المشاركين ومعلوماتهم واتجاهاتهم ، فالدبلوماسية كما قال احد علماء السياسة تحتاج الى تفهم ومعرفة وقدرة على التمييز، وهي تتطلب من الدبلوماسي تقديم حصيلة قدراته في التأثير واللباقة والمرونة . فمن هذا المنطلق تقع على عاتق الدبلوماسيين مسؤولية كبيرة ، اذا انهم يمثلون البديل السلمي للنهج السياسي المبني على استعمال القوة . ونستذكر هنا ما قاله فيلسوف الحرب كلاوسوتز (Clausewitz) بان الحرب ليست الا استمراراً للنهج السياسي ولكن بوسائل اخرى .

أيها الاخوة والاخوات ،

ساستعرض معكم اليوم الملامح الرئيسية لسياسة الاردن الخارجية ، مشيراً الى الثوابت والعوامل الرئيسية المؤثرة في رسم هذه السياسة ، والى موقفنا من اهم القضايا العربية ، بالاضافة الى المفهوم الاردني للتعاون العربي والاقليمي ، وعلاقات الاردن الدولية .

اننا نعيش في منطقة لها اهميتها الاستراتيجية الكبيرة من خيث مواردها الطبيعية وامكانياتها وموقعها الجغرافي . كما انها منطقة تشهد تنافساً حاداً بين القوى الدولية لبسط نفوذها . وهي تتعرض الى حالة من عدم الاستقرار بسبب مشكلات رئيسية تمس امنها بصورة خاصة والامن العالمي بصورة عامة ، ومن هذه المشكلات القضية الفلسطينية وحرب الخليج والحرب اللبنانية .

و يؤثر هذا الواقع على الاردن تأثيراً مباشراً من حيث سياسته الخارجية وعلاقاته العربية والدولية . كما ان له تأثيراً على تطورنا الاقتصادي والاجتماعي . ومن العوامل المحدّده التي تؤثر على سياستنا الخارجية الموقع الجغرافي والبعد التاريخي والبنية الاقتصادية . ومع ان هذه العوامل تلعب دوراً في السياسة الخارجية لاي دولة في العالم ، الا ان تأثيرها في السياسة الاردنية وتشابكها على الساحة العربية يضفيان اهمية خاصة بالنسبة لتوجهاتنا على المدى الطويل .

١ ــ يرتبط تاريخ الاردن برسالة النهضة العربية التي قامت في مطلع هذا القرن للدفاع عن هوية عربية موحدة ينضوي تحتها كل عربي بغض النظر عن خلفيتة القطرية او المذهبية . ومن هنا فقد نادى الاردن دوماً بالوحدة العربية و بتغليب المصلحة العربية العليا على المصالح القطرية الضيقة . وقد عمل الاردن بصورة مستمرة على دعم العمل العربي المشترك وتوحيد الصفوف ازاء الاخطار التي تتهدد هويتنا العربية وحضارتنا الاسلامية .

٢ ــ ومن الناحية الجغرافية ، فان الاردن يواجه القوات الاسرائيلية على اطول جبهة من جبهات الصراع العربي الاسرائيلي ، مما يملي عليه مسؤوليات دفاعية وسياسية هامة تتطلب تفكيراً جلياً في اي قرار قبل اتخاذه ، لما لأي قرار من انعكاس واثر على أمن الاردن وأمن الدول العربية المجاورة على حد سواء . كما ان الاردن بلد ليس له سواحل بحرية كبيرة ، فباستثناء العقبة وساحلها الضيق لا يتمتع الاردن بمنافذ بحرية . لذا فاننا نعتمد الى درجة كبيرة على شبكة الطرق البرية في الدول المجاورة ، مما يستدعي تنسيق العمل الاقتصادي ومحاولة ابعاد اثار الخلافات السياسية عن حركة التجارة العربية .

ان حساسية موقعنا الجغرافي تثير بالطبع عدداً من التحديات ، الا انها توفر لنا في الوقت نفسه بعض المزايا في تعاملنا الاقليمي والدولي ، وهي تمكن الاردن من ان يلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن السياسي في المنطقة ، بينما تتطلب عدم الدخول في تحالفات دولية او محاور اقليمية ضيقة . وتشكل علاقاتنا مع الدول الكبرى وسياساتنا المعتدلة عاملا هاماً من عوامل الاستقرار الاقليمي والدولي وتجنب وقوع مصادمات عنيفة بين الدول الكبرى في منطقتنا .

٣ ــ وبدون شك ، فان البنية الاقتصادية لاي بلد تشكل ركيزة هامة من ركائز سياسته الخارجية . وقد واجهنا في الاردن ، ومنذ حرب عام ١٩٤٨ ، مسؤوليات كبيرة في هذا المجال تمثلت في تقديم العون والمساعدة الطارئة الى مئات الآلاف من اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين ، ثم في بناء كيان اقتصادي تطلب انشاء البنية التحتية الملائمة واقامة المشاريع المنتجة وايجاد فرص العمل الكافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة والمتدفقة من القوى العاملة التي لم تكن مصادرنا الطبيعية وحدها لتسمح بتامين القاعدة اللازمة لاستغلالها .

وبالرغم من هذه التحديات ، فقد حقق الاردن معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال عقدي الخمسينات والستينات اوقفتها حرب عام ١٩٦٧ . ومع مطلع ١٩٧٣ ، بدأ الاردن بتنفيذ خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) التي اعادت الاقتصاد الاردني الى مسار النمو والبناء . وتلا ذلك خطتان خمسيتان خلال الاعوام (١٩٧٦ ــ ١٩٨٥) ، ونحن الان بصدد تنفيذ خطتنا الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠) .

ان ارتباطات الاردن العربية تنعكس ايضاً على ارتباطاته الاقتصادية . وحيث ان العنصر البشري المؤهل والمدرب هو اثمن طاقات الاردن ، فقد ساهمت القوى البشرية منذ مطلع الخمسينات مع اخوة لها في الدول العربية النفطية ، في دعم مسيرة التنمية في هذه الدول الشقيقة . وازداد الطلب على الايدي العاملة الاردنية بصورة خاصة عقب الفورة النفطية في منتصف السبعينات . ونحن ندرك تمام الادارك الدور الفاعل الذي يقوم به ابناؤنا الاردنيون في تعزيز روابط الاخوة مع الدول العربية الشقيقة ونامل ان يعكسوا باستمرار وامانة صورة الانسان الاردني المعطاء .

وبالاضافة الى تكامل العنصر البشري ، فان تجارة الاردن الخارجية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتجارة الاقطار العربية الشقيقة ، حيث صدّر الاردن الى هذه الدول في عام ١٩٨٥ على سبيل المثال حوالي ٥٠٪ من مجموع صادراته واستورد منها ما يقارب ٢٥٪ من مجموع وارداته .

أيها الاخوة ،

امام هذه التحديات الكبرى والمتغيرات السريعة ، نهج الاردن في علاقاته الخارجية

نهجاً ثابتاً مبنياً على سياسة من الاعتدال ونابعاً من هويته العربية وعدالة قضيته ومن اسلوب التعامل الذي ينبثق من الخلق العربي الاصيل . فقراراتنا تبنى قدر الامكان على موازنة موضوعية للمعطيات ، ودراسة عقلانية للتحديات ، فلا تخاذل امام القرارات الصعبة وما يجب ان يعمل ، ولا مزاودات على المشاعر او تعظيم للاوهام حول ما يمكن تحقيقه .

أيها الاخوة ،

يشارك الاردن في تحمل جانب كبير من عبء القضية الفلسطينية ، فهي جزء من مصيره ولها دورها الرئيسي في تحديد سياساته . وما فتىء الاردن يتحرك على مختلف المستويات الدولية والاقليمية لايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية مبنى على أسس عملية واقعية يمثلها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، مع التمسك بالمبادىء التي اقرها اتفاق عمان في شباط ١٩٨٥ مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . فعلى مستوى دول المجموعة الاوروبية ساهم الاردن من خلال جهود جلالة الملك الحسين المكثفة واتصالاته المستمرة ، بالاشتراك مع بعض الاطراف العربية الاخرى ، في تحريك دول هذه المجموعة واقناعها بان امن المنطقة وتجنب المواجهة بين الدولتين العظميين هما ضمان لأمن اوروبا نفسها واستمرارية لتقدمها الاقتصادي . وقد نشطت هذه الدول في تاكيد ضرورة التوصل الى حل سلمي عادل لمشكلة الشرق الاوسط كما ورد في بيان البندقية الذي تضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد تجاوز البيان الاخير الذي صدر عن المجموعة الاوروبية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٨٧ هذا المفهوم ، اذ دعا الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية . واستجاب هذا الموقف لدعوة الاردن الحثيثة لعقد مثل هذا المؤتمر بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا ولم يتخل الاردن يوماً عن السعي الدؤوب لتحقيق الحل العادل لهذه المشكلة ، كما لم يتخل عن دعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة ومواجهة سياسات التهجير وتفريغ الارض التي تتبعها سلطات الاحتلال . لذا فقد تبنى الاردن برنامجاً تنموياً للاراضي المحتلة يهدف الى الحفاظ على الهوية العربية و بناء قدرات مؤسساتنا ومواطنينا الرازحين تحت الاحتلال لمقاومة سياسات التهجير المستمرة . وقد اوضح الاردن بان تبنيه لهذا

البرنامج التنموي لا يعني باي حال من الاحوال انه اصبح وكيلا عن الشعب الفلسطيني او بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أيها الاخوة ،

انه من المؤلم حقا ان مشكلاتنا العربية اصبحت تتصف بالاستمرارية والديمومه . فما زالت الحرب العراقية الايرانية تهدد امن المنطقة وتشكل عاملاً مخلاً بالاستقرار الاقليمي والعربي واهداراً للقوى البشرية والمصادر المادية . وكان موقف الاردن وما زال صريحاً وواضحاً الى جانب العراق الشقيق . فالأمن العربي كل لا يتجزأ والعدوان على اي قطر عربي هو عدوان على الأمة العربية جمعاء . وقد اكد جلالة الملك الحسين ان هذه الحرب ليست مجرد حرب عراقية ايرانية بل هي اكبر من ذلك واخطر ، فهي لا تقتصر في تهديدها على العراق بل تتجاوزه الى تهديد الكيان القومي العربي . ولا بد من الاشارة هنا ان صفقات الاسلحة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وايران لا تعكس استخفافاً بالنظام العربي فحسب بل تشكل عاملاً جديداً في معادلة هذه الحرب و بالتالي فهي تؤثر سلبياً على ميزان القوى في المنطقة .

اما الحرب في لبنان فقد تجاوزت عامها العاشر واتخذت اشكالا مختلفة من العنف السياسي حيث فقدت ابسط القيم الانسانية و بخاصة بعد حصار اخوتنا في المخيمات الفلسطينية . لقد اوضح الاردن موقفه من القضية اللبنانية بكل جلاء ، وهو يدعو الى حل نزاعات لبنان الداخلية بما ينسجم مع وحدة لبنان واستعادة سيادته على جميع اراضيه .

أيها الاخوة ،

لقد جعلت هذه القضايا منطقتنا العربية معرضة للتيارات المتطرفة والاهواء الدخيلة . وتدعو هذه الحقيقية ، بطبيعة الحال ، الى تعاضد المعتدلين المؤمنين بمستقبل هذه المنطقة لايجاد صيغة عملية للتعاون العربي الفعال دون المساس بسيادة اي دولة عربية . ان الاردن من حيث كونه وريثاً لرسالة الثورة العربية الكبرى قد آمن بوحدة العرب منذ البداية ، ولكن فشل المحاولات والتجارب الوحدو ية ادى بنا الى انتهاج اسلوب تعزيز علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة على أسس من التعاون والتنسيق الى ان تتبلور المعطيات الموضوعية للوحدة العربية الشاملة . فمن هذا المنطلق حث الاردن على تبني الاسلوب الوظيفي

(Functional Approach) للعمل العربي المشترك الذي يعتمد على أسس موضوعية للاستغلال المشترك للامكانيات العربية ، من منطلق ان قدرات كل قطر عربي على انفراد تظل محدودة . وتزداد اهمية هذا الامر على ضوء انتهاء الفورة النفطية والتي بدت اثارها على المنطقة باجمعها ، مما يدعونا الى التأقلم مع ظروف جديدة ، كما ان نجاح التعاون بين دول هذه المنطقة يمهد الطريق لتعاون اقليمنا العربي مع الاقاليم الاخرى في العالم على قواعد مبنية على الاحترام المتبادل والتوازن .

وفي هذا المضمار اود ان احيي تجربة مجلس تعاون دول الخليج وما توصل اليه هذا المجلس من تنسيق لجهود الدول الاعضاء في مختلف المجالات . ونحن ندعو اشقاءنا في المجلس الى توسيع حلقة التعاون ضمن الاقليم العربي على أسس موضوعية تعمق توجهات المجلس المعروفة والمتمثلة في احترام سيادة كل دولة ونظامها السياسي والاقتصادي .

أيها الاخوة والاخوات ،

لقد بنى الاردن ارتباطاته الدولية على أسس متوازنة وصريحة .

فعلى مستوى دول العالم الاسلامي شارك الاردن بصورة فعالة في اجتماعات القمة الاسلامية ، كما سعى الى وضع تصور واضح للدور الحضاري للاسلام في هذا الوقت الذي التصقت فيه بعض الصور المشوهة بحضارتنا ومعتقداتنا . وكان هذا الاعتبار وراء انشاء المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة ال البيت) في عمان .

وعلى مستوى علاقاته مع دول العالم الثالث ، سعى الاردن الى تنمية مفهوم متطور للتعاون الجنوبي ــ الجنوبي لاخراج هذه الدول من حلقة التبعية للدول الصناعية . وفي هذا المجال ، ساهم منتدى الفكر العربي في اثراء الحوار بين الدول العربية من جهة ومع دول العالم الثالث من جهة اخرى .

اما على مستوى علاقاتنا مع الكتلتين الشرقية والغربية بصورة عامة ومع الدولتين العظميين بصورة خاصة ، فقد حرص الاردن على اقامة سياسة متوازنة مبنية على الاحترام المتبادل انسجاماً مع سياسة عدم الانحياز التي تحفظ له حرية اختياراته .

فبالنسبة للولايات المتحدة و برغم علاقات الصداقة التي تربطنا معها ، فقد رفض

الاردن باصرار الضغوط الكبيرة نحو الدخول في حلول جزئية للصراع العربي الاسرائيلي على غرار اتفاقيات كامب ديفيد وشجب هذه الحلول آنئذ . كما ان الاردن قد شجب صراحة صفقات الاسلحة الامريكية لايران بيَّن اثرها السلبي على مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة العربية .

اما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فتقوم علاقاتنا مع هذه الدولة الكبرى على اساس من الاحترام المتبادل . واننا نقدر لهذه الدولة العظمى تأييدها المستمر منذ حرب عام ١٩٦٧ للقضايا العربية العادلة ، اذ قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وساهمت مبادرة الرئيس بريجنيف حول قضية الشرق الاوسط . والتي دعت الى عقد مؤتمر دولي برئاسة الدولتين العظميين ومشاركة جميع اطراف النزاع في المنطقة ، في بلورة المساعي السلمية ودعم الموقف العربي .

أيها الاخوة ،

ارجو ان يكون هذا الاستعراض السريع لملامح سياسة الاردن الخارجية قد ساهم في القاء بعض الضوء على هذا الموضوع الهام . وساتوقف عند هذا الحد لأفسح المجال للمناقشة وللرد على اية استفسارات حولها ولتبادل الاراء البناءة على أسس علمية وموضوعية .

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في افتتاح ندوة

«الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي

عمان ١٤ ــ ١٦ / ٣ / ١٩٨٧ م

الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي

ان اضاءة شمعة واحدة خير من صب اللعنات على الظلمات

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الملأ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فان من دواعي سعادتي أن أحييكم أطيب التحية ، وأن أرحب بكم أجمل الترحيب ، وأن ألتقي بكم اليوم في بلدكم/الأردن : بلد كل عربي ومسلم ، وأخص بالتحية والترحيب والشكر كل من تكلف منكم مشاق الترحال ، وحرص على حضور هذه الندوة ، ليستمع إلى آراء المشاركين فيها و يسمعهم رأيه . ولم تقعد به المعاذير عن القيام برسالة العلم وأداء واجب المعرفة ، بلقاء العلماء ومحاورتهم .

وقد يكون من المفيد في بداية هذا اللقاء أن نتوقف معاً عند مسائل بعينها ، نوضح جوانبها ، لتصبح قاعدة مشتركة لنا ، نلتقي فوقها ، ونثبت أقدامنا عليها ، ثم ننطلق منها ، في طريق واضح تحفه الصراحة والوضوح :

أولى هذه المسائل ــ أيها الاخوة والاخوات أن الالتزام بعنوان هذه الندوة ، و بحدود موضوعها ، سيوفر علينا كثيراً من الوقت ، وكثيراً من الاختلاف . إذ أن عدم التقيد بدلالات الألفاظ يدفع المتحاورين إلى الانطلاق من منطلقات و بدايات مختلفة ، تنتهي بهم الى نهايات متباعدة ، وتتفرق بهم السبل فيما بين البدايات والنهايات ، و يضيع منهم الهدف الذي يرفعه عادة عنوان الموضوع في البداية ، و ينصبه في الختام ليلتقي عنده المتحاورون ، كما ينتهي المتسابقون عند حد معين في آخر كل سباق .

والشق الاول من عنوان هذه الندوة هو «الصحوة الاسلامية» ، وعليها وحدها مدار الحديث والبحث ، من حيث استقصاء الدوافع اليها ، ودراسة نشأتها ومراحل تطورها ، ثم التعريف بأهم من يمثلها من الاعلام والجماعات ، واتجاهاتهم ومواقفهم من القضايا المعاصرة ، ومتغيرات الزمن الحديث .

فالحديث عن «الصحوة الاسلامية» هو حديث عن المسلمين ، في مرحلة معينة من مراحل حياتهم ، وعن التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي أصبحت تنسب اليهم ، أو أصبحوا ينتسبون اليها ، بحكم اجتهادات خاصة في فهم الاسلام ، أو تفسيرات لبعض فروعه وأحكامه . وليس الحديث عن «الصحوة الاسلامية» حديثاً عن الاسلام ، وأركانه وعقائده ومبادئه وأصوله ، إذ أن كل ذلك ثابت ، لا يتغير بتغير المراحل ، ولا يتعرض في ذاته لغفوة ولا لصحوة ، إلا من خلال عقول الناس وفهمهم ومواقفهم . فنحن إذن نتحدث عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في أساليب تعامل مجموعات من المسلمين مع قضايا عصرهم ومشكلات حاضرهم وتحديات مستقبلهم في هذا العالم الدنيوي ، وان كان المنطلق هو الاسلام الثابت ذاته ، ولكن من خلال فهم متجدد أو جديد يقدمه عقل بشري دنيوي .

أما الشق الثاني من العنوان عن «هموم الوطن العربي» ، فربما كان هو العامل الأساسي ، أو من العوامل الأساسية ، لقيام الصحوة الاسلامية . فهذا الوطن العربي هو قلب دار الاسلام ، ولسانه هو لغة القرآن ، وفيه التقت رسالة السماء مع رسالة الأرض ، ومنه انطلق المسلمون منذ أربعة عشر قرناً لينشروا صفحة من أزهى صفحات التاريخ الانساني .

وأهل هذا الوطن يعانون أشد المعاناة آلام جراح عميقة في جسد وطنهم ، وفي أجسادهم ، من تجزئة سياسية ، وانقسام داخلي ، وتخلف حضاري ، وعدوان خارجي ، فنتج عن ذلك كله : استباحة لمقدساتهم الدينية والوطنية ، واستضعاف لشأنهم ، واستهانة بمواقفهم ، وفرض إرادات غيرهم عليهم ، فسادت فيهم أحوال واتجاهات اجتماعية واقتصادية وسياسة وفكرية متناقضة متصارعة . فكان لا بد من بذل الجهد لتمييز كل ذلك ، لمعرفة الأصيل من الدخيل ، والثابت من المتغير ، والنافع من الضار ، والمدسوس المفروض من الذي اختير بإرادة حرة . فكان من الطبيعي أن يفزع الناس إلى دينهم يلتمسون

فيه الشفاء ، و يبحثون فيه عن دواء لكل داء أصاب وطنهم ، وأصابهم في وطنهم . فكانت « الصحوة الاسلامية » ، كما كانت « الصحوة القومية » . وقام من يفصل بين الصحوتين ، و يراهما متناقضتين لا تجتمعان ، ونشأت حول كل صحوة جماعات وأحزاب ، لها مبادئها وتفسيراتها ووسائلها ، واندفعت بعض تلك الجماعات والأحزاب في متاهات التطرف والغلو ، وانسلخ بعضها عن أصالته وطبيعة تاريخه وتراثه ، فاستورد المبادىء والنظريات والمفاهيم من أرض غريبة ، وحاول أن يزرعها في تربة لا تصلح لها ، وفي مناخ لا يناسبها ، فسرعان ما ذوى عودها ، وخبا بريقها ، بعد أن ألحقت بجسم الأمة ، و بعقول أبنائها ، كثيراً من الشروخ والجروح .

وقام من يجمع بين الصحوتين في إطار واحد ، و يراهما صحوة واحدة في جوهرهما وحقيقتهما ، بعد إزالة الدخيل المستورد ، وتنقيتهما من التطرف والغلو في الفكر والممارسة . وعلى هذا قامت الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية السليمة ، ابتداء من النهضة العربية التي رفع لواءها الشريف الحسين بن علي تغمده الله برحمته ، الذي لم ير تناقضا بين اسلامه ، وهو حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادم الحرمين الشريفين ، و بين عروبته ، وهو الهاشمي القرشي ، فكان من العرب في الذؤابة ، ومن قومه في الصميم .

أما ثانية تلك المسائل التي رأيت أن نتوقف عندها في هذه الكلمة الافتتاحية ، فهي أن الحوار ليس صراعاً بين الاشخاص ، وليس سبباً للمس بمكانتهم ، ولا الانتقاص من قدراتهم الفكرية ، وإنما هو صراع بين الآراء والحجج : يناقش الآراء ، و يقارع الحجج ، بعيداً عن ذوات المناقشين أنفسهم . وحين يرتبط الحوار بالأشخاص يفقد موضوعيته وتجرده ، و يصبح ذاتياً يتسم بالحرج والمجاملة حيناً ، أو بالحدة والتهجم حيناً آخر . ولذلك كان لا بد من الفصل الواضح بين الرأي وشخص صاحبه ، وتوجيه المناقشة إلى الرأي نفسه . ومن احتكاك الآراء : اختلافاً واتفاقاً ، تنقدح شرارة الحق ، وترتفع شعلته و يضيء نوره . وهكذا تصطرع العقول ، وتبقى مودات النفوس صافية لا يعكرها اختلاف الرأي .

وهذا النوع من الحوار وسيلة ناجعة من وسائل تجميع حصيلة عقول متعددة في بوتقة واحدة ، و بذلك يكون سبيلا لاستيفاء معلومات كانت ناقصة عند الفرد الواحد مهما تبلغ معرفته ، والى استكمال جوانب الموضوع بالنظر إلى جوانبه وأطرافه كلها ، والى تصحيح الفهم بازالة ما قد يكون غشاه من الشوائب .

ولا يتحقق شيء من ذلك الا اذا حسنت النيات وصفت ، وكانت الحقيقة هي ضالة المحاور يأخذها أنىَّ وجدها . لا يقصر في الاقناع ، ولكنه أيضاً لا يستكبر على الاقتناع . أما الذين فسدت نياتهم ، وركبهم الغرور ، وتشبثوا بالعناد ودفنوا أرجلهم وجذوع أجسامهم في مواقع لا يرومون منها خروجاً ، ولا يطيقون عنها حراكاً ، يجذبون الناس إليهم ليطيحوا بهم معهم ، فأولئك لا سبيل إلى أن يصل حديثنا إلى أسماعهم ولا إلى عقولهم .

وأختم هذه الكلمة بالمسألة الثالثة التي أردت أن أشارككم في الحديث عنها ، وهي ضرورة التنبه إلى أن الغايات السليمة لا تتحقق بالوسائل غير السليمة ، والى أن الاهداف النبيلة تسيء اليها الأساليب غير المناسبة . وكم من داعية الى رأي أو مذهب كان حرباً على رأيه ومذهبه ، وأشد نكالا عليهما من مخالفيه ، بسبب اتباعه أساليب ووسائل صرفت الناس عنه ، ونفرتهم من دعوته ، إما لأنه كان فظاً ، غليظ القلب ، ثقيل القول ، لا يتوسل بالحسنى ، ولا بالكلمة الهادئة العفيفة اللينة ، ولا بالطيب من القول ، واما لأنه ضئيل المعرفة بما يخاطب الناس به ، قليل التحصيل للعلم به ، محدود التفكير ، فينكشف ضعفه ، ولا يستطيع أن يصل من المحاورين والمستمعين إلى مراكز التفهم والاقناع . ومنهج الحوار السليم مبين أبلغ بيان في كتاب الله عز وجل ، سواء من حيث الأدب الرفيع في الأسلوب ، ومن حيث التزود بالمعرفة الصحيحة الكافية . فنعى في آيات كثيرة على الذين لا يصدرون عن علم صحيح ، وإنما يلجأون الى الظن والتخرص والمماحكة . قال تعالى : (وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن ، وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) (١) وقال عز وجل (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) (٢) وقال سبحانه (ها انتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم ، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم (٣) صدق الله العظيم .

---

(١) سورة النجم (٥٣) آية : ٢٨

(٢) سورة الحج (٢٢) آية : ٨

(٣) سورة ال عمران (٢) آية : ٦٦

أيها الاخوة والاخوات ،

إننا في منتدى الفكر العربي ، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية نحرص دائماً على جمع نفرٍ كريم من أبناء هذه الأمة ، ليتداولوا الآراء في شئونها ، و يتمعنوا في شجونها ، لينيروا و يستنيروا ، بتبادل الأفكار وتطارح الاجتهادات . ولا يكون ذلك الا بتعدد الآراء ، وحرية التفكير والتعبير . ونرى أن اضاءة شمعة واحدة خير من صب اللعنات على الظلمات .

انني أتطلع الى مناقشاتكم بشوق كل عربي مؤمن وكل مسلم مخلص ، داعياً الله عز وجل ، أن يفرج كربنا ، و يكشف غمتنا ، و يوحد أمتنا ، إنه سبحانه ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحوار بين اهل الاديان

محاضرة قدمها
بالنيابة عن سمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد
الدكتور رؤوف سعد ابو جابر

يوم السبت الواقع في ٤ نيسان ١٩٨٧

في قاعة
جمعية الشابات المسيحية في عمان

الحوار بين اهل الاديان
افضل سبيل للتفاهم والتعايش

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات الكرام ،

«يسرني بهذه المناسبة الفكرية الواعدة ان ارحب بكم اجمل ترحيب متمنياً لكم جميعاً دوام العطاء والتوفيق وانه لمن دواعي السرور والاعتزاز ان نرى اسرتنا الفكرية مستجيبه لمبدأ الحوار والتوصل من اجل توضيح الرؤية وتعميم الخير بين ابناء الأسرة الواحدة» هذه الكلمات التي بدأت بها حديثي اليكم الليلة هي كلمات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم الذي تفضل حفظه الله بانتدابي لالقاء محاضرة الليلة نيابة عن سموه وهي مطلع الكلمة القيمة التي القاها عند افتتاح ندوة «التعددية في الدول العربية» التي انعقدت في عمان في نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٨٦ وهي أبلغ دليل على مدى الاهتمام والاعتزاز اللذين يكنهما سموه لموضوع حديثنا هذه الليلة ، الحوار بين اهل الاديان .

الحوار قديم قدم المجتمع الانساني وهو افضل سبيل للتفاهم والتعايش اذ انه يعطي للاطراف المشتركة فيه امكانية التعبير عن آرائهم وافكارهم بحرية من خلال جو من الارادة الصادقة والنية الحسنة وهو لذلك يتيح لكل فريق فرصة متكافئة لمعرفة الفريق أو الفرقاء الآخرين معرفة حقه دون مصانعة أو محاباة كما انه بالنسبة للعرب يوطد العلاقات القائمة بين ابناء الشعب الواحد الذين يلتقون سوياً في الايمان بإله واحد خالق السموات والارض القادر على كل شيء ، والحوار الاسلامي المسيحي لا بد وان يكون قد بدأ في بلاد الشام بعد

انتشار الدعوة الاسلامية في القرن السابع وخصوصاً بعد الوصول الى بيت المقدس اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وكان سببه الرئيسي الرغبة في التعرف على معتقدات العرب النصارى الذين ظلوا على دينهم في البلاد السريانية وكانت عندها لا تزال لغة المحافل العلمية والادبية Lingua Franca في بلاد الشام عن المحاورة الدينية التي جرت في القرن الثامن بين المهدي امير المؤمنين العباسي وطيما تاوس الجاثليق أو البطريرك النسطوري وكان سببها المباشر ادعاء بعض الجماعات ان اليهود والنصارى غيروا التوراة والانجيل وقد اثبت المهدي من خلالها انه المثال الذي يحتذى في سعة الافق ورحابة الصدر كما وصفه البطريرك في نهاية الحوار «ايها الملك العظيم ان الله تعالى منحكم التاج والعرش والصولجان ومع هذه كلها اعطاكم ايضاً ذهناً غزيراً وقلباً وسيعاً ومستعداً لتدبير أمور الجماعة والافراد كما تستحق الدولة ذلك فيليق بشأنكم العزيز ان تفصحوا عن جميع هذه الأمور» .

كان هذا ايضا مبدأ عبد الله بن اسماعيل الهاشمي الذي وضع اساساً نبيلاً للحوار بين العرب المسلمين والعرب النصارى عندما كتب الى عبد المسيح ابن اسحاق الكندي رسالة قال فيها «ان الذي حثني على ذلك هو محبتي لك واني لكاشف لك عما نحن عليه من ديانتنا هذه التي ارتضاها الله لنا ولجميع خلقه وانني لست اجادلك الا بالجميل من الكلام والحسن من القول والليِّن من اللفظ فاجنح عافاك الله بما شئت وقل كيف شئت وتكلم بما احببت وانبسط في كل ما تظن انه يؤديك الى وثيق صحتك فأنك في اوسع الأمان ونحن راضون بما حكم به العقل لنا وعلينا اذ كان لا اكراه في الدين» هذا التحديد لاصول الحوار الصريح الواعي الجميل هو بالفعل دستور شامل للحوار الذي يجب ان يكون بين اهل الاديان وعلى الاخص في هذه الايام التي يحتاج فيها العرب الى اوثق الاتحاد واشد الصمود في مجابهة الاحداث العاتية التي يواجهونها . ولتقرير مدى اهمية هذا التراث الاصيل دعوني اذكر لكم انه صدر عن عبدالله الهاشمي العباسي ابن عم الخليفة المأمون وكان ذا شأن كبير في زمنه مستنيرا واسع العلم ولا شك انه كان عنوانا للآفاق الفكرية الواسعة التي كانت تسيطر على عقول ذوي الرأى في القرن التاسع كما ان كتب التاريخ تذكر بكل حرية ان ابن الكندي رد برسالة بيَّن فيها معتقدات العرب النصارى وايمانهم بدينهم .

كان هذا هو الوضع السائد اثناء قوة العرب وازدهار شأنهم فلما انقسموا على انفسهم

وتولاهم العجم والترك والاستعمار في عواصم البلاد واطرافها مرت عليهم محن حرفتهم عن هذه الامور فخبت روح الفكر والمعرفة وغفا الوعي غفوة طويلة لم يبعثها من رقادها الا النهضة العربية التي شارك في احيائها المستنيرون من العرب المسلمين والنصارى مشاركة فعالة نشطة تركت اثرها العميق في حياة اجيالنا منذ فجر تلك النهضة ، الا ان الحوار في صورته الحالية لم يبدأ فعلا الا في الستينات من هذا القرن بعد ان ظهرت الحاجة اليه بشكل واضح . وانني اذ احاول اعطاءكم فكرة موجزة عن الحوارات التي تمت منذ ذلك الحين استعين على ذلك بما توفر لديّ من المراجع وعلى الاخص القائمة التي اوردتها مؤسسة آل البيت ــ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية بعمان ــ وهي المؤسسة التي قدمت ولا تزال تقدم اجل الخدمات في حقول الدراسات والمؤتمرات الاسلامية والمباحث الانسانية والحوار بين اهل الاديان .

الحوار الاول الذي وُثّق له هو ذاك الذي اقامته المؤسسة الهندية للدراسات الاسلامية في ناجبور عام ١٩٦٦ وحضره عشرون مشاركاً من المسلمين والمسيحيين وكانت معظم الابحاث والمناقشات تتعلق بعنوان الندوة الاساسي «الدين في العصر الحديث» .

عقد الحوار الثاني بعد ذلك بثلاث سنوات عام ١٩٦٩ ودعت اليه هيئة الايمان في مجمع الكنائس العالمي بجنيف وحضره اثنان وعشرون مشاركاً من المسلمين والمسيحيين وتطرقت ابحاثه الى العناوين التالية . ــ

ضرورة الحوار .
ما هي العناصر المشتركة بين الدينين .
الاسلام والمسيحية في مواجهة الحياة الحديثة .

بعد ذلك بعدة اشهر بدأ الفاتيكان بداية طيبة جعلت الذين يهتمون بشؤون الحوار يأملون خيراً فقد اصدرت سكرتارية شؤون غير المسلمين البابوية كتاباً بالانجليزية بعنوان «توجيهات من اجل الحوار بين المسلمين والمسيحيين» وهو بالحقيقة جهد قيم اذ وضع الاسس التي يجب ان يتمشى عليها المسيحي عند مشاركته في الحوار ومن اهمها : ــ

١ ــ على المشارك أن يكون حسن النيه واسع الافق ورحب الصدر وان يكون مطلعا على القيم الاسلامية من خلال آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الطاهرة .

٢ ــ يجب معرفة الاحوال الهامة والحقائق التاريخية فدنيا الاسلام واسعة وفي ارجائها شعوب مختلفة لكل منها مواقف واتجاهات .

٣ ــ يجب الاقرار بالاعمال غير العادلة التي تمت في الماضي والتخلص من الغرض والتعصب المقيت في الحاضر .

٤ ــ معرفة فكرة المسلمين عن المسيحية امر هام يجب اخذه بعين الاعتبار اثناء الحوار .

٥ ــ العمل لايجاد الاخوة في المجتمع امر ضروري وتقوية الهوية الانسانية امر حيوي .

٦ ــ قائد وملهم مسيرة الحوار هو الإله العظيم إله المحبة والتسامح ومرسل الأنبياء لهداية بني البشر .

عقدت سلسلة من الاجتماعات في المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية بالطنطور في الاراضي المقدسة عام ١٩٧٣ وكان الموضوع « اهمية الحوار العربي المسيحي الاسلامي في الارض المقدسة » شارك فيها فضيلة الشيخ محمد اسعد الامام الحسيني وسيادة مطران الروم الكاثوليك لطفي اللحام وسيادة مطران الكنيسة الانجلية فائق حداد واربعون باحثاً ومفكراً في فلسطين ولم يدع اليه او يحضره احد من اليهود بسبب تعلق الابحاث بالمسلمين والمسيحيين وحدهم . وعقد المؤتمر الثاني في ايلول ١٩٨٤ .

كان للقارة الهندية نصيب واف من هذا النشاط بعد الاجتماع الاول حيث شاركت في عدة حوارات وفود من اهل الاديان في الشرق فحضرت عام ١٩٧٤ مؤتمر « العيش معاً » الذي نظمه اتحاد الايمان في الاديان وعقد في اليجره بالهند عام ١٩٧٤ والحوار عام ١٩٧٦ الذي نظمته وزارة الشؤون الدينية في الباكستان ومؤسسة همادار وحضره شيخ الازهر وامام الكعبة المشرفه مع مفكرين مسيحيين وعقد كدليل على التقدير الذي يلقاه المفكرون والباحثون المسيحيون في حقول الدراسات الاسلامية بينما عقد مؤتمر كبير لبحث الأمور المتعلقة بكتب الاديان غير الموحدة Non Biblical Scriptures بنجالور بالهند عام ١٩٧٤ .

وهنالك سلسلة من الاجتماعات العالمية التي انعقدت بدعوة من المؤتمر العالمي للدين والسلام ومقره جنيف وكان اولها في كيوتو باليابان عام ١٩٧٠ تبعه المؤتمر الثاني في لوغان ببلجيكا عام ١٩٧٤ والثالث في برنستون بالولايات المتحدة عام ١٩٧٩ والرابع في نيروبي بكينيا عام ١٩٨٤ وسلسلة اخرى من الاجتماعات التي نظمها مجلس الكنائس العالمي عقدت في جنيف عام ١٩٦٩ وعجلتون بلبنان ١٩٧٠ و برمانا بلبنان ١٩٧٢ وكولومبو بسري

لانكا عام ١٩٧٤ وغانا ١٩٧٤ وهونج كونج ١٩٧٥ وشامبيزي بسو يسرا عام ١٩٧٦ وشيانج ماي في تايلاند عام ١٩٧٧ شامبيزي ١٩٧٩ و يوسي بسو يسرا عام ١٩٨٠ وكولومبو ١٩٨٢ وجزيرة موريشوس ١٩٨٣ وهذا الأخير كان على اوسع نطاق اذ شارك فيه المسلمون والمسيحيون والبوذيون والهندوس وعدد محدود من السيخ واليهود .

شارك علماء من السعودية بشكل رئيسي في سلسلة حوارات بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ عندما ساهم فريق منهم مع آخرين من رجال العلم والفكر والقانون الاوروبيين في ندوات نظمتها وزارة العدل السعودية بالتعاون مع جمعية الصداقة السعودية الفرنسية في باريس ومجلس الكنائس العالمي في جنيف والمجلس الاوروبي في ستراسبورغ في كل من الرياض و باريس والفاتيكان وجنيف وستراسبورغ وكان اهم ما بحث في ندوة الرياض مقدمة حول مفهوم الدين في الاسلام ولدى غير المسلمين و بحث حول تمييز لا بد منه في الشريعة الاسلامية ما بين القواعد الثابتة والاحكام التفصيلية التي قد تتغير و بحثت ندوة الفاتيكان حقوق الانسان الثقافية في الاسلام وفي الكاثوليكية وتخصصت ندوة باريس في ابحاث حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها ووضع المرأة بينما اهتمت ندوة ستراسبورغ بحقوق الانسان ووحدة الاسرة البشرية في الاسلام وصلة ذلك بروح منظمة المجلس الاوروبي .

في آذار ١٩٧٤ انعقد مجمع الحوار الاسلامي المسيحي في قرطبة وحضره ما يقارب المائتين من المفكرين من عشرين بلداً كما عقد في تشرين الثاني من نفس العام الملتقى الاسلامي المسيحي في قرطاج بتونس وكان في مقدمة المشاركين فيه الاستاذ الدكتور عبد العزيز كامل بصفته نائب رئيس مجلس الوزراء المصري للشؤون الدينية وكان موضوع البحث الرئيسي «رسالة الاديان في العصر الحديث) .

انعقد اول حوار في طرابلس ونظمته حكومة ليبيا والفاتيكان عام ١٩٧٦ وشارك فيه بعدد متساو اربعة وعشرون (٢٤) مفكراً من المسلمين والمسيحيين وحضره حوالي الخمسمائه من المهتمين بابحاث الحوار كمراقبين وفدوا من اكثر من خمسين دولة وكان كما اجمعت التقارير ملاقاه رائعة تمكن المشاركون من خلالها التعرف الى مواقف كل فريق وتفهم التزاماته الدينية عن طريق حوار مخلص يسوده الوعي العميق وكانت مواضيع البحث اربعة جميعها على مستوى عال من الاهمية : ــ

اولا : الدين والعقيدة .

ثانياً : العدل الاجتماعي والايمان بالله .
ثالثاً : المعتقدات التي يشارك فيها الجميع .
رابعاً : ازالة الفرضية والتعصب .

خلال عام ١٩٨١ انعقدت اربعة حوارات في بون بالمانيا وكومو بايطاليا وستوكهولم بالسويد و باريس بفرنسا وكذلك انعقد بفينا مؤتمر مؤسسة التطور الدولي تحت رعاية سمو الأمير الحسن وشارك فيه وفد اردني مؤلف من السادة الدكتور ناصر الدين الاسد والمرحومين الدكتور الشيخ ابراهيم القطان والدكتور محمود الغول وكان محور البحث «فكرة التوحيد في الاسلام والمسيحية» وعقد في اشبيلية باسبانيا خلال تموز ١٩٨٥ المؤتمر الاول للمسلمين والاوروبيين وكان احد ابرز المشاركين فيه الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودى الذي اعتنق الاسلام والذي يدير معهد الحوار الخاص بالثقافات والذي اثارت افكاره سلسلة من المناقشات شارك فيها علماء الازهر الشريف وفي مقدمتهم فضيلة الدكتور جاد الحق علي جاد الحق شيخ الازهر عندما استعمل الفيلسوف اصطلاح «اسلام القرن العشرين» كما اقترح انشاء مركز اسلامي في قرطبة شارك فيه عدد من الشخصيات المسيحية واليهودية من غير المتعصبين وقد تأسس هذا المركز الاسلامي بالفعل ونظم ندوة قرطبة التي عقدت خلال شباط ١٩٨٧ وشارك فيها المفكر الاردني الاستاذ كامل الشريف ومن المناسب ان يذكر في هذا الصدد ، والشيء بالشيء يذكر، ان مركزاً هاماً آخر للدراسات الاسلامية قد أسس في مطلع عام ١٩٨٦ في جامعة اوكسفورد وهي اقدم جامعة بريطانية وفيها تخصص في علوم اللاهوت المسيحي وذلك بدعم من دول عربية واسلامية في مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة ، اما «الندوة الابراهيمية» التي نظمها معهد الحوار الثقافي بجنيف وعقدت في اشبيلية بالاندلس في اوائل شباط من هذا العام فقد اوفاها الاستاذ كامل الشريف الذي شارك فيها ، حقها من البحث عن طريق المقالات القيمة التي نشرتها جريدة الدستور في مطلع الشهر الفائت والتي بين فيها معنى اللقاء حول ابراهيم واسباب رفض الحوار مع الصهيونية الغاصبة .

و بدعوه من مؤتمر الكنائس الاوروبية عقد في جنيف خلال آذار ١٩٨٤ حضره بالاضافة الى الكنائس الارثوذكسية والانجليكانية والبروستانتيه في اوروبا وفد كبير يمثل الكنيسة الكاثوليكية ووفود تمثل المسلمين في النمسا والمانيا الغربية و بريطانيا احد اهم

الموضوعات التي تم بحثها «تأثير الاتصال مع الاسلام على الكنائس الاوروبية التي ستضطر الى اعادة النظر في مفاهيمها السابقة» وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على اعداد المسلمين في اوروبا في السنين الاخيرة عندما ارتفع العدد الى حوالي الثلاثة ملايين في فرنسا والى الملونين تقريباً في كل من المانيا الغربية وبريطانيا مما سيكون له ولا شك اثر كبير في تلك المجتمعات من حيث ايجاد تعددية دينية تشابه التعددية الدينية الموجودة بسبب وجود النصارى العرب في بلاد الشام ومصر والعراق ولكنها تختلف عنها من حيث ان المسلمين في البلاد الاوروبية هم في غالبيتهم من جنسيات غير اوروبية وثقافات عربية وتركية وايرانية وباكستانية .

اما الجهد الاردني في مجال الحوار فقد كان بهمة الأمير الشاب ومشاركته الحافلة والفعالة جهداً منتجاً عالي المستوى نجم عنه انجاز كبير في الحقلين العالمي والمحلي ومن اوائل الاجتماعات التي عقدت بدعوة من سمو الأمير الحسن خلال حزيران ١٩٨٢ وحضره وفد سكرتارية غير المسيحيين في الفاتيكان والوفد الاسلامي الاردني وتبعه اجتماع ثان في نيسان ١٩٨٤ وكان اهم ما توصل اليه المجتمعون فيهما التأكيد على اهمية الحوار الاسلامي المسيحي وضرورة وجود جهد مشترك في مواجهة التحديات في العالم وكذلك ضرورة التصدي من خلال الحوار الهادىء للتيارات التي تهدف لاستغلال الأمور الدينية لاغراض سياسية ، ثم عقدت المشاورة في قصر وندسور خلال تشرين الثاني ١٩٨٤ تحت رعاية سمو ولي العهد وسمو الامير فيليب دوق ادنبره وكانت الفكرة لهذا الاجتماع الهام قد طرأت اثناء الزيارة الرسمية التي قامت بها جلالة الملكة اليزابيت للاردن في اوائل ذلك العام بدعوة رسمية من صاحب الجلالة الملك الحسين وقد اشرف على تنظيمها كل من مؤسسة ال البيت وعمادة قصر وندسور وحضرها الاميران وحوالي خمسة عشر عضوا من كبار رجال الدين وقادة الفكر من كل جانب واكد الفريقان في نهايتها اهمية معرفة كل جانب ما يراه الجانب الآخر وضرورة وضع برنامج عمل لاتصالات مستمرة في المستقبل تتم بواسطته دراسة الامور الهامة مثل : ــ

١ ــ القيم المشتركة بين اهل الاديان الموحدة بالنسبة للشباب والتعليم وضرورة تشجيع البرامج المشتركة في عالم الشباب .
٢ ــ الاهتمامات المشتركة في حقل الاسرة .
٣ ــ العلاقة بين الفرد والجماعة في المجتمعات الموحدة .

٤ ــ مفهوم الاصطلاحات الهامة في كل مجتمع موحد مثل العدل ، السلام ، الحرية ، الأمل والمصالحة Reconciliation.تبع المشاورة الاولى مشاورة ثانية عقدت بين ٢٨ و ٣٠ ايلول ١٩٨٥ في عمان ترأسها وشارك فيها باستمرار سمو الامير الحسن وحضرها سبعة وثلاثون مشاركاً من الجانبين الاسلامي والمسيحي وكان موضوع الحوار الرئيسي فيها «الاهتمامات والقيم المشتركة في حياة العائلة» على اعتبار ان الاسرة هي مرآة المجتمع وان التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم تقضي بضرورة معرفة حقيقة حياة العائلة بشكل مستمر بحيث يمكن من خلال هذه المعرفة المحافظة على الايمان في قلوب الناس .

وستعقد المشاورة الثالثة ان شاء الله في قصر وندسور في نهاية شهر ايار القادم .

كذلك عقد برعاية الأمير وحضوره حوار عقد في شامبينزي بسو يسرا خلال شهر تشرين الثاني من العام الفائت اشرفت على تنظيمه مؤسسة ال البيت والمركز الارثوذكسي في سو يسرا وحضره بالاضافة الى المفكرين ورجال الدين خمسة عشر من الشباب عن كل جانب وكانت المواضيع الرئيسية التي بحثت فيه ثلاثة هي : ــ

السلطة والعائلة　　السلطة والدولة　　والسلطة والدين

وربما كان هذا الحوار اول حوار يعقد على هذا المستوى و يشارك فيه الشباب بصفة مباشرة ورئيسية .

هذه الحوارات المختلفة التي عقدت في اماكن مختلفة من العالم وزاد عددها على الخمسين تراوحت اسماؤها بين

Workshop, Round Table, Conference, Assembly, Seminar,

Conversation, Colloqium, Consultation, Meeting, Congress.

وشارك فيها ممثلون لاعداد كبيرة من اهل الاديان من مسلمين ومسيحيين و يهود و بوذيين وهندوس وسيخ وغيرهم وهي بمجرد استمراريتها لمدة تزيد على العشرين سنة برهنت بشكل قاطع على اهميتها القصوى ورغبة ذوى الرأى في انعقادها تأكيداً للحقيقة بأن ما يجمع الناس اكبر بكثير من ذلك الذي يفرقهم وان الاجتماعات المشتركة هذه تتطلب من قادة الفكر الجهد الدائب لتقوية الايمان في القلوب وتحصينها ضد النزعات المادية التي تحاول

تغيير المفاهيم والاحوال وقد حظيت هذه المؤتمرات واعمالها وقراراتها بقسط واف من التغطية الاعلامية مما كان له اثر محمود في زيادة الوعي وتحسين امكانيات التعايش والوفاق .

اما هنا في الاردن فقد كان هنالك حوار غير رسمي ولكنه دائم بين افراد الاسرة الاردنية الواحدة تماماً كما كان في فلسطين رغم بعض الشوائب التي كانت تعترض طريقه بين حين وآخر نتيجة لسوء الفهم او تضارب المصالح وقد اوجز جلالة الملك الحسين اطال الله عمره العلاقات القائمة بين اهل الاديان عندما قال في كلمته لدى استقباله لوفد رؤساء الكنائس الارثوذكسية في انحاء العالم « انني اعتز بالعلاقة التي تربط ابناء الشعب الواحد المؤمنين بالله الواحد مثلما اعتز بها آبائي واجدادي عبر مرحلة طويلة من التاريخ ، ان الاسلحة الروحية هي امضى الاسلحة لانها مستقاة من الايمان بالله عز وجل ومن الارث الديني الخالد الذي نملكه» .

وقد عمل سمو الامير الحسن على عقد الاجتماعات والندوات للبحث في الأمور والاهتمامات المشتركة للاردنيين وما ندوة « الاقليات في الشرق العربي بعمان ايلول ١٩٨١ » وندوة « التعددية في الدول العربية » بعمان تشرين الاول ١٩٨٦ وندوة « الصحوة الاسلامية » بعمان اذار ١٩٨٦ التي شارك فيها جميعاً عرب مسلمون ونصارى الا امثلة قليلة من هذا العطاء الوافر والغنى الفكري الذي اصبح عنوانا للاردن الحديث الذي يتمتع بجو خاص يؤكده التزامه بالوسطية والتعددية ثم ان سموه ومنذ أمد ليس بالقصير شكل لجنة قوامها عدد من الاردنيين المسلمين والمسيحيين العاملين في حقول النشاطات المختلفة واستن لحوارها سنة حميدة من حيث عدم الخوض في التنظير أو الامور العقائدية وانما مواجهة الأمور التي قد تنشأ في المجتمعات ذات التنوع وتحتاج من ذوي الفكر والمكانة الاجتماعية ان يتصدوا لها بما عرف عنهم من حنكة ودراية وحب لبلدهم كما وان الامير من منطلق عنايته الكبيرة بالعلاقات الدولية عامة و بالحوار بصفة خاصة رأى ان تكون هذه اللجنة لجنة تحضير ومتابعة للحوار الاسلامي المسيحي وللحوار بين الشمال والجنوب وللحوار بين العرب والافارقه .

وقد يسالني سائل محب للمعرفة ولكن ما هي الأمور المحددة التي تطرق اليها البحث في اجتماعات هذه اللجان بحيث يصبح في الامكان الشعور بأن هنالك حواراً مفيداً وانه خرج بنتائج ايجابية لمنفعة الاهل جميعاً و يسعدني ان اؤكد منذ البداية اتفاق جميع المشاركين على

ضمرورة متابعة وتلاقي وعلاج ما يجد على الساحة الاردنية تحديداً من مشكلات وتصرفات قد تنتج عن سوء الفهم لطبيعة العلاقة الوثيقة التي تحكم مسيرة الحياة لابناء الشعب الواحد مع المعرفة التامة بوجود مؤمنين في البلاد من اهل العقيدتين السماو يتين مع ما يتبع ذلك من تنوع وتعددية يجب ان تكون مصدر تقارب واثراء للحياة الاردنية بوجه عام بدلا من ان تكون مصدر اختلاف وتباعد .

احد الموضوعات التي بحث فيها التبشير الذي تقوم به على العموم جماعات او افراد من المبشرين الاجانب وتبيَّن نتيجة البحث والتداول ان العرب النصارى وكنائسهم المحلية لا علاقة لهم بالتبشير من قريب او بعيد وانما على العكس فانهم بالحقيقة الفريق الذي يعاني من سلبياته اذ ان هؤلاء المبشرين رغم مكوثهم في الاردن لسنوات طو يلة لم يُحوِّلوا مسلماً واحداً عن دينه وانما اوجدوا في صفوف ابناء الكنائس المحلية خلافات عديدة بسبب منحًى اسمه التجدد وقد حدا وضوح الرؤية هذا احد العرب النصارى لأن يطلب من السلطات الرسمية المساعدة على وقف هذه المحاولات عن طريق عدم منح اذون الأقامة .

جرى البحث في قضايا التحول عن المذهب وهو في واقع الحال تحول العر بي النصراني عن مذهبه واعتناقه الاسلام و وجد بعد البحث ان الأمور كانت قد وضعت في نصابها الصحيح عندما قام قاضي القضاء الشيخ ابراهيم القطان رحمه الله بتوجيه رسالة الى اصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم الشرعية شرح لهم فيها الظروف المتعلقة بالموضوع وقال في نهايتها « لذلك لا يجوز بعد الآن ان تقوم اية محكمة بتسجيل حجة اسلام اى فرد مهما كانت الظروف والاحوال الا بعد التقيد بما اشرت اليه والتأكيد من النية الخالصة للشخص الذي ينوي اشهار اسلامه لكي لا يكون اشهار اسلامه وسيلة منه لتحقيق مآرب شخصية او هدف معين ولا بد من رفع جميع التحقيقات والاجراءات المنوه عنها اليّ للاّطلاع عليها واخذ موافقتي الخطية» .

وكان هنالك اقتناع باهمية التركيز على القضايا المشتركة التي يبرز التعاون فيها معنى التضامن الاخوي بين البلد الواحد كالدفاع عن المقدسات في الاراضي المحتلة ومناهضة الفكر اليهودي المتعصب والتأكيد على المشاركة والتلاحم في المناسبات السعيدة والحالات المؤسفة وكذلك اهمية القيام بنشاط اعلامي من شأنه محار بة النزعات الطاغية او التعصبية

الضاره واستبدالها بالروح الاخوية التي يجب ان يقتنع بها الجميع بأنها خير وابقى من النزعات الضيقة .

كما تبين بعد مناقشة واعية للاضرار الكبيرة التي تلحق بالقضية القومية من جراء هذا التحالف العنصري بين اسرائيل واليمين المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة وغيرها ان تصدى العرب مجتمعين كمسلمين ونصارى هو انجع سبيل لاقناع هؤلا الذين لم يلتزموا بعد في الغرب بأن البلاد المقدسة هي بلاد الايمان الموحد بالله ، لا شك عندي ان حواراً صريحاً مثمراً كهذا الذي يجري بيننا حالياً في الاردن لن يمر دون نتائج طيبة وانه سيعالج اموراً اخرى يشكى منها فيحاول اصلاح ما هو قابل للاصلاح و يكشف الحجاب عن تلك التي هي من وهم الخيال او اشاعات المغرضين . وقد كان وسيبقى هدف الحوار ما ورد في الآية الكريمة « ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن وقولوا آمنا بالذي انزل الينا وأنزل اليكم وإلهنا وإلهكم واحد» .

ان الحوار الخير هذا له متطلبات اساسية على كل حال واولها في نظري حسن النية والمحبة فقد قال السيد المسيح عليه السلام « احب قريبك كنفسك» بينما ورد في الحديث الشريف « لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» وثانيها الاحترام المتبادل والتقدير الكامل وقد اوجز قداسة البابا اهمية هذا الشعور المتبادل عندما وجه نداءه الشهير في يوم السلام العالمي الاول من كانون الثاني هذا العام فقال « اليكم يا من تسافرون وتشاركون في تبادلات ثقافية ، أُوجه ندائي لكي تكونوا الوسائل الواعية لمزيد من التفاهم والاحترام والتقدير المتبادل» وثالثها الصدق والصراحة التامة والوضوح في القول على ان يخلو ذلك من التهجم والاستفزاز او الأ ثاره لأن الحوار ليس دعاية دينية . ورابعها المعرفة التي يفترض في جميع المشاركين ان يكونوا على المام كبير بها وما اجدرهم ان يتذكروا دائماً ما ورد في الآية الكريمة : « ومن الناس من يجادل بالله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير» وخامسها الصبر فأن الافكار والمعتقدات التي يحملها اهل الايمان ، وانا اميز في هذا المجال عن قصد بين العقيدة والمعتقد ، قد نمت وتطورت خلال قرون عديدة وليس من السهل على المرء ايا ما كانت حكمته وسعة افقه ان يتجرد او يتخلى عن بعضها الا بعد اعمال الفكر والاقتناع .

قد يتبادر الى الذهن انني قد نسيت الايمان بين هذه المتطلبات ولكن الحال ليس كذلك اذ انني افترض وجوده كحجر الزاوية في جميع الحوارات وقد اوجز سمو الامير الحسن

هذا الموضوع البالغ الاهمية ببساطة وعمق عندما قال مخاطباً المشاركين في مشورة وندسور خلال تشرين الثاني ١٩٨٤ : ــ

«نحن اهل الكتاب الذين نعتقد بإلهٍ واحد نجتمع اليوم ليس فقط لنناقش بعقلانية نقاط الاتفاق والاختلاف التي هي طبعاً هامة وانما نجتمع كذلك وهو الاهم لتأكيد توافق معتقداتنا مع متطلبات الحياة المعاصرة التي نعيشها . ان ما يربطنا بعضنا ببعض ليس فقط انسانيتنا المشتركة ولكن ايماننا الموحد وتراثنا التاريخي . نحن شركاء في مسؤولية روحية وطدت دعائمها قرون من الاتصال والتواصل Interaction ومن خلال ذلك فأن اختلافاتنا هي تلك التي توجد في عائلة متماسكة تظل رغم اختلافاتها ملتزمة بنفس المعتقدات والآمال والطموحات» .

والسلام عليكم

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في احتفال الجلسة العاشرة
لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

نيسان ١٩٨٧

المستوطنـــات البشريـــة
والحلـــول العمليـــة لمشكلة الايـــواء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الدورة العاشرة ،
أيها الاخوة والاخوات ،

احييكم اطيب تحية ، و يسرني ان انقل اليكم خالص تحيات واطيب تمنيات صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال ولي العهد وشكره وتقديره للدعوة التي وجهت اليه للمشاركة في هذا اللقاء الخير ، وهو الذي يسارع دائماً وابداً للمشاركة في كل لقاء او جهد انساني او علمي الهدف منه خدمة الانسان وسعادته اينما كان وحيثما وجد الا ان ظروفاً طارئة على برنامج سموه حالت دون تمكنه من مشاركتكم حيث شرفني بالنيابة عنه القاء كلمة سموه في هذا اللقاء الخير .

السيد الرئيس ،
أيها الاخوة والاخوات ،

تعتبر قضايا المأوى في العالم من القضايا الرئيسية التي يجب ان تحظى بالاهتمام الكافي سواء من قبل الحكومات ام الشعوب ، في الدول المتطورة او النامية ، وقد اعطت معظم المواثيق الدولية ، ودساتير الدول ، قضية المأوى اهتماماً خاصاً ، واعتبرت هذا الحق الانساني حقاً لكل مواطن فوق ارض وطنه ، يجب العمل على تامينه ، ومساعدة الفرد على امتلاك بيته بكافة العناصر المادية والطبيعية .

ان التحدي الكبير الذي يواجه بلدان العالم اليوم هو كيفية تقديم المأوى والخدمات

المرافقة للعدد السكاني المتزايد ، اذ ان حوالي مليار انسان يعيشون تحت خط الفقر المدقع في العالم ولا يمتلكون الماوى او الخدمات ، و يكبر التحدي امام بلدان العالم النامي اذ ان معظم الزيادة في سكان المناطق الحضرية في العالم من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ستكون في البلدان النامية ، التي ستزداد فيها المدن التي تعتبر اكبر المراكز الحضارية في العالم ، حيث تشير التوقعات الى ان ١٣ مدينة من اصل ١٥ ، أكبر منطقة حضرية في العالم ، ستكون في البلدان النامية .

ان هذا الوضع يقود مدن العالم النامي الى ان تجد نفسها تغرق وسط احياء الاكواخ المتداعية ، التي تنشأ بسبب النقص في الاسكان ، والفقر المدقع ، ومهاجري الارياف الذين يتركون مزارعهم ، الامر الذي يؤدي الى اتساع المستوطنات التي لا تحظى بالتسهيلات الحديثة ولا المرافق الاساسية ، وستكون هذه المدن ارضاً خصبة لنشوء الجريمة والقلق والبؤس الاقتصادي ، وتعزيز قضايا البطالة والجوع والتشرد .

ان هذا الوضع المتردي ، والداعي الى القلق ، يقودنا بالضرورة للحديث عن اهداف السنة الدولية لايواء من لا مأوى لهم وغاياتها والطريقة المثلى لتحقيق هذه الغايات والاهداف .

ان فهمنا للاسكان يتعدى مجرد الحوائط الاربعة ، ليشمل الاعمدة الرئيسية في العملية وهي الانسان بصفته العامل الرئيسي والمستهدف الاول في خطط التنمية ، والارض العامل الاساسي في قضية المأوى وتجهيزاتها ، والموارد المالية ، فهذه العوامل تستدعي وضع وسائل و برامج لتوجيهها نحو الفئات ذات الدخل المنخفض بصورة اساسية ، والى جميع المحتاجين والذين لا يملكون المأوى الملائم بشكل عام .

ان توفير القدرات والامكانيات ، ضمن الموارد المتاحة لكل بلد ، وعلى الصعيد الدولي ، تقودنا الى الحديث عن تقنيات البناء والوسائل المجتمعة اللازمة لادارة عملية تأمين المأوى ، وتوفير الخدمات الاساسية ، وضمان فرص العمل للقاطنين في الأحياء الجديدة .

وقد اخفقت الدول النامية حتى الان في وضع حلول عملية لمشكلة الايواء ، فاعباء الديون المتزايدة في العديد من بلدان العالم النامي ، وانخفاض مستوى الانتاج القومي الاجمالي ادى الى نقص خطير في الموارد المالية المرصودة لعمليات الايواء ، الامر الذي يتطلب

اجراء دولياً فعالاً لحشد الموارد المالية وتعبئتها ، واشراك السكان انفسهم بحشد مدخراتهم لتمويل عمليات الاسكان ، والبحث عن وسائل قليلة الكلفة ، وتقنيات تعتمد الموارد المحلية المتوفرة لاقامة المأوى ، وهذا لا يستدعي بالضرورة استخدام تقنيات تكنولوجية متطورة اذ ان تطوير الوسائل المحلية قد يبدو اقل كلفة .

السيد الرئيس ،

اننا ندعو الى وضع استراتيجيات شاملة للمستوطنات البشرية تستعرض المتطورات المستقبلية ، المعتمدة على النمو السكاني الكبير المتوقع ، لمواجهة زيادة الطلب ، وتحسين الاحياء المتخلفة ، بمشاركة صانعي القرارات السياسية والقانونية وتحسين اداء المؤسسات الموجودة ، وخلق مؤسسات متخصصة تدار بكفاءة وبمشاركة من الناس المستهدفين بهذه البرامج ، مع اعطاء دور افضل للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات المساعدة التي تقدم العون للبدان المحتاجة ، والمنظمات التي تقدم الدعم التقني وتعبيء الدعم الدولي لهذا القطاع .

ونحن في الاردن حيث تتركز جهودنا للتنمية على المواطن وتحسين حياته فقد اوشكنا ان ننجز وضع استراتيجية شاملة للاسكان ، تستهدف تغطية الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ والعمل بشكل تدريجي على تحسين الاحياء المتخلفة ، وتطويرها ، ضمن الموارد المتاحة ، وبواسطة المؤسسات الموجودة ، مع التأكيد على اهمية تطوير عمل هذه المؤسسات لتتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة .

السيد الرئيس ،
أيها الاخوة والاخوات ،

تعلمون ان سكان الضفة الغربية منذ احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وهم في وضع يحتاج من المجتمع الدولي الى مزيد من الاهتمام والاستمرار في الاحتجاج على الاجراءات التعسفية والقمعية التي تقوم بها اسرائيل بغية تفريغ الضفة من سكانها للاستيلاء على الارض . وعليه فلم يتخل الاردن عن دعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة ومواجهة سياسات التهجير وتفريغ الارض التي تتبعها سلطات الاحتلال . لذا فقد تبنى الاردن برنامجاً تنموياً للاراضي المحتلة يهدف الى الحفاظ على الهوية العربية وبناء قدرات مواطنينا الرازحين تحت الاحتلال لمقاومة سياسات التهجير المستمرة . فقد ركز برنامج التنمية هذا

على معالجة قضايا الاسكان فوجهت اكبر الاستثمارات لهذا القطاع حيث تامل الخطة ان يتم توفير ما لا يقل عن ٧٥ مليون دينار يتم تقديمها كقروض ومساعدات لهذا القطاع الحيوي والذي يلعب دوراً رئيسياً في تثبيت السكان على ارضهم .

ايها السادة ،

ان وضع الخطط والبرامج لمواجهة الاحتياجات الانسانية في ميدان المستوطنات البشرية ، لا يعتبر وحده كافياً ، فهناك قضايا اقتصادية واجتماعية وعسكرية ، اود أن اوجه انتباه اللجنة اليها ، ولعل في مقدمتها قضايا السلم العالمي ، اذ ان عالماً اكثر استقراراً واكثر امنا ، سيكون قادراً بالتاكيد على تلبية الاحتياجات بشكل افضل ، عدا عن الخسارة التي تلحق بالشعوب وممتلكاتها بسبب مآسي الحروب ، وما تخلفه من دمار ، وخراب ، وقتل ، وتشريد .

اننا ندعو الى تحقيق المبادرات الدولية في مجال نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة النووية ، ونؤيد المبادرات التي تطالب بنزع متبادل للصواريخ في اوروبا ، والعالم ، كما ندعو الى وقف فوري للقتال الدائرة في بؤر التوتر في الشرق الاوسط او امريكا الجنوبية او افريقيا ، وخاصة في الخليج العربي ، ووقف الابادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والتدمير المتعمد لممتلكاته ، وثقافته وتراثه ، ومصادرة اراضيه وحرمانه من ابسط حقوقه الانسانية .

كما ان المجاعة التي هددت دولا افريقية عديدة تستدعي بالتاكيد الاهتمام بالعمل والتعاون الدولي لمواجهتها والسيطرة عليها ، حيث ان الغذاء ياتي اولا في قائمة الاولويات والاحتياجات البشرية ، اذ كيف نستطيع ان نؤمن بيتا لانسان جائع ، فلعل من الافضل المناداة بتشريعات تضمن زيادة توجه الناس الى الارياف للمساهمة في عمليات الزراعة التي تعمل على زيادة الدخل القومي لكل بلد ، وتقضي على البطالة ، وتوقف زحف الصحراء ، والتي تتطلب اجراءات مرافقة لايصال الخدمات والمرافق و بناء البيوت اللازمة للمزارعين .

ان قضايا السلم والتسلح ، والحروب ، والتصحر ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية المأوى ، لا بل هي جزء اساسي في هذه القضية ، وكلما اسرعنا بحل هذه المشكلات كان من

السهل حل قضية المأوى وجيوب الفقر في العالم .

أيها السادة ،

انني اتمنى لاجتماع دورتكم العاشرة الاحتفالية ، النجاح في وضع تصورات للاتجاهات الجديدة في مجال المستوطنات البشرية ووضع اسس للعمل الوطني والتعاون الدولي في هذا المجال ، مستذكراً توصيات (مؤتمر فانكوفر) التي توصل اليها مندوبو جميع الدول ، وتعتبر المرجع الاساسي للعمل في هذا المجال ، والتي عالجت جميع القضايا المتصلة بالمأوى .

و يسرني بهذه المناسبة ، ان احييكم جميعاً ، واحيي جهود مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وجميع العاملين في هذا المجال في كافة الدول ، داعياً الى المزيد من العمل المثمر الدؤوب لتحقيق المزيد من رفاهية الشعوب وامنها ، وخيرها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في اجتماع
الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي

عمان ــ ١٩٨٧/٤/١١

افكار، وخواطر، وبدائل للمستقبل

الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة المحترمون ،

أنهى منتدى الفكر العربي ست سنوات من عمره منذ اجتمعنا في العقبة في ١٩٨١/٣/١٣ لتدارس الفكرة ، الى أن نُفذت وجُسمت مؤسسة ونشاطاً وتأثيراً . وقد دخل المنتدى عامه السابع . واستمرار العمل بحماس طوال هذه السنوات هو في حد ذاته إنجاز في هذا المضمار الجديد ، مضمار إنشاء المؤسسات القومية غير الحكومية . فعهدنا بمثل هذه الجهود على الساحة العربية انها تبدأ بحماس ، ثم لا تلبث ان تخبو او تتلاشى . وقد عبرت للاخوة في اجتماع مجلس الأمناء الاخير عن بعض الأفكار والخواطر والبدائل للمستقبل . وأود أن أعبر عنها لهيئتكم الموقرة . ولعل من عوامل استمرار تجربة المنتدى الاستثنائية ونجاحها ما يلي :

- صواب المفهوم الذي قام عليه .
- الوظيفة التي ينفرد بها ولا تؤديها إلى الآن أية مؤسسة عربية أخرى .
- تنوع خلفية الاعضاء علمياً ومهنياً وجيلياً وأيديولوجياً وقطرياً .
- الالتزام بتقاليد الحوار المسؤول .
- تركيز الأنشطة على قضايا حيوية .
- اختيار صيغ عمل وتواصل وتوصيل تتلاءم وأهداف المنتدى العريضة وموارده المادية المحدودة .

وقد أثبت المنتدى وجوده ، واستطاع في خلال السنوات القليلة الماضية ان يجذب اهتماماً عربياً وعالمياً ملحوظاً . و يكفي أن نذكر هنا أن اكثر من مائة منظمة عربية وإقليمية

ودولية ، حكومية وغير حكومية ، قد اشتركت أو طلبت من المنتدى المشاركة معها في أنشطة مختلفة خلال العامين الماضيين فقط وعلى نحو ما تبين من تقرير الأمين العام المقدم للهيئة العامة في نيسان الماضي ، أو تقريره لهيئتكم الموقرة عن أنشطة المنتدى هذا العام . هذا فضلاً عن الاهتمام الاعلامي العربي والعالمي بالعديد من هذه الأنشطة ، كما سجلته صحف تمتد رقعتها من أوروبا الى البلاد العربية الى الشرق الاقصى .

إن حجم نشاط المنتدى ، رغم إمكانياته المادية المتواضعة ، قد تضاعف عدة مرات في العامين الأخيرين ، كما أنه قد تشعب كثيراً . وهو أمر لفت انتباه العديد من الزملاء في اجتماع الهيئة العامة الاخير. كما لاحظت أن توصيات لجنة الادارة في اجتماعيها الأخيرين وتوصيات مجلس الأمناء الأخير (١٩٨٧/١/١٠) قد حاولت أن تبطىء قليلا من معدلات نمو هذا النشاط . فانني أجد الوقت مناسباً لكي نقف معاً وقفة مراجعة متأنية لمفهوم المنتدى وفلسفته وأهدافه وممارساته . إن حرصي ، وحرصكم الشديد ، على هذه التجربة الفذة المضيئة في وطننا العربي ، هو الذي يجعل من مثل هذه المراجعات الدورية أمراً ضرورياً .

واسمحوا لي أن أذكر عدداً من نقاط المراجعة الرئيسية التي عنيت وذكرت معظمها للإخوة في مجلس الأمناء منذ ثلاثة شهور، والتي تفرض علينا ضرورة الاختيار بين بدائل متنافسة أو حتى متناقضة أحياناً . ولا شك أنه قد يكون لديكم نقاط أخرى تتطلب المراجعة المتأنية نفسها .

كانت البداية في العقبة في آذار عام ١٩٨١ ، حيث تأكد للمؤسسين :

- أن هناك فجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب وأن من الضروري تجسيرها .
- أن التنمية العربية بحاجة لمزيد من التحليل والتقويم العلمي ولمزيد من إضفاء النظرة الشمولية المستقبلية على فهمها وممارساتها .
- أن الفكر العربي يفتقد منبراً حراً يواجه فيه نفسه ، و يواجه فيه الفكر الإنساني المتجدد والمتدفق و يتفاعل معه .
- أن الأجيال العربية الصاعدة تحتاج الى من يجدد أملها في نفسها وفي أمتها ، وأن يفسح لها المجال ويمكنها من أداء دورها في بناء المستقبل العربي .

وكان على منتدى الفكر العربي ، الذي قرر المجتمعون في العقبة تأسيسه ، أن يتصدى للمهام التي كشف حوارهم عن ضرورة القيام بها . وتمت صياغة الأهداف والوسائل انطلاقاً من ذلك ، على النحو المبين في كتيب التعريف بالمنتدى . كما تم الاتفاق على الهيكلية التنظيمية القائمة : هيئة عمومية من كل الأعضاء العاملين ، ومجلس أمناء ، ولجنة إدارة وأمانة عامة ، وفصلت كل هذه الامور في نظام أساسي ولوائح داخلية .

والسؤال الذي أطرحه على حضراتكم بعد ست سنوات من اجتماع العقبة هو ما إذا كان المفهوم الذي انطلقنا منه ، ما يزال صحيحاً ؟ وما إذا كانت تداعيات هذا المفهوم ، التي تبلورت في أهداف ووسائل وأليات مؤسسية ، هي أفضل الممكنات المتاحة ؟ أم أن هناك حاجة لمراجعة المفهوم الأساسي ، أو الابقاء على المفهوم كما هو ومراجعة تداعياته فقط ؟

كان هناك تردد في قبول عضوية المنتدي في البداية إما لأن فكرته كانت جديدة وغير مستوعبة تماماً ، أو لشك الكثيرين ممن قربناهم في إمكانية جمع أصحاب القرار وأصحاب الأفكار وإجراء الحوار بينهم في المقام الأول ، أو لأسباب أخرى . ولكن الملاحظ أنه في العامين الماضيين تضاعفت طلبات الترشيح لعضوية المنتدى . وهناك كثيرون يطلبون الانضمام مباشرة بلا ترشيح من أعضاء المنتدى . وقد تزايد العدد من الـ ٢٥ شخصاً الذين اجتمعوا في العقبة عام ١٩٨١ الى أكثر من ستة أمثالهم في نهاية عام ١٩٨٦ ليصل إلى ١٦٥ عضواً في الوقت الحاضر . هذا فضلا عن ١٧ عضواً مُؤسساً .

لقد أبدى الزملاء في اجتماع هيئتهم العامة الأخير آراء متضاربة حول هذا الأمر . وقد أوصى مجلس الأمناء في اجتماعه الأخير بصيغة معقولة في هذا الصدد ، أرجو أن تحظى بموافقتكم ، وهي أن نقتصر على ضم عشرة أعضاء جدد سنوياً . وفي السنوات القليلة القادمة . هذا ونحتاج الى توجيهكم فيما يتعلق بالأعضاء الذين ، لسبب أو لآخر لم يساهموا في أنشطة المنتدى أو يسددوا اشتراكاتهم في السنوات الأخيرة .

يمكن إجمال أنشطة المنتدى تحت ثلاثة برامج أساسية هي :

ـ الحوارات العالمية .
ـ الحوارات العربية .

ـــ البحوث الاستراتيجية المستقبلية .

وهناك نشاطان مساعدان لهذه البرامج هما : المطبوعات الخاصة بفعاليات المنتدى ذاته ، والمطبوعات المشتركة (بما فيها الترجمات العالمية) مع هيئات أخرى مناظرة أو قريبة من المنتدى .

وقد ساهمتم في بعض هذه الأنشطة في الأعوام الماضية ، و بالتالي لا ضرورة للاسهاب حول طبيعتها . وهناك أسئلة تحتاج الى حسم من مجلس الأمناء ، أهمها :

١ ـــ هل نمضي في هذه البرامج الرئيسية الثلاثة من حيث المبدأ ؟ أم نفاضل بينها في أولويات مقننة ؟ إن المنتدى يتلقى عدداً كبيراً من الطلبات لاجراء حوارات عالمية وعربية في موضوعات مختلفة ، سواء من أعضائه أم بمبادرات من هيئات أخرى . ولا بد للجنة الادارة وللأمانة العامة من قواعد استرشادية في هذا الصدد .

٢ ـــ ماذا عن مجالات الأنشطة ؟ أن مشكلات الأمة كثيرة وهمومها متنوعة . هناك الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية والثقافة والعلوم . وهناك الماضي والحاضر والمستقبل . وهناك قطاعات الشباب والمرأة وغيرها . ومع أهمية كل هذه المجالات وارتباطها ببعضها بعضاً الا أننا في حاجة الى التوقف والمراجعة . وتلحظون في الممارسة أننا نحاول تنويع استجابة المنتدى بحيث يقوم بنشاط واحد على الأقل سنوياً في معظم هذه المجالات . وقد تجدون مناسباً تحديد عدد من هذه المجالات يركّز المنتدى عليها دون غيرها .

٣ ـــ ماذا عن طبيعة بعض الأنشطة ؟ هناك موضوعات حساسة للغاية ، يطلب من المنتدى أن يتصدى لها . انطلاقاً من أن عدم تصدي المنتدى لها يعني تركها بلا معالجة عقلانية ، أو يعني تركها نهبا للمعالجات السطحية أو الغوغائية . ولكن هناك أيضاً محظور ، لو تصدى المنتدى لهذه القضايا الحساسة أن يساء تفسير ذلك في هذا الطرف العربي أو ذاك ، وأذكر على سبيل المثال الطلبات التي وردت للمنتدى في الآونة الأخيرة لعقد حوارات حول لبنان ، وجنوب السودان ، ومشكلة الصحراء ، والعلاقات العربية الفارسية ، والخلافات العربية ، والشرعية ، وما الى ذلك . إننا الآن حاولنا اقتحام ما لا يجرؤ أو يرغب في اقتحامه آخرون . وقد كانت ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي ، إحدى هذه الأمثلة . والحمد لله أن كل الذين

شاركوا فيها قد أثنوا ثناء حميداً على الطريقة التي أعدت بها . وقد لاقت اهتماماً عربياً ودولياً واسعاً ومع ذلك لا بد من موقف محدد بهذا الشأن .

إن التوسع الهائل في أنشطة المنتدى في العامين الماضيين كان ينطوي على نفقات كبيرة . ورغم الجهد المشكور لعدد من أعضاء المنتدى العاملين والمؤازرين ، إلا أن الاستجابة العربية ما زالت دون المستوى المطلوب ، الذي يؤمن استمرارية النشاط . ومن المفارقات المؤلمة في هذا الصدد أن مبادرات هيئات غير عربية في هذا الصدد قد فاقت مبادرات الهيئات العربية . ومع أن هذا الأمر قد نال قدراً غير ضئيل من مداولاتنا في الماضي ، إلا أن تحدي توفير الموارد المطلوبة لاستمرارالمنتدى ما يزال قائماً ، وجزء كبير من جهد الأمانة العامة ينصرف إلى مجابهة هذا التحدي ، بينما المفروض أن ينصرف كل جهدها للأمور الفنية والتنظيمية . و بالطبع ما لم توفق الهيئة العامة في تدبير الموارد المطلوبة ، فإنه لا سبيل أمامنا إلا تقليص حجم طموحنا ، بما في ذلك ضغط الأنشطة والأمانة العامة نفسها .

نقطة أخيرة أود طرحها تتعلق بنظام المنتدى : توشك مدة الأمين العام على الانتهاء . وقد تمنيت عليه بناء على توصية مجلس الأمناء أن يستمر معنا لفترة ثانية . ولكن يبدو أن ارتباطاته في القاهرة تمنعه من تلبية هذا الرجاء . ومع ذلك فقد وافق مشكوراً على أن يستمر في أداء المسؤولية إلى نهاية هذا العام ، وإلى أن نعثر على أمين عام جديد يواصل المسيرة . وأكون ممتنا لو تلقيت اقتراحات منكم بأسماء مرشحين لهذا المنصب لكي أتداول بشأنها مع مجلس الأمناء ولجنة الادارة في أقرب فرصة ممكنة .

أقترح على الإخوة أعضاء الهيئة العامة أن يشاركوا بإعطاء آرائهم حول هذه الجوانب وغيرها مما يرونه مناسباً . وتقوم الأمانة العامة بتسجيل المقترحات ، ثم يعهد بها إلى لجنة «تقويم واستشراف» تتكون مما لا يزيد عن خمسة أعضاء لاعداد تصور متكامل حول المرحلة القادمة .

أشكر لكم جهودكم الخيرة وأتمنى لمنتدى الفكر العربي دوام التقدم والاستمرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

نائب جلالة الملك ولي العهد

فـــي

افتتاح المجلس العربي للطفولة والتنمية

عمان ١٢/٤/١٩٨٧

المجلس العربي للطفولة والتنمية
اطفالنـــا .. قضية الأغلبية الصامتة

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبة الجلالة الملكة نور المعظمة ،
السيدة الفاضلة حرم سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ،
أخي صاحب السمو الملكي الامير طلال بن عبد العزيز
أصحاب وصاحبات السمو والمعالي ،
أخواتي واخواني الكرام ،

أرحب بكم في بلدكم الاردن العربي الصامد ، والذي يفتح لكم جميعا قلبه وذراعيه ليحتفي بكم و بالمناسبة التي جمعت هذه النخبة الكريمة من أبناء الأمة .

اننا نجتمع اليوم من اجل قضية الأغلبية الصامتة في بلادنا ... من أجل أطفالنا وأكبادنا ... أي من أجل مستقبل أمتنا .

ولا اعرف قضية اخرى أفضل من قضية الطفولة يمكن أن ينعقد عليها اجماعنا ، وترق لها قلوبنا ، وتحيطها ينابيع حناننا ... اننا نتحدث عن خمسة وثمانين مليون طفل عربي من المحيط الى الخليج ... هوزاد أمتنا لاقتحام القرن الحادي والعشرين ، وهم أملها للحفاظ على هويتها والدفاع عن كيانها في عالم لن يرحم الضعفاء ، ولن يلتفت الى الجهلاء ... عالم لن يحترم الا العلماء والعقلاء والاقوياء ... هوعالم اما أن «نكون» «أو لا نكون» فهل أعددنا العدة ، وشحذنا الخيال ، وعبأنا الموارد ... لتنمية هذا الزاد الغالي من أجل ذلك الأمل النبيل المشروع ، وهو «أن نكون» ؟ .

أيها الجمع الكريم ،

منذ سبع سنوات اجتمع هنا في عمان ، وفي هذه القاعة ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة الحادي عشر ... وكان الموضوع الرئيسي على جدول أعمالهم هو استراتيجية عربية قومية للتنمية لتنقلنا من عالم المتخلفين الضعفاء الى عالم المتقدمين الأقوياء ... وكان القصد والأمل أن يكون عقد الثمانينات ، هو العقد الذي تحدث فيه هذه النقلة الكيفية الى الأمام ... ولم يقصر خبراؤنا العرب في اعداد التصورات العلمية الرصينة والبدائل العملية العقلانية لاستراتيجية عقد التنمية ... ولم تكن الموارد المالية والبشرية العربية المتاحة قاصرة عن انجاز هذه الاستراتيجية ... لذلك تعلقت آمال الأمة ، و بحق ، بمقررات مقررات القمة الحادية عشرة للملوك والرؤساء العرب .

ولكن ها نحن هنا بعد مرور اكثر من ثلثي عقد الثمانينات دون أن تتحقق العهود أو تنفذ الوعود التي أخذتها الحكومات العربية على عاتقها ...

وحينما أتأمل بشجن وألم ، محاولا الاجابة على السؤال الكبير: لماذا لم تتحقق عهود أو تنفذ وعود عقد التنمية ... بل لماذا لم تتحقق عهود ولم تنفذ وعود أخرى كثيرة قطعتها الحكومات من قبل على نفسها ... ؟ أجدني المرة تلو المرة أتوقف عند دور المجتمع المدني ودور الدولة في بلادنا .

فمع افتراض حسن النية واخلاص الحكومات في تنفيذ ما تعد به شعوبها ، الا انني الاحظ أن قدرات الدولة مهما عظمت لا تستطيع أن تحقق كل ما هو مطلوب أو مرغوب ... فما بالنا وقد تناقصت هذه القدرات في السنوات الأخيرة في بلادنا ... بل ان الدولة في اقطار اغنى منا كثيراً ، وأعظم قدرة على تعبئة الموارد وتنظيمها ، اكتشفت أن الدول لا تستطيع وحدها أن تفعل كل شيء . لذلك أصبح الاتجاه في معظم البلدان المتقدمة على الخصوص أن تتشارك في الكثير من المهام مع المؤسسات الأهلية ، وثبت أن هذه الأخيرة أهل للمسؤولية ، بل وأكثر كفاءة واقتصاداً ، وأسرع استجابة لمطالب الناس . فهي تعمل عادة من خلال مواطنين ذوي حوافز عالية . وهي مؤسسات تخلو من كثير من التعقيد الاداري والبطء البيروقراطي . ثم ان هذه المؤسسات هي في النهاية مدرسة لتدريب المواطن على المشاركة في المجتمع والتعبير المسؤول ، وممارسة فنون التنظيم وإذكاء خياله ، على أن يساعد المواطن نفسه بنفسه و بهمة وعزم اخوته .

فاذا كان هذا يحدث في بلدان سبقتنا على درب التقدم ، فما احوجنا نحن بان نقتدي بروحها ونسير على نبراسها ، أو ليس ذلك في النهاية هو المعنى الحقيقي للمقولة التي شاعت في السنوات الأخيرة حول مسيرة النماء والانتماء ؟ ان الاعتماد على النفس لا بد أن يكون على كل المستويات ... فاذا كان مفكرونا المخلصون يحذرون منذ مدة طويلة من مغبة « التبعية » على الخارج ، ويحضون على « التنمية المستقلة » ، فانني اخالهم لا يقصدون بذلك الحكومات وحدها . انني أخالهم يقصدون المجتمع بكل تكويناته الاجتماعية ، و بكل مؤسساته الحكومية وغير الحكومية .

ربما أسرفت الدولة في وطننا العربي بوعدها ، وربما بالغت في الاعتقاد بقدراتها على حل مشكلات المجتمع وفي تلبية كل مطالب المواطنين كلها ... ولكنني أرى الدولة مثقلة بأعباء عديدة ومهمومة بمجابهة تحديات كثيرة ، وأراها بالتالي غير قادرة حتى لو كانت راغبة ، على حمل الأعباء ومجابهة الهموم والتحديات وحدها . ومن هنا أهمية استنفار كل قطاعات وتكوينات المجتمع المدني لكي تساعد نفسها أولا ، ولكي تساعد الدولة ثانيا .

وربما كانت هذه الحقيقة ، أيها الجمع الكريم ، ماثلة أمام الرئيس الراحل جون كيندي ، حينما ردد قوله المأثور في أول كلمة وجهها لأ بناء وطنه كرئيس منتخب « لا تسألوا ماذا تستطيع بلدكم أن تفعل لكم ، ولكن اسألوا ماذا تستطيعون أن تفعلوا لبلدكم » . فاذا كان هذا حال أعتى الدول وأقواها ... أفلا نكون نحن ، ولسنا الأقوى ولا اغنى ، الأحوج الى استنفار مجتمعنا المدني وإعمال خياله وشحذ همته لكي يفعل شيئا من أجل نفسه ... من أجل أطفاله ... من أجل مستقبله ؟ .

أيها الجمع الكريم ،

حينما أتأمل ما نحن بصدده هنا تتملكني مشاعر الالحاح والهواجس والأمل .

مشاعر الالحاح مبعثها ان حوالي نصف عدد الأطفال العرب مهددون في صحتهم الجسمانية ، بأخطار المجاعة والفقر والحروب . انني أتحدث عن أربعين مليون طفل من المحيط الى الخليج . و بعضهم ، كما تعلمون ، يمثل التهديد بالنسبة لهم خطراً يومياً ماثلا ... انهم اطفالنا في لبنان ، وفي المخيمات الفلسطينية ، وفي العراق ، وفي السودان . لقد سجل

كتابا «المجاعة» ، «وأطفال الشوارع» اللذين أصدرتهما اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية ، وهي اللجنة التي يشاركني في عضويتها أخي سمو الامير طلال ، وكتاب الأطفال والحرب في لبنان ، الذي أصدرته مؤخراً الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، التي يرأسها الأخ حسن ابراهيم ، جوانب من هذه المخاطر المفجعة التي تهدد أطفالنا . ان اطفالنا يدفعون ثمناً فادحاً لقرارات وأخطاء الكبار . أو لمخططات القوى الأجنبية ، أو لغضب الطبيعة . والمطلوب منا أن نعبىء الجهود ونستحث بواعث النبل في كل الخيرين والعقلاء لدرء هذه الأخطار الداهمة ، أو على أقل تقدير لتقليصها واحتوائها .

أما الهواجس فمبعثها أن حوالي نصف الأطفال العرب الآخرين مهددون في صحتهم العقلية والوجدانية ، ومن ثم في عمق هويتهم العربية وانتمائهم القومي . انني أتحدث هنا عن أطفالنا الذين ينشأون على أيدي الخادمات الأجنبيات الذين زادوا زيادة هائلة في العقد الأخير . وأتحدث عن أطفالنا الذين تلتهم البرامج التلفزيونية الأجنبية عقولهم وقلوبهم ، ليست فقط من خلال ما تبثه محطات التلفزة الوطنية ، والتي يمكن التحكم فيها أحياناً ، ولكن أيضاً من خلال البث المباشر من محطات خارجية في جنوب أوروبا وتلتقطها أجهزة التلفزة في أقطار المغرب العربي الكبير ، ولا نستطيع التحكم فيها . وكما يقول لنا علماء الاجتماع ، لقد أصبح التلفزيون هو المحور الاجتماعي الاساسي للأطفال في الربع الأخير من القرن العشرين . ولنا أن نتصور ، التأثير السلبي الهائل لهذه الثورة الاتصالية العالمية على أطفالنا على وجدانهم وعقولهم ، على عاداتهم الاستهلاكية ، وعلى رموزهم البطولية والاسطورية . ان هذا النوع من التهديدات ، هو نوع لين وهادىء ، ولكنه لا يقل خطراً وتدميراً ، من تهديدات الجوع والفقر والحرب . ولا بد أن نتنبه له جميعاً من الآن ، وقبل فوات الأوان . لا نريد أن نفاجأ بعد عشر سنوات أو عشرين سنة بجيل لا يفهم آباءه ، ولا تراث أجداده ولا لغة قومه ... باختصار لا نريد جيلا ضعيف الانشغال بهجوم هذا الوطن ، ضعيف الانتماء لهذه الأمة ، يتبنى اطاراً مرجعياً غربياً ، و يأخذ اشاراته ورموزه من هذا الاطار .

أما الأمل ، فهو أن نعمل معاً من أجل أطفالنا ودرء الأخطار التي تهددهم ، وارساء دعائم راسخة لمستقبلهم في عالم القرن الحادي والعشرين . وأن يكون مجلسنا هذا نموذجاً لكل ما نريده للأجيال الصاعدة في توجهاته وأهدافه ، في قواعد عمله وأدائه . نريده نموذجا

للعقلانية وللحوار الديمقراطي . نريده منشطاً ومستنفراً لكل موارد الأمة الروحية والمادية . نريده صلة عقد ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا ، نريده فرصة تاريخية لبلورة اجماع عربي جديد ولعمل عربي جديد ، وأملنا راسخ في امكانية تحقيق ذلك كله . فقد حاولنا ذلك في منظمات عربية أهلية ودولية مشابهة . حاولنا في منتدى الفكر العربي ، وفي المنتدى الانساني ، وفي اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية وفي مجمع البحوث الاسلامية (مؤسسة آل البيت) . وحاول اخوة لنا في مركز دراسات الوحدة العربية ، وفي المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وفي منتدى العالم الثالث ، وفي برنامج الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية ، وفي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ... وفي غيرها . و يزيدني أملا أن الله يقيض لهذه الامة دائماً نفراً من أبنائها ينهضون في أحلك اللحظات و ينيرون الطريق و يعيدون زرع الأمل . وكأن ارادة الحياة في هذه الامة عوضتنا ولو جزئياً عن التعثر الحالي في الأجهزة الرسمية للعمل العربي المشترك بهذا النبض الجديد لمنظمات العمل العربي الأهلي المشترك ، والذي يمثل مجلسكم هذا أحدث مظاهرة .

أيها الاخوة والاخوات ،

لا يفوتني قبل ان انتهي من هذه الخواطر، أن أشكر أخي صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز على استمرار مبادراته الانسانية الفذة ، والتي يمثل مجلسكم هذا أحد ثمراتها . وأن أشكركم جميعاً مرة ثانية على تجشمكم أعباء الترحال . وعزاؤكم وعزائي أننا جميعاً بهذا العمل المبارك سنكون قادرين على أن ننظر في عيون أطفالنا ونقول لهم حاولنا ... وحاولنا بحب ... وحاولنا بصدق .

أدعو الله أن يوفقكم و يسدد على طريق الخير خطاكم . «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي افتتـــاح

الدورة التاسعة للمنظمة الافرو اسيوية

١٩٨٧/٤/٢٢

عمـــان

في افتتاح الدورة التاسعة
للمنظمة الافرو ــ آسيوية
وفرة في المواد الخام وفقر رغم هذه الوفرة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة رؤوساء واعضاء الوفود المحترمون ،
سيداتي ، سادتي ،

يسعدني ان اكون معكم اليوم في افتتاح الدورة التاسعة للمنظمة الافرو اسيوية للانعاش الريفي وان انقل اليكم تحيات جلالة الملك الحسين المعظم وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح في ترجمة افكاركم وتصوراتكم لخدمة الانسان في الريف . كما يسرني ان ارحب بهذه النخبة الطيبة من المختصين والخبراء من دول اسيا وافريقيا المتطلعة الى تحقيق مزيد من الانجازات على درب التقدم والتطوير.

وانني لارى في هذا المؤتمر فرصة مناسبة بصورة عملية لوقفة تقييم ذاتي لنشاطات الدول الاعضاء في مجال تطوير الارياف ، وتوظيف خبرة المنظمة التي تجمعت لديها خلال ال ٢٥ عاماً الماضية من عمرها من اجل استشراف افاق المستقبل وخطط العمل وصياغتها في برامج تنفيذية في اطارات اوسع من التعاون الدولي والاقليمي لمعالجة المشكلات القائمة من اجل خير بني البشر.

وفي يقيني انكم تشاطرونني الرأي باننا امام تحدٍ كبير ومتزايد يتطلب توافر تصورات دقيقة وواضحة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية التي تشكل النسق لعالمنا الذي نعيش فيه مما يستدعي توفير معطيات متكاملة وجادة امام صناع القرار.

ان البلدان الافرو اسيوية تمتلك وفرة في المواد الخام ، لكنها تعاني فقراً رغم هذه الوفرة ،

وازمات اقتصادية ، وانتشاراً غير محكوم لعملية التحضر وازدياداً مطرداً في حجم المدن على حساب الارياف ، وتدهوراً للبيئة ، واتساعاً في الهوة بين سكان العالم الثالث انفسهم و بينهم و بين الدول الاخرى المتقدمة .

و بدون تخطيط علمي وعملي وانتهاج سياسة حكيمة ستظل مظاهر التفاوت بين الغني الفاحش والفقر المدقع ، بين التخمة والفاقة ، و بين الوفرة والحاجة في تزايد ، رغم ما يبذل من محاولات لتضييق الهوة مما يقتضي وضع سياسات سكانية و برامج تنمو ية تقود الى احداث تغيرات اقتصادية واعادة توزيع للسكان يقلل من حدة ظاهرة المدن المهيمنة و يكبح من جماع الهجرة من الارياف والتي هي في اعتقادنا على رأس العوامل التي اسفرت عن تدهور الانتاج الزراعي وخلل الهيكل العام للاجور والقوى العاملة والازمات الاقتصادية والاجتماعية .

أيها السادة ،

ان الحديث عن تطو ير الريف يقودنا بالضرورة الى الحديث عن المشكلة الرئيسية الكامنة وراء الكثير من المشكلات التي يعاني منها الا وهي التحضر في صوره المتعددة ومن بينها النمو السريع الى حد الترهل للمدن الكبيرة في بلدان العالم الثالث .

ففي عام ١٩٨٠ على سبيل المثال كان هناك (٩) مدن من اصل (١٥) مدينة من اكبر المراكز الحضرية في بلدان العالم الثالث ، وتشير التوقعات اذا سارت الامور بنفس الوتيرة الى انه في عام ٢٠٠٠ سيرتفع عدد هذه المدن الى (١٣) من اصل (١٥) مما يلقي اعباء كبيرة على السلطات المحلية لهذه المدن ، و يفرغ الارياف من عدد كبير من سكانها ، حيث ان اكثر من (٢٠) مليون شخص في دول العالم الثالث يغادرون المناطق الريفية سنو ياً الى المدن .

ونتيجة لهذه الهجرة فان الريف يفقد قواه البشرية ، كما انه نتيجة لهذا النزيف هناك في كثير من مدن العالم ما يزيد عما نسبته ٥٠٪ من السكان يعيشون في مساكن متدنية او عشوائية و بدون خدمات حيو ية ، وهذا الوضع يشكل كابوساً مزعجاً للسلطات المحلية المعنية في مواجهتها لتأمين الخدمات اللازمة والاحتياجات المتزايدة للسكان .

ولقد كانت نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية في العالم عام ١٩٥٠ وعلى

سبيل المثال ايضا لا تتعدى ما نسبته ٢٩,٢٪ ، بينما اصبحت هذه النسبة ٤٨٪ عام ١٩٨٥ ، وتشير التوقعات الى انه في عام ٢٠٠٠ سيكون هناك (٢) بليون نسمة يعيشون في المناطق الحضرية في العالم النامي وستكون اكثر من ٦٠٪ من الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية .

ولقد شهدنا في الاعوام الاخيرة في بعض بلدان العالم الثالث مجاعات طحنت بانيابها الملايين وأدت الى وفيات بالآلوف . فكما ورد في تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية ان المجاعة التي حلت في افريقياً ستبقى على مر الازمان نقطة سوداء في سجل البشرية اذ انها كانت مأساة ذهب ضحيتها الملايين من البشر دون مبرر او سبب يصعب تلافيه .

وأود ان أشير هنا الى ان المساعدات الدولية والمساعدات الثنائية والعمل الكبير الذي تقوم به منظمات دولية واقليمية متعددة في البلدان النامية غير كاف ... فحسب احصائيات الأمم المتحدة تسلمت البلدان ال (٣٦) التي صنفت بوصفها الادنى نمواً في العالم اقل من دولارين لكل فرد من سكانها خلال العقد الماضي بهدف المساعدة في بناء المنازل وايصال المياه وتوفير المرافق الصحية ، مما يعني اننا بحاجة الى جهود كبيرة وعملية ، وتعاون دولي اوسع نطاقاً واكثر جدوى وايجابية ، ضمن استراتيجيات شاملة ، وادماج ذلك في صلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وان النظرة الى عملية تطوير الريف لا تنحصر فقط في تشجيع الانتاج الزراعي ، بل انها ايضا الوسيلة للحد من مشكلات المدن ، وذلك بقلب معادلة الهجرة الداخلية ، وجعلها من المدن الى الريف . ولتحقيق ذلك لا بد ، أيها السادة من اعتماد اسلوب المشروعات المشتركة تخطيطاً وتنفيذاً بين مختلف الاقطار في آسيا وافريقياً في قطاعات الانتاج والخدمات واستحداث دوائر متخصصة في هذه المجالات .

وارى ان تنطلق عملية تطوير الريف من خلال خلق فرص عمل تجذب اليها العاطلين عن العمل في المدن الكبيرة وأولئك الذين يعيشون في ظروف متدنية وذلك يستدعي توفير البنية التحتية وتنفيذ برامج استصلاح الاراضي غير المروية واقامة مشروعات اسكانية تتوافر فيها كافة الخدمات الاساسية ، وانشاء تعاونيات توفر الادوات والاموال اللازمة لمباشرة المشاريع ، وخلق اسواق آسيوية واخرى افريقية تكاملية في المجال الزراعي تبعاً للاقاليم

الجغرافية في دول المنطقة ووضع برامج تعاون بين المحليات في اقطار القارتين ، والدوائر المتخصصة في انعاش الارياف والتنمية الاجتماعية .

ان مثل ذلك من شأنه ان ينطوي على وضع برامج تعمل على وضع الحلول للفقر والمرض والأمية ، وعوامل التخلف الاخرى التي تجثم على مناطق كثيرة في الارياف ، كما أنه سيزيد من مساهمة القطاع الزراعي في حل مشكلات المدن المزدحمة وزيادة الناتج الوطني الاجمالي ، واعتماد البلدان النامية على مصادرها الذاتية وتقليل حاجتها الى المعونات والقروض الاجنبية .

أيها السادة ،

لن اطيل عليكم ولكنني اود الاشارة الى تجربة الاردن التنموية بشكل عام وفي وادي الاردن بشكل خاص ، فقد دأبت الحكومة الاردنية عبر خطط التنمية المتعاقبة على توفير البنية التحتية في جميع مدن المملكة وقراها وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين و بخاصة في الارياف للحد من الهجرة من الريف الى المدينة وتقليص الفجوة ما بين الخدمات التي تقدم في المدن والارياف .

وستعرض الورقة الاردنية لهذا المؤتمر صورة الانجازات التي تمت . لكنه لعله يكفي لاعطاء خطوط عريضة عن هذه الصورة ان اشير الى انه تم توفير الكهرباء بنسبة ١٠٠٪ للسكان في المدن وحوالي ٩٠٪ للسكان في الريف . وتصل المياه بالآنابيب الى حوالي ٩٠٪ من سكان المملكة . وهناك مشاريع ريادية لاستغلال واستثمار الاراضي الواقعة في منطقة بيئية شبه صحراوية تبشر بامكانات واعدة .

لقد واجه الاردن تحديات مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية من المملكة ونزوح اعداد كبيرة من السكان الى الضفة الشرقية ، وواجه سياسة الارض المحروقة التي استهدفت وادي الاردن خلال السبعينات .

وبالرغم من كل ذلك ، فقد تم وضع سياسة شاملة لتطوير الوادي استهدفت محاورها تطوير الزراعة وانشاء مدن اسكانية جديدة ، واقامة البنية التحتية ومرافق الخدمات على اختلاف انواعها .

وكانت النتيجة ان استطاع الوادي استيعاب (١٦٨,٠٠٠) نسمة عام ١٩٨٤ وخلق (٣٦,٧٠٠) فرصة عمل الامر الذي ادى الى زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الاجمالي الى عشرات الملايين من الدنانير.

ان هذه التجربة جديرة بالدراسة، وارجو ان تتاح لكم الفرصة لمشاهدتها والاطلاع عليها.

وختاماً اتمنى لكم طيب الاقامة في رحاب الاردن وأتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي افتتـــاح

الاجتماع التأسيسي للشبكة الاسلامية لتنمية وادارة مصادر المياه

عمان ــ ١٩٨٧/٧/٨

الشبكة الاسلامية لتنمية وادارة مصادر المياه

اختيار الاردن مقرا للمركز الاسلامي
لتنمية شبكة موارد المياه

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة اعضاء الوفود المشاركة ،
أيها السادة الحضور الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

قال تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حي » صدق الله العظيم .

يسرني ان ارحب بكم في بلدكم الاردن اجمل ترحيب ، وان ابارك اجتماعكم هذا الذي هو احد الخطوات التي نخطوها في مسيرة التعاون والعمل الاسلامي المشترك ، وفي مجال المياه ذي الاهمية البالغة والذي تعتبر مصادره وشبكاته وادارته من أهم النشاطات في معظم دول العالم الاسلامي .

أيها الاخوة الكرام ،

ان العمل الاسلامي المشترك هو من اهم اهدافنا وتوجهاتنا ، ولقد كان تبادل المعلومات بين دول العالم الاسلامي و بخاصة في مجالات الموارد الطبيعية والعلوم والتكنولوجيا محدوداً حتى الآن . ولذلك فلقد عملنا مع اخواننا في البلدان الاسلامية الشقيقة خلال مؤتمرات القمة الاسلامية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، و بالاتصال المباشر ، على دعم هذا التوجه ، وشكلت اللجنة الدائمة للعلوم والتكنولوجيا لمنظمة المؤتمر الاسلامي برئاسة فخامة الرئيس الباكستاني الاخ محمد ضياء الحق ، وذلك من خلال ميثاق اسلام آباد في آيار ١٩٨٣ ، وقد عملت هذه اللجنة ولا تزال تعمل بقيادته الواعية المخلصة على دعم

التعاون الاسلامي في مجال المصادر الطبيعية والعلوم والتكنولوجيا ، ومن باكورة نجاحاتها هذا الاجتماع التأسيسي الذي نكرر ترحيبنا باعضائه اخوة اعزاء كراماً . والحق يقال ان لجهد الرئيس ضياء الحق الفضل الكبير في انشاء هذا المركز الاسلامي لموارد المياه .

أيها الاخوة الكرام ،

ان انعقاد هذه الندوة في عمان واختيار الاردن مقراً للمركز الاسلامي لادارة وتنمية شبكة موارد المياه في الدول الاسلامية ، يأتي معبراً عن اهتمام هذا البلد بصورة كبيرة بأمور المياه ومصادرها وادارتها والخبرة التي بناها في السنوات الاخيرة في هذا المجال . كما انه نابع من رغبته الصادقة في تبادل المعلومات فيما بين الدول الاسلامية في مجال المياه التي هي من أهم الثروات الطبيعية .

أيها الأخوة الاعزاء ،

ان العالم الذي نمر به الان هو عصر المعلومات القائم على تبادل المعرفة والمعلومات والخدمات بين الدول ، لذلك فلقد جاء توقيت انشاء هذا المركز الاسلامي مناسباً ومنسجماً مع متطلبات العصر ، حيث سيكون هو مركز المعلومات الاسلامية في مجال المياه ، و بالتالي فسيعمل كبنك معلومات يتلقى المعرفة والخبرة الاسلامية والعالمية في مجال هذا المورد الهام ، و يوزعها و يساعد بها سائر دول الامة الاسلامية .

ولقد كنا دعونا في خلال الاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ، والذي انعقد في عمان في العام الماضي تحت الرعاية الملكية السامية ، دعونا الى انشاء شبكة للمعلومات للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تقوم على تجميع جميع المعلومات المتعلقة بالتجارة والمال وأمور العلوم والتكنولوجيا ، وتعمل على تبادلها بين الدول الاسلامية عن طريق القمر الصناعي العربي (عربسات) ان امكن . ولقد سرني ما اعلمني به مؤخراً رئيس البنك الاسلامي للتنمية (الاخ الدكتور احمد محمد علي) ان هذا المشروع الذي تم تبنيه في مؤتمر القمة الاسلامي الرابع في الكويت ، هو الآن في طريقه الى التنفيذ . واني على ثقة من ان مركزكم للموارد المائية سينسق بصورة مباشرة مع هذه الشبكة

الاسلامية لتبادل المعلومات ، اذ انها ستكون احدى وسائله لنقل المعرفة والخبرات في مجال الموارد المائية ، لمختلف دول الامة الاسلامية ان شاء الله .

أيها الاخوة الكرام ،

وفي مظلة العمل الاسلامي المشترك ايضا فانه يسرني ان اعلم اخوتي المؤتمرين ، بان الاكاديمية الاسلامية للعلوم والتي كانت قد عقدت اجتماعها التأسيسي في الصيف الماضي في عمان قد بدأت العمل وتم تعيين امين عام لها وتجهيز مقرها في عمان ، وسيتم قريباً استكمال جهازها ، املا ان تكون هي التوأم لمركزكم هذا في خدمة الامة الاسلامية وتوفير المعرفة لها .

وختاماً فاني أود أن اشكر سلطة المياه الاردنية على تقديمها كل امكانياتها لانشاء هذا المركز الاسلامي وتنسيقها وتعاونها الكامل مع المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية لانجاح هذا المشروع الهام . واود ان اؤكد لاخوتي المؤتمرين بان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ستعمل جاهدة على انجاح هذا المركز ، الذي هو الاول من نوعه في العالم الاسلامي . واني على ثقة من ان هذا المركز سيعمل بصورة نشطة للالمام باخر ما وصلت اليه المعرفة في مجال علوم المياه وادارتها والمحافظة عليها ، وان يقوم بنشر هذه المعلومات في دول العالم الاسلامي وان يزيد من اتصالا ته مع الدول الاسلامية ليرفع عدد الدول المستفيدة من خدماته لتعم الفائدة الامة الاسلامية ، وان يعمل على تبادل المعرفة والخبرة بين هذه الدول ، و يقدم المساعدات الممكنة للمحتاج منها ، وان يكون نموذجاً يحتذى به من قبل المراكز الاخرى التي ستنشأ تحت مظلة اللجنة الدائمة للعلوم والتكنولوجيا في منظمة المؤتمر الاسلامي ، سائلا الله العلي القدير ان يكتب لمركزكم النجاح وداعيا لكم بالتوفيق انه سميع مجيب الدعاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي افتتـــاح
مكاتـــب اليونسكـــو

عمـــان

افتتـــاح مكاتـــب اليونسكـــو
حاجة العالم العربي الى البنى العلمية والثقافية الأصيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السادة المحترمون ،

ان وجود مدير عام اليونسكو بيننا فرصة طيبة وانتهز هذه الفرصة لأن اشكر الاخوة المسلمين الافارقة الذين اسهموا اسهاماً جيداً في نشر رسالتنا السمحة التاريخية والاشعاعية . اننا نتحدث عن هذا الشرق الادنى الذي كان مهداً للاديان السماو ية التوحيدية وذلك حسب التوافق بين السماء والارض ونأمل ان ينضم جهدنا الى الجهد العالمي الكوني في جميع الحقول الفكرية والروحية في العالم العربي ونهدف الى عالمية هذا الفكر في نشر المعرفة ونأمل كذلك في ارساء الجذور. إننا نستهدف املا مستقبلياً . نحن نحيا في عالم يتسم بالشراسة والعنف . ولهذا يتعين القيام باعمال خارقة من الآن وحتى نهاية هذا القرن في جميع الميادين الانسانية والعلمية بين شطري هذه الفترة الممزقه بأزمة الأنتماء وحيث ان هذه المنطقة حسّاسة جداً نأمل بان تعزيز الأنتماء في هذه المنطقة نفسياً وروحياً وخلقياً واجتماعياً يمكن ان يسهم في تعزيز هذه العملية . وان نسهم هنا في الاردن الذي كانت له المبادرة بان يقدم للعالم نمطاً للانفتاح والتعاون الخير والمثمر بين الشعوب وان صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الذي انشا مجمع آل البيت الأكاديمي في وسط العالم الأسلامي . كما ان الاردن قد احتضن المفكرين العرب في هذا العالم العربي الذي يحتاج اكثر من اي وقت مضى الى هذه البنى العلمية والثقافية الاصيلة .

أيها الاخوة ،

هناك عدة عوامل أدت الى أقامة مكتب اليونسكو الاقليمي في عمان واقصد بذلك مكتب المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم وكذلك مكتب العلوم والتكنولوجيا . احد الكتاب

في العالم الغربي وصف هذه المنطقة من العالم في الشرق الاوسط مهد الحضارات ومهد الديانات السماوية تلتقي رسالة السماء برسالة التاريخ . ونحن اذ نرحب بمفكر اسلامي افريقي في هذه الديار المقدسة نقدر له حق التقدير مبادراته المستمرة التي وصفها عندما تحدث عن المنطقة العربية باعادة الفضل الى هذه المنطقة من العالم الفضل الذي كان سبباً في قيام اول ثورة ثقافية وعلمية في الحضارات المعاصرة .

اود هنا ان اؤكد ان الاردن الذي استضاف ورعى المنتديات والمجامع الحضارية الاسلامية ومجمع آل البيت ومنتدى الفكر العربي والذي بادر من خلال اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية بطرح فكرة نظام سلوكي عالمي جديد في ظروف السلم وظروف الحرب .. ان الاردن يشرفه ان يستضيف هذه المبادرة التي تركز على دفع عجلة الفكر المعاصر بكل معاني هذه الصورة الجميلة نحو الافضل . بهذه المناسبة اود ان اتحدث عن مقومات التنمية التربوية والعلمية والثقافية ومستلزمات هذه التنمية في اطار الوضع العربي والعالمي النامي بشكل عام مع الاعتراف بما لليونسكو من مساهمات جديدة في هذا المجال .

أيها الاخوة والاخوات ،

استاذنا الكبير السيد احمد مختار أمبو

تلعب الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والمصادقة التاريخية دوراً لا يستهان به في دفع عجلة التنمية ولكنها لا تشكل اساساً كافياً للتطور فالأهم في نهاية المطاف هو العنصر البشري المؤهل الواعي والمدرب لمتطلبات التنمية والمتفهم للمعوقات والقادر على تخطي العقبات وهذا امر ثبتت صحته في العديد مما يسمى بدراسات الحالات المتعلقة بنمو المجتمعات المختلفة وانتقال بعضها من فئة الدول النامية الى فئة الدول المتقدمة علمياً وصناعياً .

تتحمل الدول النامية والدول العربية بطبيعة الحال عبئاً خاصاً وثقيلا في هذا المجال فهي تواجه عدداً من المعوقات الرئيسية وأهمها :

اولا : الشوط الاطول الذي ينتظرها نظراً لتفوق الدول المتقدمة وخاصة في المجالات العلمية والصناعية والزراعية .

ثانياً : المجتمعات الشابة .. وهذا المجتمع الشاب يشكل باكورة التحرك التنموي

الموضوعي والايجابي اذا أحسنت ادارة هذا العنصر الفعال في تنمية المجتمع .

ثالثاً : وعند الحديث عن الادارة بعمق نعترف بقلة عدد الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية بعمق والخبرة المطلوبة بعمق ايضاً لتنمية اجيال من النشء على نحو يضمن التطور المتوازن و بذلك يصبح اذا جاز التعبير معامل الانتشار اقل فاعلية في الدول النامية منه في الدول المتقدمة علمياً واقتصادياً وصناعياً .

رابعاً : شح الموارد الطبيعية في العديد من الدول النامية .

خامساً : افتقار هذه الدول الى الاطر التي تتم من خلالها التنمية التربوية والعلمية والثقافية في الدول المتقدمة نتيجة للممارسة الطويلة والخبرة المتراكمة لدى هذه الدول سواء على النطاق المؤسسي او ضمن معطيات الجو العام الذي يساعد على التطور السريع .

سادساً : قصور علاقات الجنوب/الجنوب عن الوصول الى التصور المشترك حتى ضمن ادنى الحدود في الوسائل التي تضمن قدراً من التعاون وتبادل الخبرات مما يؤدي الى استمرار التبعية العلمية والثقافية والتربوية .

أيها الاخوة ،

لقد قطعت العديد من الدول النامية وهذا ينطبق بشكل كبير على الدول العربية / اشواطاً كبيرة في المجالات التربوية ولكن التركيز كان على الناحية الكمية وهذا ضروري اذ ان رفع سوية المجتمع يتطلب حداً ادنى من التعاون مع الكلمة المكتوبة والمقروءة ولكن الاوان قد آن للانتقال من الكم الى النوع و يتطلب هذا الانتقال مزيداً من الصبر والشجاعة ووضوح الرؤية في اتخاذ القرار والمثابرة على تنفيذه والمرونة بمتابعته .

نحن هنا في الاردن في صدد مثل هذه المراجعة واملي كبير في وجود المكتب الاقليمي لليونسكو ان نستطيع ان ننشء المناظرة السليمة لكي نستفيد الى ابعد الحدود من هذه الخبرات الدولية .

اما اذا انتقلنا الى وضع تصور للدولة الثقافية والتربوية المرموقة لا بد لنا من تعميق عدد من المفاهيم الاساسية ومنها على سبيل المثال الاصرار على احترام المستوى في شتى المجالات بدءاً بالعمل اليدوي ومروراً بالعملية الانتاجية ووصولا الى العطاء الفكري والعلمي والثقافي .

ومن هذه المفاهيم الأساسية ما يلي :

اولا : فتح قنوات الابداع التربوي والعلمي والثقافي من خلال اطلاق نزعة البحث والتعليل والتنفيذ والتصويب والنشوء في جو من الحرية الاكاديمية ضمن نظام متسق يضمن هذه الحرية على نحو لا يؤثر سلبياً على المجتمع في ادارة اموره اليومية .

ثانياً : اعادة النظر في النظام التربوي بهدف تحقيق نقله نوعية من التعلم عن طريق الحفظ والتكرار الى التعلم عن طريق الملاحظة والاستنتاج والمراجعة الدقيقة .

ثالثاً : اتاحة الفرصة امام الباحثين للتوصل الى كشوفات علمية في العلوم الاجتماعية والادارية البحته كمساهمة منهم في التراث الانساني بشكل عام مع تشجيع فئات متخصصة من الباحثين على دراسة سبل معالجة شؤون التنمية المحلية والاقليمية .

رابعاً : احترام التعددية الاجتماعية والفكرية بحيث تشجع الاتجاهات التي تثبت فعاليتها ومصداقيتها في العملية التنموية .

خامساً : عدم التخوف من توجيه الموارد المتاحة نحو الانفاق الاجتماعي اي بكلمة اخرى اعتماد مبدأ النفس الطويل في التنمية وقد اثبتت العديد من المجتمعات المتطورة القائمة على الجهد الانساني الواعي الذي يتخذ صفة التسارع الذي يعوض بالنهاية عن الانفاق الذي دخل في تكوين الانسان القادر.

ولا اريد ان اطيل ولكن اسمحوا لي ان اقول بهذا الصدد ان الدول المتقدمة والنامية على حد سواء اعتمدت اسلوب ما يسمى بفتح الموارد المالية نحو المشكلات المستعصية وكأنّ المال يعالج المشكلة المستعصية . ومع ان الموارد مهمة في طبيعة الحال الا انها لا تشكل علاجاً شافياً في جميع الحالات وفي اي مراجعة للعمليات التنموية في الدول النامية وفي بعض الدول المتقدمة ايضاً يجب ان نكتسب العبرة من ما يمكن ان نسميه الفيلة البيضاء التي استحوذت على قدر كبير من الموارد المتاحة التي كان ممكناً ان توجه نحو الجامعات ومؤسسات البحث والمدارس والمعاهد الفنية ولا بد من الاشارة هنا الى ما للترجمة من اثر على التوعية الثقافية والتقدم العلمي واهميتها .

ولنسارع الى القول ان الترجمة يجب ان تسير في اتجاهين متوازيين اي من لغات دول متقدمة صناعياً واليها . فالترجمة وسيلة لنقل المعارف كما هي وسيلة لتوريد الانطباعات

السلبية وهي وسيلة لتعليم الشعور بالعزة القومية من خلال ابراز ملامح الاصالة والثقافة وجميعها متطلبات رئيسية للتنمية الشاملة .

نحن نعيش عصر المعلومات ولا بد لنا ونحن نستضيف مكتب العلوم والتكنولوجيا ان نتحدث قليلا عن هذا الجانب ولا بد لنا من اتقان ميكانيكيات علم المعلوماتية والافادة منها على افضل نحو ممكن ومما يلفت النظر ان جهد العالم النامي قد انصب على الاجهزة والمعدات وهذا ما يسمى بالتقنية الصلبة والتي هي بالنهاية وعاء جامد لنقل المعلومات وتوصيلها و بثها اما الأهم هو الحديث عن الجانب الاخر المكمل وهو ما يسمى بالادوات الناعمة او الآلية الناعمة . وهنا لا بد ان أذكّر بما يسمى بالعلوم الصلبة والعلوم الناعمة . ان الادارة بعمق هي الآلية الناعمة والعلوم الناعمة تشمل التقنية . والادارة الاجتماعية بعمق هي ايضا جزء اساس مما يسمى بالادوات الناعمة والتي يجب التذكير بها بعمق قبل الانتقال الى استخدام الآلية الاخرى . وهذه الادوات الناعمة في متناول العالم النامي وتقع ضمن قدراته الفنية والعلمية ولا بد لنا في هذا المجال من تطو ير الاسلوب الانتقائي اذ ان تدفق المعلومات اصبح كالسيل العارم الذي يجتاح كل ما يقع في طريقه . والتحدي امامنا هو ايجاد اسلوب للتقنين الواعي للمعلومات بحيث نركز على ما يجب التركيز عليه و بحيث نتوصل الى اسئلة محددة في اذهاننا نجيب عليها من خلال هذه الحركة العلمية والموضوعية .

أيها الاخوة ،

ركزت خطة التنمية الاردنية على تنمية الانسان الاردني من خلال توجيه نسبة عالية من الموارد نحو قطاعات التعليم العام والتعليم العالي والصحة والاسكان والخدمات الاجتماعية الاخرى .

كما ركزت على التنمية المتوازنة وتوزيع مكاسب التنمية على جميع الاقاليم ولكن اود هنا أن أتحدث عن هذا المفهوم الاوسع في وجود هذا المكتب الاقليمي لكي نتصور تكاملا مع الدول العربية والمجتمعات العربية المجاورة . ولا يفوتني هنا ذكر برنامج التنمية الاردني للانسان العربي المعطاء في الارض العربية المحتلة في الضفة والقدس والقطاع .

لقد كان لبرامج اليونسكو عبر العهود الاربعة من تاريخها اثر واضح على القضايا التي تطرقت اليها وذلك من خلال الامثلة الاتية .. الاهتمام ودعم التعليم العالي والبحث

العلمي والمساهمة في بلورة سياسات العلوم التقنية على المستويات الوطنية والاقليمية . ولها دراسات تتراوح بين صيانة المباني والمساجد في القدس الشريف الى الحديث عن الدراسات التي تقوم بها والتي طالعتنا بها الصحف صباح اليوم . وهي تدعم المشروعات الثقافية ذات الصفة الاقليمية والحفاظ على سمات التراث في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في المناطق التي يتعرض فيها التراث للتهديد بالاضافة الى تنمية العلوم البحتة والتطبيقية على مختلف الاصعدة وتشجيع علم المعلوماتية بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة ودعم حركة النشء في كافة المستويات بهدف ايصال المفاهيم المطلوبة الى اكبر عدد ممكن من المستفيدين . والعناية الواضحة في قضية محو الامية في العالم النامي كاجراء انتقالي وضروري لاغناء عمليات التنمية المتسارعة . واود ان لا تفوت هذه الفرصة بلقاء الدكتور امبو دون ان اعبر عن معنى ومضمون هذه الخطوة المباركة .

وارحب بكم في اردن الحسين .

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي افتتـــاح

مؤتمر المغتربين الثالث في قصر الثقافة

١٩٨٧/٧/١٣

عمـــان

مؤتمر المغتربين الثالث في الاردن

١٩٨٧

ما يجمعنا في النهاية هو رباط مقدس قوامه الاخاء الراسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والاخوات ،
أيها المؤتمرون الأعزاء ،

السلام عليكم ومرحباً بكم بين أهلكم وذويكم ، ونحمد الله أن انتظم التئام الشمل ، فغدونا نلتقي سنوياً في رحاب عمان ، مقيمين ومغتربين ، نتبادل الرأي والمشورة ، ونتداول في شؤوننا ، شؤون الوطن ، بمحبة واخلاص ومسؤولية ، ساعين في مباحثاتنا ومناقشاتنا للوصول الى ما يرضي الله و ينفع الناس في حاضرهم ومستقبل ابنائهم حيثما كانت مواقعهم ومهما نأت اماكن اقامتهم ، وأنىَّ كانت مشاربهم وميادين أعمالهم . فما يجمعنا في النهاية هو رباط مقدس قوامه الأخاء الراسخ والاعتزاز بالأنتماء لوطننا الاردني الواحد وأسرتنا الاردنية الواحدة ، و يسرني في هذه المناسبة الخيرة وفي مستهل أعمال المؤتمر أن أنقل اليكم تحيات جلالة الملك الحسين وتمنياته لكم بالنجتاح والتوفيق فيما أنتم مقبلون على بحثه ومناقشته .

أيها الاخوة والاخوات ،

هذا هو لقاؤكم الثالث في مؤتمر المغتربين الاردنيين الذي يأتي علامة من علائم البشر والتآلف والتصميم ، مثلما يأتي حلقة جديدة مباركة ليفيد من تجربة المؤتمرين السابقين و يضيف لبنة قوية على البناء الذي أقيم وارتفع ، مما يجعله وقفة متأملة للتقييم ولاعادة

تفحص الطريق من جديد . وقد شئنا تأكيداً لمسار المؤتمرين الأ ول والثاني ، أن يتم اطلاعكم في هذا المؤتمر ايضاً على واقعنا الاقتصادي وما توفره خطة التنمية الخمسية الجديدة واجراءاتها من فرص النمو والتوسع ، وما يمر فيه سوق العمل من ظروف تكيف مرحلية ، وأوضاع الأهل في المناطق المحتلة وما نسعى اليه من شدّ أزرهم ودعم صمودهم في وجه ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وأطماعه ، كل ذلك ضمن مفهوم أوسع للعمل السياسي والتحرك الدولي في معالجة القضايا العربية وجهدنا المتواصل من أجل رأب الصدع بين الدول العربية وجمع صفوف العرب للوقوف بحزم أمام التحديات المصيرية التي أصبحت تهددهم في أكثر من موقع .

انكم وأنتم الطليعة التي تتفاعل مع شؤون الوطن وهمومه ، وتتابعون اهتماماته وانجازاته مطلعون ولا شك على جوانب هذه المرحلة ومقتضياتها ، ومدركون لما يعتري مجال العمل العربي الاقتصادي المشترك من تراجع ، وما ينعكس على فرص العمل والاستثمار في كل بلد على انفراد من محددات وقيود لم تقعدنا عن السير بفضل من الله و بعزم منه نحو تأكيد ما ينفع الامة وما يؤكد تماسكها ، وعن توفير وسائل الحوار والدعم المستمر لمؤسسات العمل العربي المشترك ، حيث شددنا بأيدينا على أيدي الآخرين الذين يشاركوننا في الأمل والمسعى للعمل معاً و بعزيمة قوية نحو اعادة بناء النظام العربي وتأهيله لمواجهة تحدّيات العصر وتطوراته المتسارعة في كل مجال . وأقمنا المؤسسات والشركات والمشاريع المشتركة مع جميع الدول العربية المجاورة عنوانا لتوجهنا نحو توثيق العلاقات العربية وتدعيم مجالات التكامل العربي .

وقد كنا دائماً على ايمان بأن دوركم في الاسهام في بناء الدول العربية والدول الأخرى التي تعملون فيها هو خير مثال على قدرة الاردن على التفاعل مع محيط أوسع ، وهو الاسهام الايجابي في جهود التنمية العربية وتقدم شعوبها . وقد كان أداؤكم دائماً يدعو للاعتزاز ، فأنتم مثال الاخلاص في العمل والحرص على استمراريته والدأب على العطاء والانطلاق في آفاقه الرحبة .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان المرحلة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها منطقتنا حالياً ، والتي تعكس بقدر كبير تراكم القضايا السياسية الساخنة والباهظة الكلفة اقتصادياً و بشرياً واجتماعياً قد جعلتنا

نمعن النظر في تدبر أمورنا الخارجية منها والمحلية . فانطلقنا نعبيء الموارد المتاحة للاردن ونستثمرها وفق الأسس الاقتصادية الراسخة منذ بداية التنمية في الاردن الحديث . كما أطلقنا العنان لمبادرات القطاع الخاص بشركاته ومؤسساته وأفراده في العمل والاستثمار في مختلف القطاعات وبما يفيد الوطن العربي من انتاج وتشغيل الأيدي العاملة الاردنية و يضيف دخلا الى المستثمر يساعده على التجديد والانطلاق الى مشاريع جديدة أخرى . ورعينا صاحب المشروع الصغير، مثلما شجعنا المشاريع الأساسية الكبيرة ، وفتحنا المجال واسعاً أما الاستثمارات المحلية والعربية في الريف والحضر . وفي ظل هذا التوجه ، فان دور المغتربين الأردنيين دور متسع ومتجدد ، وعلى مؤسساتنا العامة أن تطور مجالات عملها بحيث تزداد قدرتها على التوفيق بين رغبات صغار المستثمرين و بين الاحتياجات الاقتصادية للوطن وما ينبثق عنها من فرص استثمارية ناجحة .

ولا تقتصر معالجة قضية البطالة الناتجة عن زيادة متنامية في القوى العاملة في ظل تراجع اقتصادي يعم المنطقة لا تقتصر على توسيع فرص العمل والاستثمار محلياً وخارجياً ، بل تمتد الى جوانب أخرى تتعلق أساساً بالسياسة التعليمية والعملية التربوية في جميع مستوياتها وتخصصاتها . اذ لا بد من أن نغرس في نفوس ابنائنا و بناتنا و بأسلوب فعال قيما اجتماعية بناءة ، تفتح لهم آفاق اختيارات جديدة في التخصص والعمل خدمة لأنفسهم ومجتمعهم . ولا يكون ذلك في مراحل التعليم المتقدمة فقط ، بل لا بد من تطبيقه مع بداية العملية التعليمية والتربوية . و يقتضي هذا كله مراجعة شاملة لدور المعلم والمعلمة ومكونات المنهاج وأساليب التعليم ومكونات البيئة المدرسية وتفاعل عملية التربية والتعليم مع شؤون وحياة المجتمع . وهذا ما نحن منهمكون اليوم في انجازه .

أما التعليم العالي ، فيحتاج الى قدر كبير من الترشيد واعادة النظر كماً وكيفاً . اذ أن التوسع الكمي الكبير في التعليم الجامعي ما زال غير كاف لتزويد المجتمع الاردني بالعالم المتخصص في استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بما يطور التقدم الزراعي والانتاج الصناعي ووسائل الاتصال وغيرها ، ناهيك عن الاختلال المتزايد بين تخصصات الخريجين واحتياجات التنمية الاردنية والعربية للقوى العاملة المتقدمة . وهناك حاجة ماسّة لزيادة تفاعل الجامعات الاردنية في دراساتها وأبحاثها مع الحاجة القائمة لدى الدوائر والمؤسسات العامة والخاصّة للأبحاث الميدانية المتخصصة التي تستهدف علاج مشاكل ملحة لديها .

أيها الاخوة والاخوات ،

تشتمل أبحاثكم في مؤتمركم الثالث على ورقة عمل جديدة تتناول : (أوضاع الأهل في الوطن المحتل ودور الاردن في دعم صموده) . ولئن كان هذا الموضوع سيثار مباشرة للمرة الأولى ، الا أن دعمنا للأهل في المناطق المحتلة لم ينقطع منذ بداية الاحتلال حرصاً منا على احقاق الحق وتثبيت المواطنين في أرضهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم . فظلت الجسور مفتوحة أمام منتجاتهم الوطنية ، و بقيت أواصر الا تصال قائمة بينهم و بينكم ، وتم توفير المعلم والطبيب والموظف من خلال دوائر الحكومة الاردنية المعنية .

وعلى ضوء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياسته التوسعية بالاستيلاء على مزيد من الأ راضي ومصادر المياه العر بية والتضييق على الأهل وسبل معيشتهم وموارد دخلهم ، كان لا بد من تعبئة امكانات الدعم للمناطق المحتلة ، بما فيها الموارد المحلية والعر بية والدولية ، وفق برنامج تنمية يحدد الأ ولو يات و يبين المشاريع التي يوجه اليها التمو يل خلال خمس سنوات تنتهي عام ١٩٩٠ . وقد أعطي الاهتمام لتوفير فرص العمل و بناء الخدمات الأساسية وانشاء المساكن واقامة المشاريع الانتاجية . وسيظل الاردن أيا كانت امكاناته وموارده ظهيراً قو ياً وسنداً متيناً لجميع الأهل في المناطق المحتلة ومؤسساتهم بما يدعم صمودهم و يثبت أقدامهم في أرضهم .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان الاردن وهو يكافح في ميدان التنمية على ضفتي النهر سعياً للتقدم وتعزيز صمود الأهل ، ليؤمن كل الأيمان بأن عملية التنيمة والمعاصرة هي جزء لا يتجزأ من بنية الأمن القومي . فكما أن التنمية الوطنية في أي بلد عر بي لبنة في البناء القومي الواسع ، فان تعزيز صمود الأهل في الأ رض المحتلة هو واجب قومي شامل . والاردن المعتز بكونه جزءاً لا يتجزأ من أمته العر بية ، والمهتدي بمبادىء الثورة العر بية الكبرى ، لا يفوته ادراك أن الواقع العر بي ، هو أحوج ما يكون لتمتين نسيجه القومي وسدّ ثغرات التفكك في بنيته .

ومن هنا كان التوجه الأ ردني المكثف نحو فتح باب الحوار بين الدول العر بية الشقيقة ، والسعي لتقريب وجهات نظرها ، وصولا ان شاء الله الى استعادة التضامن العر بي والاسلامي كتعبير عن الرؤية المشتركة لوحدة المصير والتطلع المشترك للعمل الموحد

في مواجهة سائر التحديات التي تواجهها أمتنا سواء على صعيد التنمية والبناء ، أو على صعيد الدفاع عن الأ رض .

أيها الاخوة والاخوات ،

وفقكم الله في أعمالكم ، وسدّد على طريق الخير خطاكم بما يجعل من هذا المؤتمر خطوة جديدة قو ية في سبيل تحقيق مزيد من الانجازات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي

ندوات التربية في الاردن

٢٩ ــ ٨/٣٠ ، ١٩٨٧/٩/٣

عمـــان

ندوات التربية في الاردن
العملية التربوية إحدى الأولويات الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن العملية التربوية هي إحدى الأولويات الوطنية التي تتمثل في عملية تنموية تطويرية للمجتمع وتتطلب المرونة لاستيعاب المستجدات التي تطرأ على القطاعات المختلفة والتفاعل معها من أجل تجسير الفجوة بين المتطلبات الجديدة من نظام التربية والتعليم .

فمن هذا المنطلق كانت الرغبة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وتوجيهاته لاعادة صياغة العملية التعليمية . ليتمكن النظام بدوره من المساهمة في تطوير المجتمع الاردني لمواجهة التحديات المعاصرة مع الاحتفاظ بأصالته من الحضارة العربية الاسلامية وانفتاحه على الحضارات الانسانية في عالم دائم التغير.

وبناء على الرغبة الملكية السامية تم التخطيط وللمرة الأولى للقيام بعملية تقويم شاملة تضمنت ست خطوات رئيسية قبل انعقاد المؤتمر الوطني التربوي الأول وهذه الخطوات كانت كالتالي :

الخطوة الأولى ويمكن اعتبارها نقطة الانطلاق تمثلت بتأليف لجنة لصياغة سياسة تربوية بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء في نهاية عام ١٩٨٥ ووضعت اللجنة التصورات والمنطلقات والركائز الأساسية التي تؤلف في مجموعها السياسة التعليمية في الاردن تمهيداً لمناقشتها في المجالس المختلفة وعملت هذه اللجنة مشكورة وبشكل متواصل لدراسة الواقع التربوي من جوانبه المختلفة مستعينة بلقاءات مع المختصين والعاملين في حقل

التربية والتعليم و بالاحصائيات المتوافرة وكانت الحصيلة إعداد تقرير يتألف من جزئين رئيسيين : الواقع التربوي والسياسة التربوية . ولدراسة هذا التقرير والأخذ به توالت الإجتماعات المكثفة في بداية عام ١٩٨٧ بين أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس التربية والتعليم ومن أبرز الأمور التي درست دراسة مستفيضة : السلم التعليمي و بنية التعليم في مراحله المختلفة ومناهجه ومحتواه وأثناء هذه الاجتماعات كانت **الخطوة الثانية** فقد قمت بزيارات ميدانية لجميع محافظات المملكة للإطلاع على الواقع التربوي من مستوى التعليم والمعلمين والمرافق المدرسية والاحتياجات التربوية بمجملها .

وقد أبرزت هذه الزيارات كثيراً من الوقائع التي يمكن معالجة بعضها مباشرة وقد تم ذلك فعلا .

وقد أخذ بعين الاعتبار ما تم الاطلاع عليه ميدانياً بالإضافة إلى تقرير لجنة سياسة التعليم وملاحظات مجلس التربية حوله لتكون ملاحظات واقتراحات أساسية وأولية لكي يصار إلى وضع توصيات ضمن إطار عملي تنفيذي حسب العامل الزمني أي وضع توصيات يمكن البدء بها وتحقيقها مباشرة وتوصيات يمكن تحقيقها على المدى المتوسط وتوصيات يمكن البدء بتنفيذ خطواتها ولكن تحقيق النتائج المرجوة يحتاج لفترة من الزمن أي على المدى الأ بعد .

الخطوة الثالثة وقد انبثقت من المفهوم بأن العملية التربوية ليست مسؤولية وزارة التربية وحدها بل هي مسؤولية المجتمع والدولة بجميع أجهزتها .. فتم تشكيل فريق عمل مركزي لتقديم الاقتراحات وللمساهمة في آلية التنفيذ . كما أن وزارة التربية والتعليم قامت بتشكيل فرق عمل ميدانية ولجان للقيام **بالخطوة الرابعة** والتي تمثلت باعداد استبيانات منظمة لكل جزئية من جزئيات العملية التربوية والتي بلغ عددها (١٤٩ استبيانا عُبئت من قبل المعنيين بالعملية التربوية وقد تم تعبئة بعضها من قبل أولياء أمور الطلبة ويمكن حصر هذه الاستبيانات في خمسة موضوعات رئيسية : ــ

ــ المناهج وتقنيات التعليم .
ــ التعليم بمراحله المختلفة والامتحانات .
ــ شؤون الطلبة والإشراف التربوي والعلاقة بين المدرسة والمجتمع .
ــ الإدارة المدرسية .

ـ التعليم المهني والتعليم غير النظامي .

أما الخطوة الخامسة فكانت إقامة ورش العمل في النصف الأ ول من شهر تموز للعام الحالي لمعالجة نتائج هذه الاستبيانات وقد قمت مع أعضاء مجلس التربية والتعليم بحضور بعض جلسات هذه الورش لمناقشة النهج الذي اتبع في هذه الاستبيانات وما تم التوصل اليه من نتائج .

ولمتابعة العمل كانت **الخطوة السادسة** بحيث ألفّت وزارة التربية والتعليم لجنة من الخبراء والاختصاصيين التربو يين والإداريين والاجتماعيين من القطاعين الخاص والعام ووزارة التربية لدراسة نتائج هذه الاستبيانات بكل جزئياتها ولتثبيتها وصياغتها في خمس أوراق عمل ذات توصيات لمناقشتها في ندوات توثيقية حية مسجلة مع مجلس التربية وفريق العمل المركزي ومع ذوي الاختصاص في القطاعين العام والخاص . وتتألف أوراق العمل من خمسة مواضيع رئيسية :

ـ مناهج الآداب والإنسانيات .
ـ مناهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا .
ـ أحوال التعليم وفعالية التعليم والمدرسة والمجتمع .
ـ الادارة التربو ية والادارة المدرسية والاشراف والارشاد التربوي .
ـ التقنيات والمرافق المدرسية .

وتعتبر هذه الندوات التوثيقية مرحلة لبلورة الاقتراحات والمفاهيم التي تم التوصل إليها نتيجة لدراسة تقرير لجنة سياسة التعليم في الاردن وما تم الاطلاع عليه في الزيارات الميدانية ونتائج الاستبيانات وتثبيتها وذلك من أجل رفعها إلى المؤتمر الوطني التربوي الاول الذي سيعقد برعاية كريمة من صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم لاهتمام جلالته الموصول بالعملية التربو ية وتطو يرها والذي سيحضره بالإضافة الى المعنيين في وزارة التربية والتعليم ومجلس التربية وفريق العمل المركزي عدد من المختصين والمهتمين من القطاع العام والخاص وفي هذا المجال أود أن أكرر أن التوصيات النهائية والتي ستنبثق عن هذا المؤتمر سيجري تنفيذها ضمن إطار زمني محدد .

إن الأمل معقود على مساهمة جميع قطاعات المجتمع لإنجاح تنفيذ هذه العملية التربوية ولا بد من تقديم الشكر إلى كل من أسهم في هذه المرحلة من العمل وخاصة دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير التربية والتعليم ومجلس التربية والتعليم والإخوة أعضاء لجنة سياسة التعليم في الاردن وجميع العاملين في وزارة التربية والتعليم وفريق العمل المركزي والمهتمين بشؤون التربية والتعليم في القطاعين العام والخاص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٥ سنة على تأسيس اول جامعة اردنية

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

بمناسبة العيد الفضي للجامعة الاردنية

١٩٨٧/٩/٢

عمـــان

العيد الفضي للجامعة الاردنية
لا تؤدي الجامعة رسالتها الا اذا التزمت
في كل ما تنهض به بقضايا الوطن والأمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والاخوات الكرام ،

لا يملك من يكون في مثل هذا الموقف ، الا أن تجيش في نفسه شتى المشاعر ، وهو يتمثل أمامه موكب السنين ، يسرع الخطى ، حتى يطوي ربع قرن كامل ، كأنه لمح البصر ، أو حلم اليقظة ، ولكنه مع ذلك يتحقق فيه ساطع الحقيقة ، مشرق الجنبات ، متكامل الكيان ، بعثته الى الوجود إرادة الحسين وتصميمه بتوفيق من الله جلت قدرته وأرست قواعده ، ثم رفعت دعائمه ، عزائم الرجال ، من حول ملك وثاب الهمة ، مستشرف دائماً لآفاق المستقبل ، حتى أصبح هذا البنيان ، صرحاً متعالياً نعتز به ، ونفاخر بمن أخرج لنا من أفواج متلاحقة ، احتلت مناصب القيادة ، وتسلمت زمام الامور ، في كثير من مواقع العمل والبناء ، في أرجاء الاردن و بعض أقطار وطننا العربي ، وحتى اصبحت الجامعة الاردنية من أبرز معالم التقدم الحضاري في الاردن ، لا يكاد يذكر بلدنا الا ذكرت معه جامعته الام .

أيها الاخوة والاخوات الاعزاء ،

إن الاحتفال بالعيد الفضي للجامعة الاردنية ، يعني أننا تمكنا بحمد الله من ترسيخ قواعد الدراسة الجامعية في بلدنا ، فجامعتنا الاردنية الام ، بكلياتها الاربع عشرة ، ومراكزها العشرة وعماداتها المتخصصة ، استطاعت ، في خلال ربع قرن ، أن ترسي أسساً واضحة المعالم والتوجهات ، للتعليم الجامعي الوطني ، الذي ينطلق من رعاية فكر المواطن الاردني وشعوره ، في إطار من الانفتاح على متغيرات العصر ومتطلباته ، دون انقطاع عن المثل العربية الاسلامية ، وهي المثل التي أنارت سبيل نهضة العرب الكبرى في مطلع هذا

القرن ، وكانت نبراس الهاشميين في نضالهم من أجل حرية العرب ووحدتهم وعزتهم .

وإننا نأمل أن يكون العيد الفضي ، مناسبة لتقويم مسيرتنا الجامعية بخاصة ، ومسيرتنا في التعليم العالي بعامة ، بحيث نعمل على توجيه طاقاتنا ، لتزداد في جامعاتنا مراكز التميز ، في مجال العلوم والتكنولوجيا ، وفي مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، خدمة لأهداف وطننا في التنمية الشاملة ، ولما نطمح إليه في إعداد المواطن الاردني ، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

فالتعليم ، بجميع مراحله ، قضية وطنية ، تتصدر قائمة الاولويات في بلدنا . وما نقوم به الآن على مستوى الوطن ، من تقويم موضوعي شامل ، لبنية التعليم الالزامي والثانوي ، بمشاركة العديد من المسؤولين في مختلف القطاعات ، ونخبة من أهل الرأي والخبرة في مجتمعنا ، إنما نهدف من ورائه إصلاح هذه البنية ودفع مسارها إلى الأفضل ، مما يعين في النهاية على ضبط التدفق على التعليم الجامعي ، وتوجيهه بحيث يتفق وحاجات المجتمع ، ويسهم في صقل المواطن الواعي المنفتح ، الذي نريد .

أيها الاخوة والاخوات الأفاضل ،

إن الجامعة في عصر التكنولوجيا المتقدمة ، لا يمكن أن تؤدي رسالتها المنتظرة ، إلا إذا التزمت في كل ما تنهض به بقضايا الوطن والأمة ، من خلال الانفتاح على المجتمع في الداخل ، وعلى العالم في الخارج ، وتهيئة مناخ الحوار الموضوعي البناء ، والتوجه نحو إيجاد صلة عضوية بين البحث العلمي ، وبين حاجات المجتمع الآنية ، وتطلعات المجتمع لمستقبل أبنائه . وأملي كبير في أن تكثف جامعتنا الاردنية من جهودها الخيرة في هذا المسار ، حتى تظل كما عهدناها الجامعة الرائدة .

وأني لابعث من موقفي هذا بأصدق التحية ، وأعرب عن أعمق مشاعر التقدير ، لجميع من كان له دور في تشييد هذا الصرح الشامخ ، من مراحل التأسيس الأولى ، على تعاقب السنين ، من مجالس أمناء ، ورؤساء ، وعمداء تعليمية وإدارية ، وأقف خاشعاً مترحماً على أرواح من قضوا نحبهم ، سائلا المولى عز وجل ، أن يثبهم خير الثواب ، كفاء ما بذلوا من جهد موصول ، لخدمة أبنائنا ومجتمعنا ، داعياً لمن لا يزالون يحملون الراية ، أن يكلل الله جهودهم بمزيد من فضله وتوفيقه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

فـــي افتتـــاح

مدرسة البتراء الدولية في الفيزياء

الرابعة

عمان ٦ ــ ١٤ / ٩ / ١٩٨٧

افتتاح مدرسة البتراء الدولية
حتمية ترسيخ العلوم الاساسية في الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة المحترمون ،

يسرني ان ارحب بكم في المملكة الاردنية الهاشمية واحييكم اجمل تحية ، كما يسعدني و يشرفني ان اخاطب هذا الحفل المتميز من العلماء المرموقين من مختلف البلدان الصديقة في هذا اليوم ، موعد افتتاح مدرسة البتراء الرابعة للفيزياء .

وانا لنشعر بالغبطة والسرور ان اصبحت هذه المدرسة ذات طابع دولي يشارك فيها العلماء من مختلف الجنسيات تجمعهم الرغبة في التفاعل بالأخذ والعطاء مع زملائهم المختصين في موضوع المدرسة وهو لهذا العام العلوم المغناطيسية . كما نرى في هذه السمة الدولية للمدرسة اشارة الى توجه سليم نحو الحفاظ على مستوى رفيع لكل ما يقدم فيها .

وما زلت اذكر عام ١٩٨٢ عندما افتتحت مدرسة البتراء الاولى في عمان وهي حينئذ تجربة اولى قامت بها الجامعتان الاردنية واليرموك على امل ان تصبح هذه المدرسة حدثا علمياً وان يصبح لها دور ريادي في ترسيخ قاعدة العلوم الاساسية في المملكة . وانه لمن دواعي سرورنا ان نرى هذا الامل بدا يتحقق حيث اصبحت هذه المدرسة واضحة المعالم راسخة الجذور معروفة على المستوى الدولي بين غالبية العلماء الفيزيائيين في العالم . وتعقد هذه المدرسة حالياً مرة كل عامين ، وأملنا كبير في ان تكثف الجهود وتذلل المعلومات بحيث يمكن عقدها مرة كل عام ، وانا على استعداد لتوفير ما يلزم لها من دعم مادي ومعنوي وللقائمين عليها من دعم وتشجيع حتى يتحقق هذا الهدف وتصبح اكثر فاعلية واعظم اثراً في الحياة العلمية في الاردن والاقطار المجاورة .

واننا نشكر جميع المشاركين من الدول الصديقة على مساهمتهم الفعالة في هذه المدرسة وعلى حرصهم على دعم ونشر المعرفة الفيزيائية المتقدمة في المجتمع العربي والدولي ، وتعتبر هذه المساهمة في نظرنا امراً حيوياً في زيادة التقارب والتفاهم وارساء قواعد السلام بين الشعوب .

هذا و يسعدني في هذا المقام ان استعرض معكم بشكل مقتضب ابرز ما ظهر من تطورات علمية في الاردن في اعقاب انعقاد مدرسة البتراء الثالثة عام ١٩٨٥ والتي كان موضوعها (فيزياء الليزر وتطبيقاته) . وقد سنحت لي الفرصة انذاك ان استمع الى محاضرة عن الالياف البصرية في احدى الجلسات مما ادى الى تعزيز القناعة لدينا باهمية العلوم الاساسية في بناء التكنولوجيا وتسخيرها لخدمة الانسان . هذا ، وقد زارنا في الاردن انذاك صديقنا البروفسور محمد عبد السلام مدير المركز الدولي للفيزياء ربترييستا حيث التقنا معه ومع مجموعة من العلماء الاردنيين للنظر في الاوضاع الحالية للعلوم الاساسية في البلاد ، وتبادل الراي حول كيفية العمل على تطوير هذه العلوم وتسخيرها لخدمة اهداف التنمية .

ثم تشكلت بعد ذلك لجنة وطنية من مختلف القطاعات لدراسة هذا الموضوع وقد قامت اللجنة باجراء الدراسات والمناقشات على مدى تسعة اشهر تقدمت بعدها بتقرير مفصل الى الجهات المسؤولة . وقد نتج عن ذلك اصدار مشروع قانون لانشاء مجلس اعلى للعلوم والتكنولوجيا في المملكة يتولى رسم السياسة العامة للعلوم وتحديد الاولويات في اجراء البحوث العلمية والدراسات بما يتفق واهداف التنمية في البلاد . واني اتوقع ان يباشر هذا المجلس اعماله قريبا جدا ، وسوف يكون من صلاحياته انشاء مراكز البحوث المتخصصة وتوجيه الابحاث في المراكز والمعاهد القائمة حالياً من خلال التمويل ، بحيث تتفق والسياسة العامة المرسومة لهذا الغرض . واني امل ان تنمو مدرسة البتراء وتكبر وان يمتد تأثيرها الى قطاعات مختلفة في المجتمع بحيث يصبح ممكنا الوصول الى قرار من المجلس الاعلى المذكور بانشاء مركز متميز للابحاث الفيزيائية يسمى (مركز البتراء للفيزياء) وتصبح هذه المدرسة احد نشاطاته العلمية العديدة .

وفي هذا المجال فاني ادعو اخواني من الفيزيائيين الاردنيين الى توسيع قاعدة اتصالاتهم مع زملائهم من العلماء الفيزيائيين في الخارج بحيث يستطيع هؤلاء العلماء ان يساهموا في بناء هذا المركز وفي وضع برامجه وتنفيذها بما يتفق والمعايير الدولية في هذا المجال ،

كما ادعوهم ايضا للمحافظة على الصلات من خلال زياراتهم ومراسلاتهم وتبادل منشوراتهم العلمية .

وفي الختام اكرر ترحيبي بكم وشكري لكم على مساهمتكم ، متمنياً لكم اقامة طيبة ، وتفاعلا علمياً مفيداً وممتعاً ، والى اللقاء في مدرسة قادمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في افتتاح المؤتمر
الاستراتيجي العربي الاول
عمان

الموافق ١٥/٩/١٩٨٧

افتتـــاح المؤتمـــر الاستراتيجـــي العربـــي الأول
تذكروا ان الجامعة العربية هي نحن اي الدول العربية وشعوبها
حتى لا نتحدث عن غائب

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السيدات والسادة ،
أيها الاخوة الاعزاء ،

باسم جلالة الملك الحسين ، الذي كرّمني بأن أنوب عنه في افتتاح المؤتمر الاستراتيجي العربي الاول ، و بأسمي شخصياً ، أحييكم أطيب تحية ، وأرحب بالاخوة الضيوف الكرام في عمان أجمل ترحيب وأتمنى لمؤتمركم هذا النجاح والتوفيق .

ولا شك أنه تصادف ، ذو مغزى كبير ، أن يجري هذا اللقاء الفكري العربي في الجامعة الاردنية ، وقد احتفلت قبل أيام فقط ومعها الاسرة الاردنية ، بعيد تأسيسها الخامس والعشرين ، حيث أن مكان اللقاء وموضوعه ، يرمزان الى ظاهرتين بارزتين في الحياة العربية المعاصرة .

أولاهما : تعكس نمط الجهد القطري القومي في التطور ، وهو النمط السائد اليوم ، المصحوب بالشعور بالاعتزاز الناجم عن الانجازات الوطنية . والجامعة الاردنية مكان لقائنا ، ترمز لهذا النمط في المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها واحدة من انجازاتنا الوطنية .

أما الظاهرة الثانية فتلك التي تعكس الشعور بعدم القناعة بالجهد القطري لوحده . وهو ما يرمز اليه موضوع لقائنا المتمثل في البحث في مستقبل النظام العربي الاقليمي وعلاقته بالأمن القومي . فمن المتفق عليه عربياً هذه الايام أن نمط التطور القطري بالرغم مما حققه

من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية ، بقي عاجزاً عن تلبية أهم احتياجات الأمة العربية وهو بقاؤها واستمرارها كأمّة مستقلة في ظل أمن جماعي ، الامر الذي جعل من قضية مستقبل النظام العربي الاقليمي همّا عربياً قائماً .

ان نظرة معاينة للواقع العربي تشير الى أن مجمل الجهود القطرية العربية في التطور و بناء القوى الذاتية تمثل خطوطاً طولية متوازية تنطلق من كل قطر على حدة و باتجاه أهداف متناثرة متباينة بعيدة بذلك كل البعد عن امكانيات التقاطع التي تشكل البداية الصحيحة لبلورة رؤية عربية واحدة في خدمة القضايا العربية الواحدة ، ومن أبرزها الامن العربي الجماعي .

ان تعاون مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ، مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لمؤسسة الاهرام في جمهورية مصر العربية ، وبمشاركة نخبة من المفكرين العرب ، هو نموذج فكري أولي لمثل هذا التقاطع الذي نرجو أن يتكرر في اكثر من مجال و بين مختلف الاقطار العربية ، حكومات ومؤسسات وهيئات ومفكرين ، وصولا الى الاتفاق على وحدة الهدف التي تكفل تقاطع السياسات واندماج الجهود في حركة عرضية جماعية تملأ الفراغ وتسد الثغرات .

فالخطوط المتوازية بطبيعتها تترك بينها فجوات تسمح للرياح الخارجية أن تتغلغل فتعمل فيها عبثاً وتقويضاً . وهذا ما نحس به جميعاً هذه الايام ، حيث تهب الرياح من كل صوب وتلعب في كل ساح . فهل هذا الواقع طارىء وقابل للزوال ؟ أم أنه نتيجة طبيعية لظروف متغيرة ؟ أم أنه محصلة تفاعل عوامل موضوعية ؟ وما هي تلك الظروف أو العوامل ؟ .

أيها السيدات والسادة ،

ان الاخطار التي تهدد استقرار وأمن دولنا العربية كبيرة ومتعددة . وتعود هذه الاخطار في جذورها الى تاريخ السيطرة الاجنبية على المنطقة والطريقة التي نشأت فيها الدول العربية الحديثة . و بالرغم من معرفتي بأنكم على اطلاع واسع على تاريخ العرب الحديث ، غير أنني مع ذلك سأشير الى عدد من الامور التي اعتبرها هامة في سياق مؤتمركم هذا .

ان ارهاصات قيام الدولة العربية الحديثة أخذت تتبلور في نهاية القرن الماضي و بدايات هذا القرن . وجاءت نتيجة طبيعية للتحولات الجذرية في بنية الفكر العثماني السياسي

الذي أخذ يتأثر بالنموذج الاوروبي في ذلك الوقت . فالدولة العثمانية التي كانت تحكم العرب باسم الاخوة في الدين ، أخذت منحى آخر تحول فيه العرب في اطار الدولة العثمانية من اخوة في الدين الى رعايا مستعمرات بقيادة الشعب التركي الحاكم تماماً كما كانت المستعمرات في افريقيا وآسيا بالنسبة للدول الاوروبية المستعمرة .

وحينما قامت الثورة العربية الكبرى في حزيران ١٩١٦ كانت تمثل التيار العربي العارم في آسيا العربية ، المتطلع الى استقلال الامة العربية في دولة عربية حرّة حديثة . وبعد انحسار الحكم العثماني وجد العرب أنفسهم مقسمين تحت سيطرة جديدة وغريبة ، فلا استقلال ولا وحدة . ونتيجة ذلك أخذ النضال العربي شكلا جديداً نسجت معه مفاهيم جديدة . صحيح أن الوحدة العربية بقيت هدفاً عزيزاً في الضمير العربي غير أن وقوع كل قطر عربي تحت سيطرة أجنبية متميزة في ادارتها ولغتها وثقافتها ، حكم طبيعة النضال وجعله نضالا قطرياً بغض النظر عن حجم الدعم العاطفي أو المادي الذي تلقاه من الاخوة العرب في الاقطار الاخرى . هذا النضال القطري المجيد في حينه وفي ظل الظروف التي مورس فيها هو الذي أتاح للقطرية أن تتشكل في الضمير لأنه أصبح ذا تاريخ وأدبيات شعبية . وكان من نتيجة ذلك أن بقي مفهوم الامة العربية ولكن دون دولة الامة الواحدة على خلاف المألوف تاريخياً حيث أن النمط المعروف في معظم دول العالم هو اما أن يسبق مفهوم الامة انشاء الدولة التي جاءت لتؤكد المفهوم ، أو أن الدولة لعبت الدور الاساس في خلق مفهوم الامة كما في الولايات المتحدة الامريكية .

أما بالنسبة للامة العربية فلم ينطبق عليها هذا النمط أو ذاك ، وعوضاً عن ذلك ، فقد بقي مفهوم الامة الواحدة ولكن في دول متعددة .

وحينما دخل العالم عهد تصفية الاستعمار سواء قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية أو بعدها ، نالت الدول العربية استقلالها بشكل مجزأ وعلى فترات زمنية متباعدة . وحينما انشئت الجامعة العربية بسبع دول مستقلة كنظام اقليمي ، كان واضحاً أنها البديل عن دولة الامة الواحدة . ومنذ ذلك الحين والامة العربية تعيش في ثنائية مربكة وجدانيا وسلوكيا . ومع ذلك فقد حاولت الدول الاعضاء التي بلغت اثنتين وعشرين دولة أن تعوّض عما افتقدته بغياب دولة الامة الواحدة بتطوير نظامها الاقليمي لتنسيق مسؤولياتها المشتركة في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بانشاء المجالس أو توقيع

المعاهدات والاتفاقات العربية . وفي ظل هذا النظام نمت الدولة القطرية وترعرعت ، وتفاوتت في درجة نمائها وتطورها حسب حجم مواردها وطبيعة الانظمة التي حكمتها ، و بتفاوت نسبة التطوّر والثراء زادت المخاوف المتبادلة والهواجس وتعمّقت الخطوط الفاصلة بين الدول الاعضاء ليتأكد الوجه القطري اكثر وأكثر . و بهذا التطور أخذت هذه الاقطار تواجه مشكلة من نوع غريب ، وهي مشكلة التوفيق بين ما تراه مصالح أمنية قطرية خالصة ، أو بين المصلحة العربية العليا ، الى أن وصل بنا الامر الى ما نحن عليه . فهناك في شرق المتوسط النزاع العربي الاسرائيلي ، والنزاع اللبناني ، وهناك حرب الخليج ، والحركة الانفصالية في جنوب السودان ، والحرب الليبية التشادية ، وحرب الصحراء ، وجميعها تعمل منذ زمن على استنزاف الطاقات العربية والجهد العربي والدم العربي ، دون أن تتمكن الدول القطرية في اطار الجامعة العربية أن تتفق على خطوة جادة واحدة لانهاء أي منها . والخشية اذا ما بقينا على هذا الحال أن تتكاثر هذه النزاعات وتنتشر . وما علينا الا أن نتذكر أنه حتى عام ١٩٦٧ كان في الجسم العربي جرحان اثنان فقط ، هما جرح اليمن وجرح فلسطين . أما الآن ففي جسمنا ستة جروح وأقل منها الندوب .

لقد كانت هزيمتنا العسكرية في حرب حزيران ١٩٦٧ بكل المقاييس اكثر من كافية لتوقظ فينا حسّ الامن الجماعي ، ولكنها لم تفعل ، لا لشيء الا لأننا عوّدنا أنفسنا البحث عن أسباب النكبات والمشكلات في غير مكانها . وهذه احدى صور التخلف حيث يلجأ الانسان الى ميكانيكيات الدفاع النفسي الاولي و يتكيء عليها هارباً من تعب اعمال العقل والفكر أو متجنبا مشاهدة الصورة الحقيقية البشعة التي صنعت الحدث . والا كيف نفسّر التسارع في انزلاقنا نحو وهدة القطرية ، والهزيمة تصرخ في وجوهنا قائلة : ان النزاع العربي الاسرائيلي هو قضية قومية ؟ . ان شعار قومية المصير وقومية الامن وقومية الدفاع ليس مجرد كلام يقال ، انه موقف استراتيجي يقتضي التخطيط والبرمجة والعمل . والا فانه يغدو كما هو الآن تعويماً للمسؤولية المشتركة وهروباً من المساءلة .

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وضع بعض المفكرين أصابعهم على صميم المشكلة ونسبوا الهزيمة للتخلف . ولكن هل أعطينا مسألة التخلف حقها في البحث والتحليل والانطلاق منهما نحو وضع اطروحة العلاج ؟ بل هل حققنا الاجماع على أن التخلف هو المشكلة الاساس ؟ .

أخشى أننا نتيجة تكرار هذه الكلمة السحرية قد أضعنا معناها الحقيقي ، ولا أبالغ اذا قلت أن البعض يرتاحون اليها باعتبارها متراسا يختفون وراءه في تبرير عجزهم وقصورهم . أما البعض الآخر فقد فهموها بمظهرها المادي الهيكلي فقط ، دون مضمونها الفكري والثقافي والخلقي والمؤسسي والتنظيمي .

ان التخلف هو أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن جهلنا أو تجاهلنا لمعنى المصير المشترك المرتبط بمسألة الامن الجماعي والتكامل التنموي ، وهو المسؤول كذلك عن اخفاقنا حتى الآن في التوصل الى نظرة شاملة لكل ما يدور حولنا و بيننا ، وتبين لنا الترابط بين التحديات والاخطار التي تواجهنا ، والا كيف نفسّر مواقفنا المتباينة من حرب الخليج على وضوح أبعادها وانكشاف تفاصيلها ؟ .

ان تعنّت القيادة الايرانية واصرارها على مواصلة الحرب ضد العراق باسم الثورة الاسلامية وتطاولها على الكويت والمملكة العربية السعودية وتهديدها لمصالح الدول الخليجية كافّة ، ما كان له أن يستمر و يصمد لولا هذا التباين في الرؤى والمواقف .

لقد أدركنا في الاردن ومنذ البدء أبعاد الحرب الايرانية العدوانية وأخذنا موقفنا منها بكل وضوح وقلنا وما زلنا نقول أن هذه الحرب بدوافعها وأهدافها تشكل تهديداً حقيقياً للكيان العربي بل للنظام العربي بمجمله . ودعونا وما زلنا ندعو الى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد لانهاء هذه الحرب على أساس علاقات حسن الجوار بين ايران وجاراتها العربيات . اننا في الاردن لن نقبل أن نرى «قم» تحل محل «الآستانة» . فنظامنا العربي كما قال جلالة الحسين هو: النظام الذي ارتضيناه لانفسنا وكافح من أجله أجدادنا وآباؤنا وأمتنا منذ مطلع هذا القرن ، ولن نقبل عنه بديلا ، كما لن نقبل الانضواء تحت امبريالية جديدة تخفي في ثنايا عباءتها اطماع الهيمنة واغتصاب الثروة النفطية العربية .

ان النظام الايراني واسرائيل يلتقيان عند نقطة هامة واحدة وهي تفكيك المنطقة العربية بينهما بما يساعدهما على تحقيق أهدافهما الاستراتيجية . فالنظام الايراني يسعى الى توسيع رقعة نفوذه واغتصاب ثروة العرب باسم الاسلام ، واسرائيل تريد الهيمنة باسم خدمة المصالح الغربية . وكلاهما يشكلان خطراً مشتركاً تزداد شدته بازدياد تدخل القوى

الخارجية التي سهلنا لها الطريق بالفراغ الذي صنعناه بأنفسنا نتيجة تخلينا عن التمسك بمفهوم الامن الجماعي .

أيها السيدات والسادة ،

ان اي متفحص للخارطة السياسية الاقتصادية في المنطقة لا يمكن أن يتجاهل العلاقة بين التوترات القائمة في منطقة شرق المتوسط والمتمثلة في النزاع العربي ــ الاسرائيلي والحرب اللبنانية والازمة القبرصية التركية من جهة ، و بين منطقة الخليج وحوض البحر الاحمر من جهة أخرى . ان العلاقة بين هذه المناطق الثلاث لها بعد استراتيجي وآخر ديموغرافي . فشبكة أنابيب النفط الممتدة من الخليج الى البحر الاحمر والمتوسط عبر الجزيرة العربية ودول شرق المتوسط قد ربطت هذه الاقاليم بشكل متشابك ليس له مثيل في السابق . ان هذه المحاولة الاستراتيجية لتجاوز عنق الزجاجة في مضيق هرمز قد أضفت على البحر الاحمر اهمية خاصة من شأنها أن تفسر اهتمام الدول العظمى المتزايد في البلدان المطلة عليه ، بحيث يمكننا القول أن الخط السياسي الزلزالي بين الدولتين العظميين والذي كان يمتد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عهد قريب بين قزوين والبحر الاسود ، قد تغير مساره وأصبح يمتد الآن بين الخليج والبحر المتوسط مروراً بالبحر الاحمر . وما الاساطيل التي تجوب الخليج هذه الايام الآخير شاهد على ذلك .

أما على صعيد البعد الديموغرافي ، فان هجرة القوى البشرية من دول شمال الجزيرة الى دول الخليج قد خلقت نمطاً لا سابقة له عن التكامل بين الموارد المالية والبشرية . فأي حدث يقع في اي منطقة من هذه المناطق المترابطة يكون له أثر ملموس على المناطق الاخرى . فكما أن تهديد أمن الخليج نتيجة للحرب العراقية ــ الايرانية قد ترك أثره السلبي على اقتصاديات دول شمال الجزيرة ، فان أي حرب يمكن أن تنشب في هذه الدول ستؤدي بسهولة الى اغلاق الطرق المائية في البحر الاحمر ، الامر الذي سيفضي بدوره الى توقف تدفق النفط الى الدول الغربية .

ان هذا التشابك في العلاقات يعني بكل بساطة انه لا توجد دولة واحدة في المنطقة في منجى من التطورات التي قد تقع في دولة أخرى أو في معزل عن مضاعفات أي نزاع مهما كانت بعيدة عن بؤرته . فالنزاع العربي ــ الاسرائيلي والحرب اللبنانية ، وحرب الخليج جميعها وفي آن واحد تشكل تهديداً لسائر الدول الواقعة في المنطقة . ومن هنا تأتي حاجة

أمتنا العربية للتعاون بدل الانفرادية في العمل كي تتجنب الكارثة التي تنتظرها اذا واصلت تعميق توجهاتها القطرية في معزل عن العمل المشترك و بعيداً عن مقتضيات الامن العربي الجماعي .

أيها السيدات والسادة ،

اننا نشعر بأن النظام العربي الاقليمي ممثلا بالجامعة العربية ووكالاتها ومواثيقها آيل للتداعي . ولهذا السبب تعقدون هذا المؤتمر ولنتذكر أن الجامعة العربية هي نحن ، أي الدول العربية وشعوبها حتى لا نتحدث عن غائب . فضعفها يأتي منا ، ودعمها وتطويرها نحن المسؤولون عنه . ولعل ما يعزيني وأنا أتحدث اليكم عن واقع نظامنا الاقليمي المؤسف ، ادراكي بأنني أتحدث للمتحمسين لاصلاحه واستعادة عافيته ، المؤمنين بربهم وأمتهم العربية ، العاملين لتوحيد صفوفها ورفعة شأنها . وفقكم الله وسدد على طريق الخير والفلاح خطاكم ، فانه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

خطـــاب
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في افتتاح الاجتماع الثاني عشر
لقادة الشرطة والامن العرب
المركز الثقافي الملكي

١٩٨٧/٩/١٥

عمـــان

خطـــاب
في افتتاح الاجتماع الثاني عشر
لقادة الشرطة والأمن العرب
الدور الأمني في خدمة قضايا المجتمع

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة قادة الشرطة والامن العرب المحترمين ،
الاخوة منتسبي الشرطة والامن في أمتنا العربية الماجدة ،
أيها الحفل الكريم ،

أحييكم تحية عربية خالصة وأرحب بكم في بلدكم الثاني الاردن في هذا اللقاء الهادف الى تعزيز التعاون العربي في مجالات الشرطة والامن ، وأدعو الله العليّ القدير أن يوفقكم في مسعاكم لما فيه خير هذا الوطن العربي وهذه الامة العربية .

ولا شك في أن التنسيق والتعاون والعمل المشترك خطوات ضرورية لتعزيز الارادة والقدرة العربية على مواجهة تحديات العصر لمصلحة الهدف الواحد في الامن والحرية والوحدة والحياة الافضل .

وقد رحب الاردن دائماً باللقاءات العربية على مختلف الاصعدة وفي مختلف المجالات . فقد استضفنا منتدى الفكر العربي كملتقى أصبح بحق برلماناً للمفكرين وأصحاب القرار العرب يتحاورون فيه حول هموم الحاضر وتحديات المستقبل ، عاكسين صورة واقعية انسانية وفي سبيل ذلك يعتزم المنتدى اقامة ندوة حول العرب ونظام انساني جديد . و يقودنا عنوان هذه الندوة الى الحديث عن المفهوم الاوسع للعمل الشرطي الامني ، الا وهو التعاون مع القطاعات العدلية والادارية . فان أطراف المعادلة الثلاثة هذه لا بد أن تتعامل وتعمل

كقطاع موحد لتضمن الامن والشرعية وسيادة القانون والحقوق الانسانية والفردية ، وتنسق فيما بينها لتحديد النظرة والتأهيل والتعاون المشترك كي لا نبقى متهمين ضمن بلدان العالم الثالث بانعدام الوعي وعدم احترام حقوق الانسان .

ولا يفوتني أن أذكر هنا أن اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية ، التي أنشئت على أثر مقترح قمت بتقديمه عام ١٩٨١ الى الجمعية العامة للامم المتحدة حول نظام انساني دولي جديد ، قد أنهت عملها الذي اضطلعت به في مجال القضايا الانسانية المختلفة من التصحّر والمجاعة وأطفال الشوارع وغيرها . وتأتي هذه المبادرة والجهد الدوليين تكملة للجهود الوطنية على الصعيد المحلي حيث دعونا وركّزنا في مداولات اعادة تقييم العملية التربوية على العلوم المدنية وتنمية الحس الوطني والمدني في اجيالنا الناشئة . كما أن مبادراتنا الانسانية شملت مفهوم العنف باجزائه الثلاثة . فبالاضافة الى عنف اللسان والعنف السياسي هناك عنف الحرمان الذي هو وليد التباين الاجتماعي والذي أدى في الاعوام الاخيرة الى وفيات الالوف من البشر في بعض بلدان العالم الثالث بسبب المجاعة ، التي امتدت فاجعتها الى السودان الشقيق فحثنا هذا المصاب الاليم على التحرك اذ قام الاردن بواجباته نحو السودان الشقيق فشكل لجنة وطنية للتضامن مع السودان والوقوف الى جانبه في محنته فقامت هذه اللجنة بمد يد العون والمساعدة في شتى المجالات الصحية والزراعية والاقتصادية .

أيّها الاخوة ،

لقد سبق لي أن التقيت بزملائكم هنا في عمان ، في مؤتمرهم الثاني الذي انعقد في عام ١٩٧٢ ، وقد تابعت باهتمام منذ ذلك التاريخ وحتى هذا الاجتماع الثاني عشر الذي يجمعنا اليوم ، كل ما تمخض عن لقاءاتكم المتواصلة من نتائج وتوصيات اعتبرها على جانب كبير من الاهمية ومن شأنها اذا قدّر لها أن تأخذ حظها من التنفيذ ، ان تخدم قضايا الامن العربي وتسهم بكفاءة عالية في ترسيخ اركانه وتكريسها لمصلحة الامن القومي العربي .

ويحضرني بهذه المناسبة العديد من الانجازات التي نسجلها لاجتماعاتكم بكل تقدير ، أذكر منها على سبيل المثال : اقرار صيغة التعاون الفني في مجال التدريب واتفاقية التعاون العربي لتسليم المجرمين وتأسيس اتحاد رياضي عربي للشرطة واقرار صيغة مثل وآداب الشرطة العرب والمبادرة في الدعوة الى عقد اجتماع دوري على مستوى وزراء الداخلية

العرب وتحديد أسس التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول العربية المجاورة ومواجهة مشكلات المخدرات على مستوى الوطن العربي والمشاركة في تنظيم العدالة الجنائية وابراز دور الشرطة في المجالات الاجتماعية ومقاومة الانحراف وتوحيد نظم ادارة الشرطة واستحداث المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب في الرياض هذا الى جانب تكثيف التعاون في المجالات الفنية المتخصصة في اطار الاجهزة الامنية واعداد الدراسات والابحاث القيمة التي تتناول المعضلات المتعلقة بمجالات العمل الشرطي ومساعدة الوحدات الميدانية في التصدي لمسؤولياتها وفقا لأحدث الاسس العلمية مع الاستجابة لمقتضيات العصر والتطور الذي طرأ على الدور الامني في خدمة قضايا المجتمع .

وقد لفت انتباهي حرص الاجهزة الامنية العربية على تحمل مسؤولياتها ، وكما هو واضح من واقع اسهامها عبر لقاءات قادتها ومسؤوليها على كافة الاصعدة تحت مظلة مجلس وزراء الداخلية العرب .

ولا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أشير بدور هذا المجلس وأمانته العامة ومكاتبه المتخصصة في اغناء التعاون العربي في مجالات الشرطة والامن واكسابه أبعاداً جديدة أضافت الكثير لمصلحة قضايا الامن العربي واستشهد على وجه الخصوص بما أسفر عنه اجتماع بغداد المتعلق باقرار الاهداف الاستراتيجية للامن العربي في عام ١٩٨٣ الذي يعتبر نقطة انطلاق لآفاق جديدة ورحبة ستعمل على تصعيد التعاون الامني الى أعلى مراتب المسؤولية والحرص على الوفاء لمقتضيات المرحلة التي نواجهها .

أيها الاخوة ،

لقد باركنا في وقت سابق خطط مديرية الامن العام الاردني لتحديث مؤسسة الامن باعتناق فلسفة جديدة للعمل الشرطي تنطلق من فكرة الامن الشامل والتي انبثق عنها مشروع المركز الامني الجديد الذي يساهم بدور متعدد الجوانب ولا يتوقف عند حدود الدور التقليدي المعهود .

ولقد أسعدني كل السعادة ما لمسته واطلعت عليه من امكانيات العمل المتطورة عند افتتاح أول مركز أمني في مطلع هذا العام في العاصمة وهو مركز أمن المهاجرين وأسعدني أن هذا المشروع هو محل دراسة وتقييم من قبل أجهزة الشرطة العربية لتحديد نموذجه

وأسلوب عمله في صيغته النهائية على ضوء تجارب هذه الاجهزة وخبراتها الواسعة ، وأنا واثق من أن محصلة الدراسة الجادة ستنتهي الى تحديد دقيق للدور الامني في المجتمع في صورته المثلى ، وكما ينبغي أن يكون في المؤسسات الامنية المعاصرة .

أيها الاخوة ،

أكرر الترحيب بكم وأرجو لمؤتمركم بالغ التوفيق والنجاح وأن تصلوا بعون الله الى ما عقدتم العزم على بلوغه مستلهمين مصلحة هذه الامة وأحقية مواطنيها في الحياة الحرة الكريمة ، الآمنة والمطمئنة ، وماضين بنفس الهمة والعزيمة الى تحقيق المزيد على طريق الوفاء لرسالة الشرطة النبيلة ، والله نسأل سبيل الرشاد .. هو راعي المسيرة وهو ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي

الدورة الثانية والاربعين

للجمعية العامة للامم المتحدة

نيو يورك يوم الخميس ٢٤ أيلول ١٩٨٧

خطاب امام الجمعية العامة للامم المتحدة
الدورة الثانية والاربعون

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

يسعدني أن أتقدم اليكم بأسمي و بالنيابة عن أعضاء وفد المملكة الاردنية الهاشمية بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، كما يطيب لي ان اعرب عن بالغ التقدير لسلفكم السيد همايون شودرى الذي قاد اعمال الدورة الماضية بكل مهارة واقتدار في فترة تميزت بالوعورة والدقة .

ولا يفوتني ان اعبر عن عميق الشكر والامتنان لسعادة الامين العام السيد خافير بريز دى كويلار لالتزامه الثابت بقضية السلام وللجهود المضنية التي بذلها و يبذلها في سبيلها . ان مثل هذه الجهود المدعومة بمجلس الامن الدولي لها معنى متميز بالنسبة للمنطقة التي اتيت منها و ينتسب اليها بلدي . فبالرغم من الانتكاسات التي اصابت هذه الجهود ، فان اعتقادنا ما زال راسخاً بالدور الحاسم الذي يمكن ان تلعبه الامم المتحدة وامينها العام في عملية احلال السلام والحفاظ عليه .

السيد الرئيس ،

يعتقد الكثيرون بأن الردع النووي قد انقذ الانسانية خلال العقود الاربعة الماضية من احتمال نشوب حرب عالمية جديدة . قد يكون ذلك صحيحاً ، غير ان واقع توازن الرعب الذي احتل مكانته المرموقة في الاستراتيجية العسكرية قد قام في نفس الوقت بالغاء انسانيتنا المشتركة لخلوه من اي مضمون خلقي . والقليلون منا ، يدركون ، مثلا ، ان اكثر

من مئه وخمسين نزاعاً مسلحاً قد نشبت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليكتوي بنارها عملياً معظم سكان العالم ولتودي بحياة عشرين مليون من البشر، معظمهم كانوا من الضحايا البريئة للعبة القوة ولهمجية الانسان وحتى هذا اليوم فهناك ما يقرب من اربعين نزاعاً مسلحاً ما زالت تستعر سواء بين الدول أو في داخلها .

ان منطقة شرقي المتوسط التي اجيء منها تشهد لوحدها ثلاثة نزاعات مسلحة من الانماط التي عرفها الانسان ولطخت تاريخه :

ـ فالنمط الاول الذي يتميز بالتوترات الداخلية والعنف المسلح يعيشه لبنان بشكل مأساوي مريع . وحتى نعي تماماً عمق المأساة اللبنانية يكفي أن نعرف أن ٩٥٪ ممن قتلوا في هذه الحرب كانوا من الرجال والنساء والاطفال الابرياء . بينما لم تتجاوز اصابات المدنيين في الحرب العالمية الاولى نسبة ٥٪ .

ومما يزيد في ألمنا وحزننا ، ان المأساة اللبنانية ما زالت تتفاقم بسبب اصرار بعض القوى الداخلية على تأجيج اوار النزاع نيابة عن قوى خارجية تستفيد من استمراره وتعمل على تقسيم لبنان .

ـ أما النمط الثاني من النزاع المسلح في منطقتنا ، فهو ذلك النزاع الناجم عن محاولة احدى دول المنطقة تصدير ثورتها عبر حدودها بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك العنف المسلح . والحرب العراقية ـ الايرانية تمثل ذلك النمط بشكل واضح وصارخ ، حيث نرى الدين يوظف لخدمة اغراض سياسية ، الامر الذي يضاعف من المنا وحزننا .

ان هذه الحرب التي طحنت دولتين مسلمتين حتى الآن ، قد اخذت في الانتشار في بقية منطقة الخليج بعد أن دخلت عامها الثامن . وقد أصبحت بسبب ذلك تهديداً خطيراً لا على المنطقة التي تستعر فيها فحسب ، بل وعلى السلام العالمي ايضا .

ان الاردن يؤيد دون ادنى تحفظ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ القاضي بوقف اطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين المتحاربين الى الحدود الدولية تمهيداً لانهاء هذه الحرب المجنونة التي ذهب وقوداً لها مئات الالوف من الارواح بما فيها ارواح الاطفال المجندين .

ان حرباً هذه ابعادها ، ينبغي الا يسمح بتدويلها . وعلى القوى العظمى التي تلعب دوراً حاسماً في اطار مجلس الامن ان تتحمل مسؤولية خاصة لاحلال السلام في المنطقة .

ـ اما النمط الثالث للنزاعات المسلحة ، فهو الذي نراه جليّا في طبيعة النزاع العربي الاسرائيلي الذي يعيد الى الاذهان عهد الاستعمار البائد حينما كانت دولة ما تستخدم القوة لاحتلال أرض الغير بغرض استغلالها أو ضمها . وفي هذا الصدد ، فقد مضى على احتلال اسرائيل العدواني للضفة الغربية وقطاع غزة والهضبة السورية عشرون عاماً ، وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ اللذان يشكلان قاعدة لاحلال السلام في المنطقة ما زالا ينتظران التنفيذ . اما من جهتنا كأردنيين ، فقد بذلنا كل جهد ممكن لدعم عملية السلام من خلال عقد مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة و يشارك فيه سائر أعضاء النزاع مع الدول الخمس دائمة العضو ية في مجلس الامن .

السيد الرئيس ،

لقد قيل : انه طالما أن عقل الانسان هو المكان الاول الذي تنشأ فيه الحرب ، فان هذا العقل ينبغي ان يكون كذلك المكان الاول الذي تقام فيه الدفاعات عن السلام . لقد حان الوقت لنا جميعا أن نكيف تفكيرنا ليتمشى مع الواقع المعاصر ، ونعترف بأن كل الجهود التي نبذلها من أجل حياة أفضل للانسان ، ستبقى ضرباً من العبث اذا بقي السلام العادل الدائم بعيداً عن متناول ايدينا .

اننا اليوم على عتبة الذكرى السبعين لوعد بلفور والذكرى الاربعين لقرار تقسيم فلسطين بعد أن ودعنا قبل بضعة أشهر الذكرى العشرين لاحتلال اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والهضبة السورية .

انني شخصياً أُمثِّل الجيل الرابع في اسرتي الهاشمية التي كان لها شرف قيادة الثورة العربية الكبرى من اجل استقلال الامة العربية وتقدمها وازدهارها . ومع ذلك فما زالت القضية الفلسطينية التي شكلت عبر العقود الهم الرئيسي لاسرتي ، والتي دفع جدي حياته ثمناً لها ـ ما زالت بدون حل . لقد اخفق الزمن في ان يكون الترياق لالتئام الجراح . وعلى العكس من ذلك فما زالت تلك الجراح تتعمق وتنزف بالرغم من مضي سبعة عقود . فهنالك جيل كامل من الفلسطينيين الذين ولدوا في مخيمات اللاجئين ، وترعرعوا وكبروا فيها . ولم يعرف هؤلاء في ظل الظروف التي عاشوها سوى الموت والرعب والحرمان .

لقد حان الوقت للضمير العالمي ان يستيقظ و يثور و يتصرف بشكل حاسم لحل القضية الفلسطينية على أرض فلسطين الوطن والملاذ .

السيد الرئيس ،

لقد اكدت الامم المتحدة على اهمية التعاون الاقليمي ، وهي محقة في ذلك . ونحن في منطقتنا نحترم هذا المبدأ ونتطلع الى تجسيده . وحينما انشئت الجامعة العربية ، كان هذا هو الهدف من انشائها . ولكن الضعف قد اصاب بنيتها عبر السنين ، لا بسبب النزاعات والخلافات الداخلية فقط ، بل ايضا بسبب التأثيرات والتدخلات الخارجية . ان التعاون الاقليمي في نظرنا هو من اهم ركائز صرح التعددية . ولكن السنوات الاخيرة مع الاسف شهدت تراجعاً ثابتاً عن هذا المفهوم ، حيث لجأت الدول و بخاصة الكبرى منها ، الى التعامل الثنائي . ان هذا التحول كما نراه جاء استجابة لدوافع تحقيق المصالح الذاتية قصيرة الامد وليس نتيجة ضعف متأصل في العمل التعددي الذي ينبغي ان يبقى حجر الزاو ية في عالم مترابط المصالح .

ان الثنائية ، ولا شك ، تمكن القوى الكبرى من تحقيق اهدافها ، ولكن على حساب النظام الاقليمي . وسياسة الاحتواء التي اتبعتها هذه القوى تجاه النزاعات في منطقتنا قد امدتها بالوقت . ولكنها من جهة اخرى ساعدت على توطيد دعائم اوضاع غير صحية . فالابقاء على الامر الواقع لا يمكن أن يكون خطوة على طريق حل المشكلة ، بل انه في معظم الاحيان يزيد المشكلة تفاقماً وتعقيداً . وفي الشرق الاوسط مثلا ، نرى أن الزمن الذي وظف في تدعيم الامر الواقع ، قد قوى من امكانيات العناصر غير المسؤولة لعرقلة السلام بدل ان يحقق تقدماً ملموساً على طريق السلام . ومن هنا يمكن القول : ان سياسة الاحتواء التي تعطل جهود السلام العادل ، قد اسهمت في تغذية دوافع الارهاب والارهاب المضاد مثلما سمحت لكل اولئك الذين يعتاشون من الفوضى والتوترات الاجتماعية والسياسية ان يعملوا بحيو ية ونشاط .

ان الامر الواقع الذي يخيم على المنطقة منذ الستينات قد أصبح اليوم احد مصادر الانقسامات الفئو ية ونزاع الاقليات والطوائف ممهداً الطريق امام سياسة « فرق تسد » التي لا يمكن الا ان تكون على حساب مصالح المنطقة طو يلة الامد .

السيد الرئيس ،

واذا كنت قد ركزت في حديثي بالدرجة الاولى على موضوع النزاعات ، فلأن تحقيق السلام هو همنا الرئيسي في المنطقة ، ولاننا ندرك ، كما ينبغي ان يفعل الآخرون ، بأن عدم الاستقرار حيثما يحط رحاله هو تهديد للامن في كل مكان .

وعلى أى حال ، فاننا ندرك ايضا بأن الاستقرار الاقتصادي والتوافق الاجتماعي هما من أهم مستلزمات رفاه الانسان ورخائه . ومن هنا فاننا نرحب بالنتائج التي تمخّض عنها المؤتمر السابع للتجارة والتنمية ، حيث حقّق في رأينا نجاحاً نسبياً ، بالرغم من التوقعات المتشائمة . ولا شك بأن المشكلات المتأصلة في النظام الاقتصادي العالمي تحتاج الى معالجة ملحة . وتتصدر قضية الديون الدولية قائمة هذه المشكلات . ان مشكلة الديون الخارجية تنتشر في الدول النامية كالمرض الخبيث . وقد حان الوقت كي نعترف على الصعيد الدولي بأنه لا يتوفر علاج واحد لكل هذه المشكلات ، و بأن المسكّنات لا يمكن أن تفي بالغرض . وفي نفس الوقت نرجو الا يقع احد في شرك الوهم بأن المشكلة هي مشكلة دول الجنوب لوحدها . ومن الواضح ان التعاون الدولي القائم على التفاهم المشترك والاعتراف بالاعتماد المتبادل هو الذي ينبغي ان نلجأ اليه اذا كان لنا ان نوفر حلولا كافية وناجعة . ان مجرد تسديد فوائد ديون الدول النامية كاف لابتلاع سائر عائداتها . ان المسألة في هذا الاطار ما عادت تشكل مجرد هم سياسي أو اقتصادي ، فهي تشكل كذلك وصمة عار للاسرة الانسانية الكبيرة حيث يزداد الفقير فقراً والغني ثراء . لقد اقترحت في خطابي امام المؤتمر السابع للتجارة والتنمية تشكيل لجنة مختلطة من شخصيات متميزة ، تحظى بسمعة دولية ، وتكون مهمتها اعادة تقييم اداء النظام الاقتصادي العالمي في اطار التحديات الهائلة التي نواجه ، وتعد تقريراً تنفيذياً شاملا بطريقة مستقلة وغير متحيزة ، عن المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعرقل التعاون الدولي ، وتقترح صيغاً مختلفة لاساليب بديلة في معالجة القضايا المالية والاقتصادية العالمية .

السيد الرئيس ،

لقد انتهجنا في الاردن و بشكل ثابت سياسة من الاعتدال في سائر الميادين والمجالات . و بالمثل فقد ثبتنا على توجه سياستنا الخارجية . وموقف الاردن من القضايا المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية واضح ومعروف . فنحن ندين سياسات التمييز

العنصري والاحتلال وندعم الحلول السلمية لسائر المشكلات التي تسببت منذ امد ليس بالقصير في اثارة النزاعات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واذا كنت قد اخترت عدم التركيز على هذه النزاعات ، فليس مرد ذلك نقصا في الحماس أو فتوراً في الاهتمام ، بل حرصاً على وقتكم .

السيد الرئيس ،

لقد قيل ان اهم درس نستقيه من التاريخ هو ان الانسان لا يتعلم من دروس التاريخ . ان طبيعة القضايا العالمية المعاصرة على درجة من الحدة والتعقيد بحيث تستدعي تحولا جوهريا في طرق التفكير والاتجاهات من جانب الاسرة الانسانية اجمع ، اذ بالرغم من التقدم العلمي الواسع والفتوحات التكنولوجية الهائلة ، فقد بقي الانسان عاجزاً عن حل مشكلات الفقر والتنمية .

ومن المفارقة حقا ان نشهد مؤخراً كيف ان المجاعة تنشب انيابها في واحدة من القارات ، بينما تواجه قارة اخرى مشكلة تخزين جبال الحبوب واللحوم والزبدة . ان الفاقة لا يمكن ان تتعايش مع الرخاء دون ثورة في ضمير الانسان . والمعضلة في عصرنا هذا تكمن في عدم تمشي حكمة الانسان مع معرفته ، فالانسان لم يتعلم بعد كيف يكون اكثر انسانية .

السيد الرئيس ،

أرجو ان تأذنوا لي بالقول بأن أى بيان يقال في هذه الجمعية أو يصدر عنها لا يمكن ان يكتمل دون الاشارة الى المنتفعين أو الضحايا للسياسات والممارسات التي تناقش في هذا المكان . ان هؤلاء هم بنو الانسان كافة بغض النظر عن معتقداتهم او الوانهم أو آرائهم السياسية .

ولعله من المناسب ان استذكر انه في عام ١٩٨١ ، كان لي شرف الدعوة من هذا المكان الى انشاء نظام دولي انساني جديد . ومنذ ذلك الحين ، تبنت الجمعية العمومية بدون تصويت ، عدداً من القرارات تأييدا لهذه الدعوة ، كما تلقيت من الامين العام تقريرين عن هذا الموضوع .

لقد استوحيت اقتراحي هذا من ادراكي ، ومن زاوية انسانية محضة ، بأن المستوى

النوعي للحياة قد أخذ في الانحدار التدريجي خلال العقود الاخيرة بالرغم من الانجازات التكنولوجية الحديثة . وقد قلت حينئذ انه سواء نظرنا الى العالم في اطار الشرق ــ غرب أو في اطار الشمال ــ جنوب ، فان الصورة ستظل قاتمة . ومن الناحية الانسانية فاننا غير جاهزين لمواجهة القرن القادم أو حتى العقد القادم . اما ونحن الآن في نهاية الثمانينات ، فان هذا التقييم يبدو صحيحاً اكثر من السابق .

و بفضل التجاوب الذي حظيت به الدعوة الى انشاء نظام دولي انساني جديد ، من الدول الاعضاء ، فقد تم انشاء اللجنة المستقلة للقضايا الانسانية الدولية ، خارج اطار الامم المتحدة لتقوم بدور مساعد وتسهل مهمة هذه الجمعية في دفع هذه الدعوة ، و يسعدني أن ابلغكم بأن اللجنة المستقلة التي عملت بتفويض محدود من ناحية الوقت و برنامج العمل ، والتي كان لي شرف مشاركة الامير صدر الدين آغا خان في رئاستها ، قد انهت تقريرها الختامي . اما الصيغة النهائية للتقرير فسيتم نشرها وتزويد الدول الاعضاء بها في الاسابيع القليلة القادمة .

السيد الرئيس ،

لقد ارتأت اللجنة منذ البداية بأنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة الا من خلال التركيز على قضايا قليلة محدودة منتقاة وتحظى باهتمام كبير . وعليه ، فقد تم نشر سلسلة من التقارير القطاعية التي تغطي عدداً من القضايا الانسانية ، وتعكس آراءنا وتتضمن توصيات مفصلة . أما التقرير الختامي فيشكل خلاصة هذه التقارير . ورجاؤنا أن يكون ذا نفع في العملية التي بدأتها هذه الجمعية لتوضيح وتنفيذ النظام الانساني ، مؤمنين بأن المتابعة النشطة ضرورية للغاية اذا ما اريد لأي تقرير ان يعطي النتائج المتوخاة منه . ومن اجل تحقيق هذه الغاية ، فقد اقترحنا في التقرير سلسلة من الاجراءات . واود أن اقترح في هذا السياق أن يتشكل فريق صغير من الخبراء الحكوميين ضمن اطار الامم المتحدة ، للنظر في الطرق والوسائل العملية التي تضمن التقدم في هذا المجال كما تكفل ترجمة التوصيات الى واقع عملي من قبل الهيئات الحكومية والاهلية سواء بسواء . ولا يساورني ادنى شك بأن العديد من الحكومات ستتطوع بالخبرات المطلوبة لهذا العمل .

السيد الرئيس ،

اذا كان لنا أن نسهم في تحسين الوضع الانساني وتوفير عالم أفضل واكثر أمنا للاجيال

القادمة ، فينبغي ان نبادر الى تغيير أنفسنا اولا دون انتظار تغيير المعطيات . علينا ان نطوع افكارنا واتجاهاتنا بما يتناسب مع الحقائق المستجدة في عالمنا المعاصر كي نستطيع احداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البيئة العالمية .

واسمحوا لي ان اختتم كلمتي بشيء قاله أمين عام الامم المتحدة الراحل ــ السيد داغ هموشولد ــ الذي قدم حياته ثمناً للدفاع عن مبادىء واهداف هذه المنظمة :

« ان العمل عند طرف تنمية المجتمع الانساني يعني العمل على حافة المجهول . ورغم ان المستقبل سيثبت عدم جدوى الكثير مما نقوم به اليوم ، فان هذا لا يبرر تقاعسنا عن العمل وفق اجتهاداتنا . واذا كنا ندرك محدودية قدراتنا فلا بد أن نتشبث بايماننا بعطاء التطور الخلاّق الذي لنا شرف التعاون في ظله » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

جائزة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد
مشروع قيادي لتطوير الملكات الانسانية العربية

طرحته وزارة الشباب
في لقاء شبابي عربي / عقد في عمان

في ٢٩ ايلول ١٩٨٧

تليت خلاله رسالة من سموه حول

«تطوير الملكات الانسانية العربية»

بسم الله الرحمن الرحيم

جائـــزة سمو ولي العهد المعظم

مشروع قيادي لتطوير الملكات الانسانية العربية

طرحتـــه وزارة الشبـــاب الاردنيـــة

رسالة سمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

لمؤتمـــر الشبـــاب العربـــي

أيها الاخوة والاخوات ،

احييكم اجمل تحية ، في هذا اللقاء الطيب وارحب بكم في بلدكم الاردن واتمنى لكم طيب الاقامة ، والتوفيق في مسعاكم .

أيها السيدات والسادة ،

تلتقون اليوم ، لتناقشوا معاً واحدة من اهم القضايا الانسانية ، ذات العلاقة المباشرة ، بمستقبل امتنا ، واستمرار وجودها ، تلكم هي اعداد الشباب ليقوم بدوره في خدمة امته ووطنه ، ولتتدارسوا باهتمام كيف يمكن ان نهيء لشبابنا افضل فرص التعبير عن الذات ، وبناء الشخصية الانسانية ، حتى يمكن لهم النهوض بواجبهم تجاه وطنهم ، والوصول الى مواقع التميّز والابداع .

تعلمون ، ولا شك ، ان الشباب في مجتمعنا العربي بشكل عام ، يشكل الغالبية العددية بين قطاعات المجتمع ، وهذه الصفة هي التي جعلت مجتمعنا العربي يتصف بالفتوة والحيوية والنمو المطرد ، مما جعله يملك الامكانية البشرية لصنع مستقبل زاهر رغم الصعوبات التي يواجهها ، ذلك لان بناء الانسان في حياة الامم هو العامل الاساسي في بناء مجتمع متطور متقدم اذا ما أُحسن وضع برامج مدروسة تهيء له فرص الابداع والتقدم .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان برنامج الجائزة هو مشروع قيادي تجريبي ، صمم لتطوير الملكات الانسانية لايجاد مجتمع متحضر ، تحوطه المحبة والصداقة عن طريق التجربة العلمية ، التي يمكن للانسان ان يتعلمها كما يتعلم قواعد اللغة ، او الرياضيات مثلا ، حيث اعتمد منهاجاً لفعاليات غير اكاديمية ، لحث الشباب على تحمل المسؤولية ، والعمل بكد ونشاط وابداع بشكل تطوعي ، مراعياً الاهتمامات الشخصية الفطرية التي لا تعتمد مبدا التنافس في تقييمها ، بل تشجع الاشتراك في نشاطات مختلفة ، تهيء افضل الظروف لنمو الشباب نمواً متوازناً ومتكاملا ، يشجع على التعامل مع التحديات ،. و يوجه الطموحات و يؤمن شروط التفاعل الاجتماعي ، وتعميق الوعي القومي ، وتعزيز الانتماء الوطني لدى الشباب ، وصولا الى المواطنة الحقة ، القائمة على معرفة الحقوق والواجبات ، وامتلاك القدرة على المساهمة في التصدي للمشكلات الاجتماعية ، والتكيف مع متغيرات المجتمع ، والاسهام الفاعل في متطلبات التنمية ، والتاكيد على تطوير النظرة الى مفهوم العمل اليدوي وقيمته ، و بناء سلوكيات اجتماعية جديدة ، لتأسيس القيادات الشبابية الواعدة القادرة على صياغة وادارة المستقبل .

أيها السيدات والسادة ،

ان فلسفة واهداف الجائزة التي تلتقون اليوم لتدارس ما تقوم عليه من برامج الخدمات الاجتماعية ، والرحلات الاستكشافية اضافة الى المهارات والنشاطات الرياضية ، يمكن ان تفتح امامنا افاقاً رحبة ، لبناء الوسائل القادرة على الاستجابة العملية لتطلعات الشباب ، نظراً لما تشتمل عليه من نشاطات شبابية ، تتناول جميع ابعاد عناصر بناء الشخصية ، ولما تتصف به من شمولية تتفق وقدرات جميع فئات الشباب ، وظروفهم الجسمانية والمادية ، ولما تحتوي عليه من فرص لقضاء اوقات الفراغ بما يفيد ويمتع ، و يساعد على اكتشاف المواهب ، والتخطيط لصقلها وتنميتها ، و بعث الطاقة الخلاقة ، واستثمار امكاناتها واذكاء روح المشاركة وتعميق مفاهيمها ، وتكثيف التفاعل بصورة بناءة ، قادرة على استيعاب القاعدة العريضة من شباب مجتمعنا العربي ، لتعميق قنوات التفاهم بين الشباب ، من خلال برامج فكرية ، وعملية ونشاطات ثقافية وكشفية ، ورياضية مشتركة ، تحقق الفهم المشترك لواقع امتنا العربية .

أيها الاخوة والاخوات ،

لقد بدأ مشروع الجائزة في الاردن عام ١٩٨٤ كمشروع ريادي ، طبق على شريحة معينة من الطلاب الراغبين ، بلغ عددهم خمسة واربعين طالباً وطالبة في مستوى الجائزة البرونزية ، حيث لاقى المشروع اهتماماً متميزاً من الشباب ، مما حدا بالمسؤولين العمل على توسيع القاعدة وتعميمها لتشمل قطاع الشباب في وزارة التربية والتعليم ، حتى بلغ عدد المشاركين في المشروع عام ١٩٨٥ ثلاثمائة طالب وطالبة في المستويين (البرونزية والفضية) ، وفي عام ١٩٨٦ بلغ خمسمائة طالب وطالبة ، في مستويات الجائزة الثلاثة ، ونظراً لما لتنمية الشباب من اهمية قصوى ، فقد حرص القائمون على برنامج الجائزة على توسيع قاعدة البرنامج ، لتشمل جميع الوزارات والدوائر المهتمة بالشباب ، بما فيها وزارة التربية والتعليم ، ووزارة الشباب ، ووزارة التنمية الاجتماعية ، والقيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ، لتعمل جميعها على دعم المشروع كل في مجال اختصاصها ، والمساعدة في وضع برامج تطبيقية لصيغ المشروع بالصبغة الوطنية .

أيها الاخوة والاخوات الاعزاء ،

كان شبابنا في الوطن العربي ينتظرون ثمار جهدكم الخير الذي ستبذلونه في سبيل تحقيق الاهداف والغايات النبيلة التي تلتقون من اجلها ، فشباب امتنا بحاجة الى برامج طموحة تضعونها لتلبية تطلعاتهم المستقبلية بشكل يخدم الامة والوطن .

سدد الله خطانا جميعا لما فيه خير وتقدم هذه الامة ورفعة شأنها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

محاضـــرة
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي
الكلية العسكرية الملكية

يوم الثلاثاء ١٣/١٠/١٩٨٧

عمـــان

محاضـــرة فـــي
الكليـــة العسكريـــة الملكيـــة
معالجة الأمور بتحليل متزن وعقلية متبصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة ضباط المستقبل
أيها الاخوة الضباط

انه لمن دواعي سعادتي أن التقي بكم اليوم في هذا المعهد العسكري العلمي الذي صنع و يستمر في صناعة شبابنا لكي يكونوا رجالا مؤهلين لتحمل مسؤولية القيادة للدفاع عن الامة والوطن . وان انتسابكم الى هذا الصرح العسكري الاكاديمي هو الخطوة الاولى على طريق العطاء كضباط في قواتنا المسلحة الباسلة . و يطيب لي في هذا اللقاء مع نخبة من شبابنا أن اتناول بعض الامور المتعلقة بالشباب فالحديث عنهم هو الحديث عن المستقبل على أرضية الحاضر لما ينطوي عليه من آمال وآلام وطاقات وما يحمله من هموم واهتمامات وتطلعات ، والحوار مع الشباب هو احتكاك بالمستقبل ومحاولة لاستشرافه والتخطيط للوصول اليه وصوغه بأبهى الصور وعلى ارسخ المرتكزات ليكون مستقبلا آمناً ومحطة جديدة مجهزة بكل لوازم مواصلة الرحلة الى آفاق أرحب في مستقبل يتجدد مع مسيرة الزمان .

فالاهتمام بالشباب معناه الاهتمام بمستقبل المجتمع والحرص على سلامة تكوينهم هو حرص على مستقبل المجتمع والاستثمار في سلامة تربيتهم وتنشئتهم وتأهيلهم هو استثمار سليم لبناء مجتمع قادر سليم فالانسان الاردني كما وجهنا الحسين منذ البدء هو رأس مال الوطن والشباب هو القلب النابض في جسم الوطن والعناية بهم هي الاستجابة البناءه لدعوة القائد أما تأهيلهم فكراً ووجداناً ومهارات فهو المضمون لتلك الدعوة الحية الدائمة التي ما انفكت تثمر عملاً ونماءً وانتماءً بصدق عزيمة العاملين ومواظبة ودأب المخلصين .

أيها الاخوة قادة المستقبل ،

ان مجال عملكم المستقبلي وما ينطوي عليه من تحديات يحتم بذل كل جهد وحشد جميع الطاقات للتكيف مع متطلبات الحياة العسكرية المعاصرة ولا يسهو عن البال ما يكتنف مجال عملكم المقبل من الصعوبات ومن تداخلات تفرض على كل منكم ان يعي هذه الصعوبات ليتمكن من تنفيذ عمله بقدر معقول من الكفاءة وان على رأس هذه الصعوبات هو بيئة ميدان المعركة المتداخل المتشابك الذي قد يفرض على القائد أن يتصرف بشيء من الابداع الذاتي بالنظر لعدم تمكنه من الحصول على توجيهات من قيادته الاعلى .

أما الجانب الاخر من الصعوبات فهو التحدي العلمي حيث أنكم ستتعاملون مع افراد ذوي ثقافات عالية فمنهم المهندس والطبيب والحقوقي ... ولا يغيب عن البال أن زملاءكم في المستقبل هم خريجو جامعة مؤتة العسكرية .

ولا اظنكم تجهلون المستوى الثقافي لهؤلاء الخريجين . وأما التحدي الآخر في مجال عملكم فهو الآلة العسكرية التي لا يخفي عليكم مدى تعقيداتها وما تفرضه هذه التعقيدات من اهتمام كبير من جانبكم لاستيعابها واستخدامها بشكل معقول .

أيها الاخوة ،

ان التغلب على التحديات والصعوبات السالفة الذكر والتعايش مع هذه البيئة وما يتطلبه عمل القائد في مختلف المستويات من تمثيل القدوة الحسنة لمرؤوسيه لهو عمل شاق وكبير يفرض عليكم الاستعداد الكامل والتهيؤ لمواجهة هذه التحديات .

أيها الاخوة ،

لئن كانت مهمة تعليم وتدريب الضباط عملية مكثفة هامة في سائر الاحوال فأنها تمثل لنا في الاردن اهتماماً خاصاً حيث يواجه بلدنا تحديات أمنية وعسكرية واقتصادية تجسد في مجموعها الصراعات وعوامل اقليمية ودولية متداخلة .

وأود أن استعرض معكم اليوم بعض التحديات التي يواجهها بلدنا الاردن وأمتنا العربية فالقوة العسكرية هي جزء أساسي من عناصر القوى الوطنية الشاملة التي تتأثر وتتفاعل مع هذه القوى ومع هذه التحديات التي من أهمها :

١ ــ الامن الوطني :

ان التهديد لامننا الوطني ليس بالشيء الجديد ، فمنذ مطلع هذا القرن وأمتنا تكافح من أجل تعزيز أمنها واستبعاد تسلط القوى الاجنبية وكانت الثورة العربية الكبرى تجسيداً لهذا المطلب الحيوي .

أيها الاخوة ،

اننا في الاردن نحاول جهدنا لتكريس ما يمكن من المصادر المالية لاغراض الدفاع عن أنفسنا وعن أمتنا العربية فالقوات المسلحة الاردنية تستأثر باهتمام المسؤولين وعلى رأسهم جلالة القائد الاعلى الذي لا يدخر جهداً في دعم وتطوير قواتكم المسلحة بأحدث المعدات المتطورة لمواجهة عدو يتفوق علينا كماً ونوعاً بفضل ما يتمتع به من دعم ومساعدات عسكرية واقتصادية بالاضافة الى قدرته على الصناعة العسكرية الذاتية ورغم أن الانسان الواعي أيها الاخوة هو العماد لأي مؤسسة عسكرية ، الا ان التفوق النوعي في التسليح الاسرائيلي يعطيها ميزه استراتيجية عسكرية واضحة بين الدول الكبرى والقوى العظمى خاصة على ضوء حالة التفكك العربي وعدم القدرة على جمع الكلمة وتبادل الآراء بين سائر الاطراف العربية .

و يشكل الصراع العربي الاسرائيلي اكبر عقبه أمنية نواجهها ولئن اختلفت اساليب مواجهة هذا التهديد في الماضي الا ان التطورات التي جرت خلال العقد الاخير قد غيرت من نوعية هذا الصراع حيث اشتعلت حروب جديدة في المنطقة أهمها الحرب العراقية الايرانية ، حيث يدافع العراق الشقيق عن البوابة الشرقية للامة العربية والحرب الاهلية في لبنان . وقد تفاقمت في السنين الاخيرة مشكلة الصراع في جنوب السودان ولم تغفل اسرائيل أهمية هذه الصراعات والحروب ودورها في انهاك الامة العربية فغذت القتال بين الاشقاء واستغلت التوتر في منطقة الخليج بدرجة واضحة لاضعاف القدرة العسكرية العراقية التي تمثل جزءا رئيسياً هاماً من القدرة العسكرية العربية .

ولا يخفى عليكم أن النزيف العربي نتيجة هذه الصراعات يؤثر تأثيراً مباشراً على أمننا الوطني لا سيما وأن الاردن هو ساحة العمليات المستقبلية لاى صراع عربي اسرائيلي حيث أنّ الاردن يدافع عن اطول خط مواجهة مع اسرائيل و يتوسط المثلث الساخن لصراعات المنطقة كافة ، من البحر الابيض المتوسط للخليج العربي ومن ثم البحر الاحمر .

أيها الاخوة ،

ان الدور البارز الذي يلعبه جلالة الحسين المعظم في رأب الصدع العربي وتوحيد الصف والتقريب بين الاشقاء واعلان مجلس الجامعة العربية عن عقد مؤتمر قمة عربي طارىء في عمان في شهر تشرين الثاني القادم لدليل واضح على حرص الاردن وعمله الدؤوب للحفاظ على سيادة النظام العربي .

٢ ــ الاقتصاد :

لقد شهدت منطقتنا مع انتهاء الطفرة النفطية وانخفاض الطلب العالمي على هذه المادة تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي العالية وقد تأثرت عائدات الدول النفطية مما سبب بالتالي خفض مستوى المساعدات الحكومية منها الى الدول العربية والملتزم بها حسب قرارات مؤتمر بغداد ومن أهم نتائج الركود الاقتصادي في الدول النفطية هو تراجع نسبة الطلب على الايدي العاملة والمدربة وكما تعلمون بأن أبناء الاردن العاملين في الخارج والذين يربو عددهم على ثلاثمائة الف قد عززوا من التكامل العربي وأسهموا في دعم اقتصادنا المحلي من خلال تحويلاتهم الكبيرة .

واليوم فقد بدأت اعداد من هؤلاء العاملين بالعودة الى الوطن ومع تقلص فرص العمل في الدول النفطية فاننا نواجه مشكلة بطالة ملموسة لدى الخريجين الجامعيين الجدد وخاصة في مجال الهندسة والطب .

والحكومة جادة لحل هذه المشكلة بكافة السبل .

أيها الاخوة ،

ان خطتنا الخمسية الحالية تستهدف الانتقال بالاردن من فترة النمو السريع المعتمد على الطفرة النفطية الى بناء اقتصاد متميز يعتمد على استغلال متميز يعتمد على استغلال موقع الاردن ومصادره البشرية المتميزة وقد تم تحقيق معدل نمو في الدخل المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٦ يبلغ ٣,٧٪ وهو يقارب ما هدفت اليه الخطة في سنتها الاولى ونأمل بزيادة هذه النسبة في السنوات القادمة .

ومن ناحية أخرى فان صناعاتنا الكيماوية الكبيرة كالاسمدة والبوتاس والفوسفات

يمكن ان تشكل حلقة وصل بين المنتجات البترولية الخليجية و بين اسواق دول المجموعة الاوروبية ، اذ اننا نخطط لاقامة صناعات تعتمد على مواردنا ومنتجاتنا الصناعية . هذا بالاضافة الى المواد البتروكيماوية الوسيطة من الدول الشقيقة ، فهناك قيود جمركية في دول السوق الاوروبية المشتركة على الصادرات البتروكيماوية الخليجية ، بينما تتمتع الصادرات الاردنية الى دول السوق باعفاءات جمركية سخية بموجب اتفاقية المشرق الموقعة بين الاردن ودول السوق . ومن هذا المنطلق يمكن ان تكتمل حلقة في التكامل الصناعي العربي وتفتح اسواق جديدة للصادرات الاردنية و بالتالي للمواد الوسيطة من دول الخليج .

التعليـــم :

ان التحول الذي نسعى اليه بتطوير الاردن كمركز متميز في المنطقة له علاقة وثيقة بتهيئة الانسان وتعليمه وتدريبه لمثل هذا الدور. وايماناً منا بان العملية التربوية تلعب دوراً حاسماً في صقل شخصية الفرد وتكوين الثقافة المشتركة وترسيخ القيم ، بالاضافة الى تزويد الطالب بالمهارات والمعلومات الاساسية ، واحساساً منا بان هناك ثغرات في نظامنا التعليمي يجب مراجعتها وتحليلها ، فقد جرت عملية مراجعة شاملة للنظام التربوي المدرسي . فشكلت لجنة من كبار المختصين والمسؤولين في حقل التربية والتعليم ، وتدارست مختلف جوانب العملية التربوية لفترة تقارب العام ووضعت توصيات قيمة لتطوير النظام التربوي بحيث نركز على النوع كما نركز على الكم . وقد تلا ذلك ندوات متعددة بحثت في جوانب متخصصة في حقل التربية وارتباطه بمختلف قطاعات المجتمع ثم جاء المؤتمر التربوي الوطني ليتباحث في التوصيات والمقترحات على أعلى المستويات . وكان من النتائج الهامة التوجه الجاد لزيادة المرحلة الالزامية في التعليم الى فترة عشر سنوات . وسيتلقى الطالب خلال هذه المرحلة المعلومات والمهارات الاساسية وتترسخ لديه القيم الايجابية و بخاصة نحو العمل والاعتماد على النفس حيث ستتاح الفرصة للطلاب لاخذ مساقات مهنية تطلعهم على واقع الحياة العملية ، وتعطيهم فكرة عما يدور فيها . و بعد اكمال هذه المرحلة يستطيع الطالب دخول سوق العمل بعد حضور دورات تدريبية متخصصة او ان يلتحق بالدارسة لمدة سنتين بعد المرحلة الالزامية لتأهيله للتحضير للدارسة الجامعية .

أيها الاخوة ،

ما شك في أن مجتمعنا يواجه تحديات كبيرة يتطلب حلها جهوداً مستمرة واخلاصاً في العمل وصراحة مع النفس . ولنا من تجربتنا في الماضي خير درس ، حيث واجهتنا ظروف صعبة استطعنا بتكاتف الجهود التغلب عليها . لم تكن مسيرتنا سهلة ، ولم ننجح في كل ما هدفنا اليه ، ولكن المحصلة ايجابية ، والمهم هو التعلم من أخطائنا .

لذا ، فاننا واثقون من امكانية مواجهة هذه التحديات والعمل والتعلم سوية . آمل أن تقوموا وحسب اهتمامكم بالتعمق في دراسة وتحليل هذه الافكار الاولية . وإني على يقين بأن حماس الشباب المقترن بالتخطيط الموضوعي والعمل المخلص ، لكفيل بتحقيق انجازات ملموسة .

أيها الاخوة ،

آمل أن يكون هذا العرض الموجز قد بين عدداً من القضايا الرئيسية التي ستواجهنا في السنين القادمة . ومع ادراكنا لأهمية هذه القضايا فاننا واثقون بقدرتنا على حلها اذا ما تضافرت جهودنا وتابعنا معاجلة الامور بتحليل متزن وعقلانية متبصرة .

وفي الختام اتمنى لكم النجاح في حياتكم العملية المقبلة

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته ، ، ،

الاردن والوسطية

الوسطية موقف علمي عقلاني

محاضـــــرة

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي

كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية

عمان ١٩٨٧/١٠/٢٠

محاضـــرة حـــول

الاردن والوسطيـــة

الوسطيـــة موقـــف علمـــي عقلانـــي

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة الضباط ،

يسعدني ان التقي اليوم بهذه الصفوة الطيبة من ضباط جيش الحسين ، جيش الثورة العربية الكبرى ، الذين اقبلوا على الاستزادة من العلم العسكري في هذه الكلية ، خدمة للوطن ، ودفاعاً عن ترابه ، ومصالحه ، ومثله .

و يطيب لي أن أرحب ايضاً بالاخوة الضباط من ابناء الدول العربية الشقيقة والصديقة ، كما أحيي جهود القائمين على أمور هذه المؤسسة العسكرية لما يبذلونه من جهد في سبيل الارتقاء بالعلم العسكري في بلدنا خدمة لأمن المنطقة واستقرارها .

أيها الاخوة الضباط ،

أود أن اتحدث اليكم اليوم حول ما يعنيه مفهوم « الوسطية » ، ذلك المفهوم الذي تبنته القيادة الهاشمية في السابق وتبناه الاردن الحديث موجهاً لتفكيره وسياساته . وقبل ان ابدأ الحديث عن منهج الوسطية ، كما ترجمته القيادة الاردنية عملياً ، في المجالين الداخلي والخارجي ، أود ان أشير الى بعض العوامل التي أسهمت في بلورة هذا المهفوم .

يتوسط الاردن منطقة تتمتع بمكانه استراتيجية بارزة من حيث الموارد ، حالياً ، ومن حيث الامكانات مستقبلا . لذا كان هذا الجزء من العالم وما زال موضع تنافس شديد بين القوى الدولية . وفي الوقت نفسه فان الاردن يواجه بامكانياته المحدودة ، القوات الاسرائيلية

على أطول جبهة من جبهات الصراع العربي . ومن هنا فقد تعين على القرارات السياسية والعسكرية الاردنية ان تواجه ، في كل حالة ، أثر القرار الوطني ، وانعكاساته ، لا محلياً فحسب ، بل وعربياً وعالمياً .

اما من الناحية الاقتصادية فان الاردن يقع ، من ناحية أولى على مفترق الطرق الواصلة بين اجزاء العالم العربي ، وهو يعتمد أساساً في حياته الانتاجية على نوعية المواطن ، أعني الفرد ، المؤهل ، المنتج ، وذلك بتاثير محدودية عناصر الانتاج ، بشراً ، وموارد . كما أن ضيق وقصر شريطه الساحلي قد دفعه الى اقامة شبكة متقدمة من الطرق البرية التي تربطه بالدول المجاورة . من هنا لم يعد الاردن ، معقل الثورة العربية الكبرى ، مجرد مؤمن بسياسة الحدود العربية المفتوحة ، بل صارت سياسته قائمة على العمل المستمر من اجل تطبيق مبدأ حرية التجارة بعيداً عن الخلافات السياسية العربية .

وقد وجد هذا التوجه تطبيقه في اتفاقيات السوق العربية المشتركة ، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية ، والجماعية ، في اطار الجامعة العربية ، وحرية انتقال المواطن ، والعامل العربي بين الدول العربية ، تطبيقاً لمبدأ وحدة الامة ، وعملا على إزالة الفوارق في مستويات النمو بين شعوبها ، حين يشارك الكفؤ في بناء الاجزاء الاقل تقدماً .

إذا كان الموقع الجغرافي يثير من جهة أولى ، عدداً من التحديات أمام الاردن ، فانه يوفر له ، من جهة ثانية وفي الوقت نفسه بعض المزايا ، الامر الذي مكنه من لعب دور هام في مجال التنسيق الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة ، دون ان يضطر الى الدخول في تحالفات دولية او محاور اقليمية ضيقة .

و بناء على ما سبق فان مفهوم الوسطية ليس اختياراً لوسط حسابي كما في الرياضيات ، فنحن لا نتبنى موقفاً معيناً لانه يحتل نقطة متوسطة بين موقعين . ان الحقائق العلمية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية لا تقبل بهذا .

« الوسطية » في جوهرها موقف علمي ، عقلي ، يتمثل في عدم تبني منظور واحد ، جامد ، إزاء المواقف والاحداث المتباينة . إن كل منظور متطرف لا بد من ان يصطدم مع الواقع يوماً ما ، سواء أكان تطرفه الى هذه الجهة أم تلك .

لقد رسخ الحكماء في حضارات البحر الابيض المتوسط هذا المفهوم ، واتفق فلاسفة

اليونان والمسلمين على أصالة مفهوم الوسطية ، فالطعام والتدريب الرياضي متى كانا متوسطين ، حصلت بهما الصحة ، ومتى زالا عن التوسط والاعتدال أديا الى المرض . وكل فعل يزول عن الاعتدال والتوسط بالزيادة او بالنقصان لا يمكن ان يكون فعلا خلقياً .

لعلكم تلاحظون ان « الوسطية » في السياسة والاقتصاد ، كما الوسطية في الفكر ، موقف علمي .. عقلاني ، يتمثل في معرفة حقائق الموقف الذي يتعين علينا أن نفعل فيه ، وهدف فعلنا ، والزمان الذي يقع فيه الفعل ، ومكانه ، ومن يقوم بالعمل ، والافراد الذين ينصب عليهم ، ليأتي تحديدنا للفعل المتوسط على مقدار ما يلزم ، وما يحتمله كل عنصر من عنصر الموقف الذي نقدر فعلنا فيه .. ولما كانت المواقف متغيرة ، وكذلك الازمنة ، والامكنة ، والافراد ، فان الفعل الوسطي ليس فعلا واحداً بعينه دائماً ، بل هو فعل متوسط يتحدد بالاضافة الى عناصر الموقف .

ان من لا يعرف الواقع لا يستطيع ، بطبيعة الحال ، أن يقدر ما يلزم لتحريكه والفعل فيه ، كما ان الطبيب اذا لم يعرف المريض ، واحواله ، فانه يعجز عن وصف الجرعة المناسبة من الدواء له .

لعلي أثبت رسوخ مفهوم « الوسطية » في ثقافتنا بالاشارة الى وصفه تعالى للامة المسلمة بقوله : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس ... » كيف تكون الامة شاهدة على الناس ان لم تكن ملتصقة بالواقع ، لتدرك مواقف هذا الفريق وذاك ؟

ان الوسطية التي دعا اليها الاسلام ، هي التي عبر عنها لفظ القرآن الكريم بقوله : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً » (الاسراء ، الآية ٢٩) .

إن ثمن التطرف ضرر إجتماعي وآخر فردي . وقد وصف الله فريقاً من المتطرفين فقال : « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين » (الاسراء ، الآية ٢٧) . لقد وردت هاتان الآيتان في سورة الاسراء ، واذا التفتنا الى المعنى الروحي للاسراء ، أدركنا أنه ، في أعماقه ، انتقال بالامة من جهالة التطرف الى واقعية الوسطية .

إسمحوا لي الآن أن أحدثكم عن بعد آخر للوسطية ، هو البعد الايدولوجي بمفاهيمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد ارتبط وجود الاردن المعاصر برسالة النهضة العربية ، التي حملها قائد الثورة العربية الكبرى وجنودها ، في مطلع هذا القرن ، ومن ثم فان هذا البلد ، قيادة ، وشعباً ، هو الوريث الشرعي لمبادىء تلك الثورة ، والمسؤول الاول عن تطويرها ، وحملها الى آفاق متجددة أبداً ، لتظل رسالة حية أبد الدهر. لقد كانت هذه الثورة اول حديث بارز في تاريخنا الحديث .. وهو حدث شارك فيه العرب من مختلف أقطارهم ، على أساس وحدة هويتهم القومية ، وان هذه الهوية أشمل ، وأسبق ، في التصور والوجود ، من واقعهم القطري أو المذهبي . ومن هنا عنيت الثورة العربية الكبرى بالمحافظة على هذا الوعي القومي بعيداً عن أي تشنج حزبي أو طائفي أو اقليمي . شعارها قوله تعالى : « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » (سورة الحجرات) وقوله صلى الله عليه وسلم « كلكم لآدم » . فالناس يتفاضلون بعلمهم النافع لأمتهم ، وباخلاقهم ، فهذا من عملهم ، وعليه يحاسبون ويجازون ، لكنهم لا يتفاضلون بمواقعهم الجغرافية ، ومسقط رؤوسهم ، فالمكان ، كل المكان ، من خلق الله ، وليس من خلقهم ، ولا من فعلهم . وإنما يفخر المرء بما يفعل هو لا بما يفعل غيره .

واضح إذن أن الموقف الاجتماعي ، الاخلاقي للثورة العربية الكبرى هو الانعكاس الامين للحكمة الخالدة التي بثتها الديانات السماوية في هذه المنطقة . ومن ثم فان الوسطية الاجتماعية ، في الثورة العربية الكبرى ، لم تكن مراضاة لاحد ، ولا تسكينا لصراع قوى اجتماعية او سياسية ، بل كانت التصاقاً بالوقائع الثابتة والحقائق الصلبة ، وتعبيراً عن الالتزام الاخلاقي للانسان .

هكذا أيها الاخوة الضباط نشأ مفهوم الوسطية في بلدنا ، وثقافتنا العربية ــ الاسلامية ، ونهضتنا المعاصرة . وقد جهد الاردن الحديث بقيادة صاحب الجلالة الحسين في حمل رسالة الاجداد ، والعمل على ترجمة المحتوى الفكري لرسالة الثورة العربية الكبرى ، بطريقة عملية . لم يعد الاردن قلب المنطقة نقطة تفترق عندها الطرق ، بل النقطة التي تلتقي عندها ، مما اعطاه قيمة متميزة في العالم العربي ، وجعله حصناً منيعاً للقومية العربية ، الواعية ، العاملة على جمع شمل العرب ، وتوحيد صفوفهم ، ونموذجاً يحتذى في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ورائداً للعقلانية السياسية في هذا العالم المضطرب .

ايها الاخوة ،

اذا نظرنا الى شعوب الدول الكبرى اليوم ، وجدناها متعددة العروق ، والاجناس . واذا

عدنا بنظرنا الى عصورنا الذهبية ايام الدولة الاموية والدولة العباسية ، حيث كانت دولتنا هي الدولة الكبرى بلا منازع ، وجدنا الامة الاسلامية مؤلفة من شعوب مختلفة في العرق والجنس ، واللغة ، والتاريخ .. الخ . إن هذا التعدد مصدر خصب للابداع والتنافس ، ونموذج فريد للتفاعل العميق بين بني البشر ، و برهان قاطع على أن الوحدة الوطنية ليست مرهونة بوحدة العرق او الجنس ، بل بوحدة الهدف .

واذا كان التقدم الحضاري قد اقترن في الماضي والحاضر بالتعددية ، في كثير من بقاع الارض ، فان اخطر اعداء هذا النموذج الالهي الانساني هو التعصب ، الذي يثمر الفرقة ، ويخلّف ، و يولد الضعف والزوال . إن احوال المجتمع اللبناني ماضياً وحاضراً هي خير تعبير عما أريد قوله عن مزايا التعددية واخطار التعصب .

لقد استثمر الاردن عنصر التعددية في تكوينه السكاني ، وهو يعمل اليوم جاهداً من اجل صهر قيم الاجيال واهدافها في بوتقة الوطن الواحد .. الوطن الكريم ، المتقدم ، بعيداً عن العرق ، والجنس ، والمذهب ، واللسان . ان شعار هذا العمل قوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» . ومن هنا ، فان النظام التربوي سيقوم بدور هام في مجال تحقيق هذه الصياغة العصرية التي نامل أن تُدخلنا القرن القادم مزودين بعدة البقاء والتقدم .

أيها الاخوة الضباط ،

لا حاجة بي إلى الإفاضة في الحديث عن اخلاقية التعامل الاردني المؤسس على مفهوم الوسطية ، على المستوى العربي ، والاسلامي ، والعالمي ، فهي اخلاقية واضحة ، تتمثل في الاعتدال ، والعمل على تقريب وجهات النظر ، وايجاد أرضية قوامها الحقائق الصلبة ، لتلتقي فوقها الاطراف المختلفة .

إن الاردن لم يؤمن يوماً بالتطرف مبدءاً ، أو سياسة ، ولم يعتمد الصدام اسلوباً في التعامل الا للدفاع المشروع عن مصلحته القومية والوطنية . ولعل خير شاهد على هذا ، تضحيات الجيش العربي في نصرة القضية الفلسطينية ، وقوفاً الى جانب الاشقاء العرب ، مهما دنت أو بعدت مواقعهم ، ونحن مقتنعون بأن الاردن قد قام بواجبه العربي بكل اخلاص ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .

إنكم تعلمون أن الاردن قد سعى ، عربياً وعالمياً ، من أجل الحل السلمي العادل للقضية الفلسطينية . وقد مكنته سياسته المعتدلة ، والمؤسسة على الفهم العميق للحقائق المحلية ، والعربية ، والدولية ، من النجاح في دفع معظم الدول إلى تبني الرؤية الاردنية المتمثلة في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، بالاضافة الى جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، باعتباره الوسيلة الانسب للحل الحقيقي ، والدائم .

أيها الاخوة الضباط ،

طبق الاردن « الوسطية » في تعامله مع الاشقاء العرب . لقد آمنّا قيادةً ، وحكومة ، وشعباً ، برسالة الثورة العربية و وحدة العرب ، غير ان فشل المحاولات الوحدوية قد انتهى بناء إلى ضرورة انتهاج اسلوب علمي وعملي جديد ، فسرنا في طريق تدعيم « التعاون » و « التنسيق » بين الدول العربية ، مع احترام مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية أو المس بالنظام الاجتماعي والاقتصادي لأي منها . نحن نعتقد ان هذا الطريق اكثر قدرة على تحقيق الوحدة ذات يوم ، من أسلوب تصدير الثورات و بث الاضطرابات أو الانزواء والانعزال . كما نؤمن أنه طريق صحيح لتنمية الطاقة العربية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

وتزداد أهمية هذا الطريق في ضوء الفكرة القائلة إن نجاح التعاون بين دول هذه المنطقة يمهد الطريق أمام تعاون أخر بين إقليمنا العربي ، والاقاليم الاخرى في العالم ، على أساس من الاحترام المتبادل . لقد عمل الاردن إنطلاقاً من منهج الوسطية المدركة للوقائع ، على رأب الصدع ، في الكيان السياسي العربي . ومن ثم فقد أعاد سنة ١٩٨٤ علاقاته الدبلوماسية مع مصر ، ثم قام بتطبيع علاقاته مع سوريا سنة ١٩٨٥ ، ليمضي نحو تعزيز هذه العلاقات . واستمر في تأييده الثابت للعراق في حربه مع إيران ، ايماناً منا بما تنطوي عليه هذه الحرب ، من تهديد مباشر للامن العربي الشامل ، والهوية العربية والثقافية العربية الاسلامية .

وعلى هذا الاساس ، ولهذه الاغراض مجتمعة ، عمل الاردن على تنقية الاجواء العربية ، لمنح النظام العربي ثقلا في ميزان القوى . وقد نجحت مساعي صاحب الجلالة الحسين لعقد

مؤتمر قمة عربية في الشهر المقبل . و بالرغم من الصعوبات القائمة فأننا نأمل أن يتناول العرب قضاياهم ، بموضوعية ، وواقعية ، تمكنهم من لم الشعث ، وتوحيد الصفوف ، واستعادة احترام العالم لهم ولحقوقهم .

أيها الاخوة الضباط ،

إن الاردن يحرص ، في المجال الدولي ، على انتهاج سياسة متوازنة بين المعسكرين ، وقد عرف الآخرون عنه هذا . ومن ثم فانه ، بالرغم من العلاقة القوية القائمة بين الاردن والولايات المتحدة ، فقد رفض الاردن باصرار الدخول في معاهدة صلح منفرد على غرار اتفاقية كامب دافيد ، لحل القضية الفلسطينية ، وأصر على أن الصيغة التي ارتآها ... هي الصيغة المتمثلة في عقد المؤتمر الدولي وهي وحدها الصيغة الصحيحة والعملية . كما حرص الاردن في علاقاته مع الكتلتين الشرقية الغربية على انتهاج سياسة متوازنة قوامها الاحترام المتبادل ، والايمان العميق بمبدأ عدم الانحياز. ومن هنا عزز الاردن علاقاته في مختلف المجالات مع مجموعة الدول الاسلامية ، لتكون عوناً في انتهاجه طريق عدم الانحياز.

أيها الاخوة الضباط ،

إن الوحدة الحقيقية تبدأ بوحدة الفكر ، والحرب تبدأ في العقول قبل أن تبدأ في ساحات المعارك . وقد ترجم الاردن عملياً مفهوم « الوسطية » على المستوى الفكري ، بانشاء العديد من المؤسسات غير الرسمية ، كمنتدى الفكر العربي ، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) ، واللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية . وقد اصبحت هذه المؤسسات بمثابة قنوات للا تصال المستمر ، على المستوى العربي والعالمي . إن نظرة عاجلة الى الابحاث التي اشتغلت بها لكافية للدلالة على نهجنا ، فمن بين هذه الابحاث : الامن العربي ، والحوار الاسلامي المسيحي ، والحوار بين دول الجنوب .

أيها الاخوة ،

أرجو في نهاية هذا التعريف بمفهوم « الوسطية » ، والممارسة الاردنية له ، أن ألفت نظركم الى الآثار التي ترتبت على تمسك الاردن باعتداله ، وتوازن الرؤية لديه ، في وقت عجت فيه المنطقة بالتيارات المتطرفة . إن التقدير الذي يحظى به هذا النهج ، المتمثل في

الاعتدال ، والاتزان ، والانفتاح ، مع الحفاظ على الاصالة العربية الاسلامية والاعتزاز بها ، هو الدليل الواضح على التميز النوعي الهام الذي يؤديه هذا التصور العلمي في بلد شحيح الموارد كالاردن ، لكنه يقوم بدور يضاهي بفعاليته ما تقوم به دول اكبر حجماً ، واعظم موارد ، واكثر سكاناً .

وفقكم الله لما فيه خير أمتكم ووطنكم ، إنه لنعم المولى ، ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

فـــي افتتـــاح

المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام

عمان ٢٤ ــ ٢٩ تشرين اول ١٩٨٧

المؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها العلماء الاجلاء ،

أيها الاخوة الافاضل ،

أحييكم أطيب تحية ، وأرحب بكم في بلدكم الاردن وفي رحاب الجامعة الاردنية أجمل ترحيب ، ونحن نفتتح أعمال الندوة الثالثة والاخيرة من ندوات المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ، التي تتناولون فيها بالبحث والتمحيص تاريخ بلاد الشام في العهد الاموي ، بعد أن استعرضت الندوة السابقة تاريخ الفتح الاسلامي لهذه البلاد ، و بينت المراحل المبكرة لدخول العنصر العربي الى بلاد الشام واستقراره فيها ، كما بيَّنت فضل الرسالة الاسلامية الخالدة في بلورة الهوية الحضارية للعنصر العربي في هذه البلاد بعد أن صهرت في بوتقة حضارة الاسلام المضيئة .

أيها الاخوة والاخوات ،

إنطلاقاً من إدراكنا لأهمية مؤتمركم هذا ، ولما ستخلصون إليه من نتائج وتوصيات ، غايتكم فيها الحقيقة المنزهة عن الميل والهوى ، وأسلوبكم فيها البحث العلمي المتزن الرصين ، فقد حرصنا في المملكة الاردنية الهاشمية على العناية بكتابة التاريخ العربي الاسلامي على قائدة من التخطيط والتدقيق فها هو جلالة الحسين يقترح على إخوته زعماء العالمين العربي والاسلامي في مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في الكويت « قيام مؤرخين

مسلمين ثقاة ، بكتابة تاريخ المسلمين المشترك ، مما يعكس الروح الحقيقية للاسلام القائمة على الحب والسلام والعلم والايمان» ... و يعلن جلالته على المؤتمرين أن أفضل سبيل لتوثيق عرى التفاهم والتعاون والانسجام بين أجيال المسلمين القادمة هو في تأليف كتب على هذا الجانب المضيء في التاريخ الاسلامي المشترك ، في منأى عن الجوانب التي من شأنها أن تثير البغضاء والكراهية بين الشعوب الاسلامية ، إذ أن هدفنا كتجمع اسلامي منظم ينبغي ألا يقتصر على حماية مسلمي اليوم ، بل أيضاً حماية الاجيال المسلمة المقبلة من مترسبات أخطاء الماضي والحاضر .

إننا نؤمن بأننا أمة عريقة ذات عقيدة ، وأن لنا دوراً بارزاً ومستمراً في الانجازات الحضارية لنا ولغيرنا من أبناء الامم الاخرى ، ولذلك يؤلمنا أن نشهد ظاهرة التجزئة في كتابة التاريخ تتفشى على الساحتين العربية والاسلامية . وإنطلاقاً من إيماننا بامتنا و بدورنا الحضاري ، وتجاوزاً لظاهرة التجزئة في كتابة التاريخ كانت الدعوة في البداية لكتابة تاريخ بلاد الشام بالتعاون ما بين الجامعة الاردنية وجامعة الاردنية وجامعة دمشق وجامعة اليرموك ، حيث حُشدت كل الطاقات العلمية التي تتميز باخلاصها للعلم والحقيقة للنهوض بهذا العمل الكبير ، وقد حظي المؤتمر منذ أن كان فكرة في الاذهان برعاية الحسين وعنايته وتوجيهه فتم تحديد الهدف و بدأنا بتوفير أسباب النجاح لتحقيق الهدف ، وتمكنا بالعمل الجاد المخلص الدؤوب من توفير البنية التحتية اللازمة التي تتمثل فيما يلي :

أولا : إنشاء مركز لجمع المخطوطات والوثائق والسجلات والدفاتر المتعلقة ببلاد الشام والبلاد العربية بشكل عام ، وقطعنا شوطاً كبيراً في هذا المضمار .

ثانياً : إتاحة الفرصة لباحثينا للاطلاع على ما يُكتب حول تاريخ هذه البلاد في الخارج ، وذلك بتوفير ما تم طبعه ونشره هناك عن العرب والاسلام والمسلمين وأمصارهم .

ثالثاً : مسح مصادر التاريخ المحلية وتجميعها من وثائق ومذكرات وأوراق شخصية وروايات شفوية .

رابعاً : نشر نتائج البحوث التي نتوصل اليها في المجلاّت العلمية المتخصصة والمحكمة وفي الدوريات ذات المستوى الثقافي المتميز من أجل إيصال الفائدة الى قاعدة ارحب ضمن إطار المملكة والبلاد العربية والعالم أجمع .

كما أن إهتمامنا برفد مؤتمر تاريخ بلاد الشام بالحقيقة العلمية دعانا الى توفير فرصة اللقاء والتآلف العلمي ما بين المختصين في علم الاثار والحفريات والنقود والنميات فعمدنا الى تشكيل لجنة من المختصين من الاردن ومن الخارج ، من أجل العناية بتاريخ الاردن في مختلف الحقب التاريخية منذ أقدم العصور، وقد عقدت هذه اللجنة عدداً من ندواتها خارج الاردن ، وذلك للتوفيق ما بين الانجاز المحلي العلمي والخبرة الدولية ، ولتعميم الفائدة فقد قُيمت البحوث المقدمة وتمت طباعتها ونشرها وتوزيعها لتشكل رافداً مهماً من روافد التاريخ الوطني .

و يأتي إهتمامنا بدراسة التاريخ المحلي على مستوى الاردن من قناعاتنا بأنه لا يمكن دراسة التاريخ العربي الاسلامي عن طريق دراسة المؤسسات الكبيرة فقط ، بل لا بد من التوجه للعناية بالتاريخ المحلي والوطني ضمن فهم يقوم على مسلمة أننا جزء من تاريخ أمة وأننا أهل عقيدة ورسالة هي رسالة الاسلام والعروبة .

ولأن الاردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية وهو منها بمثابة القلب ، ولانه وريث النهضة العربية الكبرى ، فقد أتاح لعلماء الامة وفقهائها ومفكريها وكتابها وفنانيها أن يجتمعوا في منبر حر مسؤول أسسه باسم منتدى الفكر العربي ، وأصبحت لقاءات العلماء والمفكرين تمثل مرحلة من مراحل النضوج الفكري على المستوى الوطني بكامله وكثيراً ما يتعذر على علماء الأمة ومثقفيها أن يجتمعوا في رحاب الوطن العربي في هذا الزمن الصعب لذلك فتح الاردن أبوابه لاستقبال النخبة من الوطن العربي .

وإيماناً من الاردن بحقيقة إنتمائه الاسلامي و بدوره ومسؤوليته تجاه أمته الاسلامية وقضاياها وطموحاتها جاءت فكرة إنشاء مجمعٍ لبحوث الحضارة الاسلامية أسميناه مؤسسة «آل البيت» التي أصبحت نقطة جذب والتقاء وتآلف للعلماء المسلمين يفيئون إليها كل عام من أنحاء المعمورة من أجل اللقاء والتعارف والتحاور والتفكير المشترك في حاضر أمتنا الاسلامية وماضيها ومستقبلها .

وهكذا و بفضل رعاية الحسين أصبحت المؤسسات الفكرية والعلمية في الاردن من جامعات وغيرها نقاط جمع وجذب وتآلف وتعارف بين العناصر الفاعلة والمنفعلة التي تتولى كتابة التاريخ وصناعة المسيرة الحضارية لهذه الامة . واصبحت عمان داراً للخير تجمع بين

أهل الفكر والعلم والادب والاختصاص في مختلف الحقول والميادين ، تتآلف نفوسهم وتتجانس طرق تفكيرهم وتجمع طاقاتهم لتوجَّه لخدمة هذه الامة .

وقد امتدت اهتمامات جلالة القائد لتشمل الاجيال الناشئة وابناءنا من مختلف مراحل التكوين التعليمي فأسند إليَّ تأليف لجنة مستقلة من المفكرين والمؤرخين المرموقين ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الاردن المعاصر في اطار تاريخ أمته العربية ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها ، ولا يقصد إلا وجه الحق ، وتُستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة ، الى جمهرة المثقفين ، إلى كبار المتخصصين .

ولقد أشرفنا على مراجعة كاملة ودقيقة وشاملة لتجربتنا التربوية في المملكة توجت بمؤتمر للعملية التربوية افتتحه جلالة الملك الحسين بتوجيه ملكي يشخص المشاكل و يضع الحلول ، وقد رأينا أن الحاجة ماسة لصياغة مناهج للعلوم الاجتماعية والتربوية تأخذ بعين الاعتبار انجازات الامة وتستوعب تطلعاتها ، ومن هنا فاننا نتطلع الى أعمالكم و بحوثكم ومداولاتكم من خلال هذه الندوة وما سبقها ، وما سيتلوها من ندوات على أنها تمثل المعين الغزير لصياغة المنهاج الجديد و بنائه على أسس جديدة وسليمة .

وما دمنا في الحديث عن المنهاج فانه لم يغرب عن بالنا ما تعرضت له مناهج الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان من تحريف ، كما أننا ندرك مقدار التحدي الموجه للهوية الحضارية العربية الاسلامية لفلسطين العزيزة ومحاولات العدو الدائبة لتغيير الاسماء والمعالم ، وتشويه الشخصية التاريخية لامتنا وعقيدتنا في فلسطين ، وعليه فاننا نرى أن الواجب والمسؤولية تصبحان فرض عين على كل واحد منا للتصدي لكل هذه المحاولات بالعلوم الموضوعية ، وعلى رأسها التاريخ الذي يتسلح به العدو من أجل إنكار حقنا فيما يدعيه من دعاوى تاريخية . فتحية خالصة من على هذا المنبر الى الجامعات والمعاهد والمدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتحية الى أهلنا الصامدين هناك في وجه الاطماع الحاقدة والممارسات الارهابية الهادفة الى تفريغ الارض من أهلها الشرعيين .

أيها العلماء الافاضل ،

إن إجتماعنا اليوم هو وفاء لمسؤوليتنا تجاه تاريخ أمتنا العربية الاسلامية في الحفاظ عليه

والدفاع عنه وإصرارنا على حشد كل الطاقات العلمية من أجل معالجته وكتابته بطريقة موضوعية دون تحيز أو تعصب . وفي هذا المضمار لا بد لي أن أشير إلى ظاهرة هامة في القرون الاسلامية الاولى من تاريخنا يجب التركيز عليها وهي ظاهرة التفاعل الحضاري ــ ظاهرة الانفتاح العربي آنذاك على كل ما وجدوه في العالم المحيط بهم من معرفة وفكر وتراث . وما أن نجح العرب المسلمون في استيعاب كل ذلك والتكيف معه حتى انطلقوا إلى بناء حضارة جديدة سباقة أغنت العالم لمدة قرون طويلة .

أيها الحفل الكريم ،

وما تاريخ بلاد الشام من هذه الناحية الا مثال لقصة الحوار الحضاري بين الامم والشعوب يرمز الى الاصالة من جهة والى الانفتاح من جهة أخرى . هذه الظاهرة عميقة في وجودنا عمق البتراء في جذور هذا البلد . لذلك فانني أدعو في ختام كلمتي هذه الى إقامة جمعيات صداقة لمؤتمر بلاد الشام في الدول الشقيقة والصديقة ، والى العناية بنشر النصوص وترجمة الامهات من الدراسات حول تاريخ بلاد الشام باللغات الاجنبية الى اللغة العربية ، والى اعداد الاطالس التاريخية والمعاجم الجغرافية والتاريخية لبلاد الشام مع فهرسة المواقع الاثرية والمزارات والاضرحة . والى توجيه طلاب الدراسات العليا نحو تاريخ هذه البلاد ، و يسعد الاردن أن يرحب بطلاب الجامعات الشقيقة والصديقة الراغبين في دراسة تاريخ هذه البلاد .

أيها الاخوة الكرام ،

أبارك لكم جهودكم في خدمة العلم والحقيقة والتاريخ ، وأرجو الله أن يكون التوفيق حليفكم في مساعيكم النبيلة الخيرة .

وفقكم الله وسدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته ،

محاضـــــرة
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

الاقتصاد الاردني الواقع والتحديات

في كلية الحرب الملكية

عمان

١٨ تشرين ثاني ١٩٨٧

في كلية الحرب الملكية
الاقتصاد الاردني الواقع والتحديات

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة الضباط ،

أود في بداية حديثي أن أعبر لكم عن غبطتي وسعادتي الكبيرتين ، للقائي معكم اليوم . لقد تطورت العلوم العسكرية وتعمقت واتسع ن طاقها ، ولذلك جاء إنشاء كلية الحرب الملكية لتمثل واحدة من الركائز العلمية الاساسية ، ولتلعب دوراً هاماً كحلقة متقدمة على طريق تطو ير وتحديث قواتنا المسلحة من خلال اتاحة الفرصة للبحث وتنمية المنهجية العلمية في التعامل مع المستجدات في هذا المجال ، والتواصل معها . ومما يزيد من سعادتي أن لقائي بهذه النخبة المتميزة من الضباط الاكفاء والمدربين قد أصبح تقليداً سنو ياً متكرراً نتبادل من خلاله الرأي والتخيل المتعمق لما يدور حولنا من احداث وما نواجهه من تحديات .

في حديثي اليوم معكم ، ساستعرض سريعاً أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاردن اليوم ، والتحديات التي يواجهها ، ومن ثم الابعاد المحلية والعربية والدولية لتحركنا لمواجهة هذه التطورات واستنباط الحلول لما يواجهنا من تحديات .

وكما تعلمون فان العالم يشهد الآن هزات اقتصادية وعدم استقرار لم يشهد مثيل لها منذ مطلع الثلا تينات عندما تمخض انهيار الاسواق المالية عام ١٩٢٩ عن تدهور اقتصادي لم تتخلص الدول الصناعية من آثاره الا بنشوب الحرب العالمية الثانية . لقد جاء الانهيار الاخير في الاسواق المالية العالمية سريعاً في اعقاب الاجتماع السنوي للبنك الدولي في واشنطن في أواخر ايلول الماضي . ومن المؤسف ان الحاجة لمزيد من التعاون والتنسيق

الدوليين في مواجهة القضايا الاقتصادية الرئيسية التي تجابه العالم كانت القضية الاساسية في اجتماعات واشنطن . إن الا تهامات المضادة توجه الان علناً فيما بين الدول الصناعية الرئيسية حول المسؤولية عن الاضطرابات المالية الاخيرة . وفي الوقت الذي نضع فيه دول اوروبا الغربية اللوم على سوء ادارة الاقتصاد الاميركي ، فان الاميركيين ينتقدون سياسات الدول الاخرى مثل المانيا الغربية واليابان و يتهمونها بانها كانت وراء كارثة اسواق المال العالمية في تشرين أول الماضي . إن المشكلات المريرة الثلاث التي تصدرت جدول أعمال اجتماعات البنك الدولي والمتمثلة في الديون الخارجية ، وعدم استقرار اسعار الصرف ، والعجز التجاري قد أُتبعت بمشكلة رابعة تمثلت بازمة اسواق ا لمال العالمية .

ولعله من نافلة القول ، الاشارة الى أن الامن الاقتصادي والامن العسكري والامن السياسي والامن الاجتماعي تمثل في مجموعها عناصر اساسية لمفهوم الامن الشامل ، تتفاعل بعضها مع البعض الاخر ، تؤثر وتتأثر به . والاقتصاد القومي الديناميكي المتحرك الذي يسعى لاحكام عناصر بنيته ، يمثل احد اهم دعائم الاستقرار للامة ، و يعزز كلمتها ويخدم اهدافها وتطلعاتها في سائر المجالات محلياً ودولياً .

تقتضي المنهجية العلمية دراسة الواقع وتحليله ومحاولة فهم كافة ابعاده واتجاهاته استناداً الى فهمنا واستيعابنا للماضي ، بناء على ما يتوفر من معلومات وشواهد ، و يتيح لنا ذلك كله تحديد البدائل المتاحة للمستقبل واختيار الافضل منها . وفي هذا السياق ، اقول ان المستجدات الاقتصادية والتحديات التي نواجهها اليوم ، تكمن جذورها والى حد كبير فيما واجهناه في الماضي . ولذلك أنطلق في تحليل الاتجاهات الاقتصادية والمؤثرات عليها منذ مطلع السبعينات ، ولعل السبب في هذا التوقيت ، اعتقادي المؤكد بان الاحداث التي بدأت في تلك الفترة ، والعناصر المؤثرة التي تغيرت وتبدلت أحدثت تفاعلات واسعة النطاق على مستوى المنطقة والعالم ، هي الى حد كبير ذات العناصر التي تؤثر في المرحلة الاقتصادية الحالية ولكن باتجاه مغاير ومعاكس لما تم في الفترة الاولى .

فالفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ ، على قصرها نسبياً ، إلا انها شهدت احداثاً اقتصادية كبيرة ، فخلال تلك الفترة ، التي شهدت ازدياد معدلات البطالة ، والركود الاقتصادي وزعزعة الثقة في الاقتصاد الاردني بعد حرب ١٩٦٧ ، قمنا بتنفيذ خطة التنمية الثلاثية ، والتي جاءت خطة تصحيحية تقويمية هدفت الى اعادة الثقة بالاقتصاد الاردني ، وخلق نحو (٧٠)

الف فرصة عمل . وقد نجحت الخطة في تحقيق اهدافها من خلال انفاق رقم متواضع بارقام اليوم بلغ نحو ١٧٩ مليون دينار ، وحققت معدل نمو قدره ٥,٧٪ سنوياً . ولكن بنفس الوقت حصلت تغيرات كبيرة اثناء ذلك خارجة عن ارادة الاردن ، واثرت في تكوينه الاقتصادي ، بقيت بعض اثارها معنا حتى اليوم .

ففي عام ١٩٧٣ ، كما تعلمون ، قامت حرب رمضان (اكتوبر ١٩٧٣) ، وتبعها ارتفاع كبير في اسعار النفط وبذلك دخلت المنطقة العربية في حقبة النفط . وقد جاءت الآثار السلبية سريعاً متمثلة بارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت لاول مرة في تاريخ الاردن الى ٢٠٪ ، ١٧٪ ، عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالي . ومما زاد من آثار الفجوة التضخمية اثناء تلك الفترة ازدياد حركة المضاربة على الاراضي والتي لم تكن مقصورة على اصحاب الودائع ، بل دفعت هوامش الربح المتوقعة العالية الى الاقتراض من البنوك للمضاربة ، فزاد الائتمان المصرفي ونشطت حركة البناء . وبالرغم من زيادة المستوردات في تلك الفترة بصورة كبيرة تجاوزت ٢٠٪ في العام ، الا ان استجابة العرض كانت اقل من الزيادة في الطلب .

وحيث اننا في هذا البلد جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، نؤثر فيه ، ونتاثر بما يجري فيه ، فقد ازداد الطلب على الايدي العاملة الاردنية لتأدية دورها في تنمية المنطقة العربية في الخليج ، التي دخلت بدورها بعملية تنموية سريعة جداً لما توفر لها من فوائض نفطية عالية ، تمكنت من استيعاب قدر منها لاستكمال بنيتها الاقتصادية . وكان من نتائج ذلك ، ان بدات تظهر بوادر نقص في الكفاءات الاردنية المدربة في السوق المحلي . وقد استجاب النظام التعليمي لهذه التغيرات سريعاً ، فازداد استيعاب الجامعة الاردنية ، وانشئت جامعة اليرموك ، كما بدأت كليات المجتمع بالظهور تباعاً لتخرّج شباباً وشابات لمقابلة احتياجات السوقين المحلي والعربي . كما بدأت الحكومة من ناحية اخرى بتبني سياسة دعم اصحاب الدخول المنخفضة ولا سيما الموظفين ، وانشئت وزارة التموين لتتولى توفير بعض السلع الضرورية ، وتحديد اسعار بعض السلع الاخرى وتمت الموافقة على انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية .

وقد جاءت خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ للتعبير عن طموحاتنا في النمو وتطوير البنية التحتية ، وبناء وتوسيع الصناعات التعدينية الكبيرة كالفوسفات

والبوتاس والاسمنت والاسمدة .

وقد بدا واضحاً ان تدفق العملات الاجنبية الى الاردن من المساعدات والقروض قد ارتفع ارتفاعاً واضحاً ، ونمت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بصورة كبيرة حتى قاربت الالف مليون دولار عام ١٩٨٠ ، كما ان حجم المساعدات العربية الرسمية قد ازداد خاصة بعد مؤتمر بغداد ، مع ان بعض الدول العربية الشقيقة لم تفِ بالتزاماتها في ذلك الحين . وقد ساهم ذلك كله في ارتفاع حجم احتياطات المملكة من الذهب والعملة الصعبة ، وحقق ميزان المدفوعات وفراً قدره ١١١ مليون دينار عام ١٩٨٠ بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري . كما ارتفع الدخل القومي والاستهلاك ، وارتفعت اسعار الاراضي وشهدت تلك الفترة بداية حركة استثمارية واسعة في مجال العقارت والاسكان .

وأما في سوق العمل ، فقد نشط الطلب على الايدي العاملة الاردنية محلياً بسبب تحرك الطلب بشكل كبير ، وبسبب ضيق قاعدة سوق العمل الاردنية ، فقد بدأت الاجور في الارتفاع . وبدا واضحاً ان العرض في سوق العمل كان عاجزاً عن مواجهة الطلب ، لدرجة ان ديوان الموظفين الذي كان يشهد صفوفاً من الباحثين عن عمل في فترة سابقة ، اصبح غير قادر على تأمين احتياجات القطاع العام من الكفاءات المطلوبة . وبذلك ، فُتح سوق العمل لاستقطاب العمالة الوافدة لملء الفراغ ، الامر الذي جعل الاردن لاول مرة دولة مستقبلة للقوى العاملة اضافة لكونها دولة مصدرة وهو من الاوضاع الفريدة التي وجدنا انفسنا فيها .

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانيات ، بدت واضحاً ضرورة تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة التحديات التي بدأت ترمي بظلالها على الوطن العربي باكمله . وبذلت جهود حثيثة تكللت بالتئام شمل الامة من خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ . وكان هذا المؤتمر اقتصادياً بصورة اساسية ، برز منه تفاؤلا كبيراً بفتح صفحة جديدة في التكامل الاقتصادي العربي ، ولكن الاحداث التي تلت ذلك لم تكن بمستوى الامال .

فقد بدأت مجريات الحرب العراقية ــ الايرانية تاخذ ابعاداً خطيرة اثرت على المناخ الاقتصادي المتفائل . واصبح سوق النفط سوقاً للمشتري يحدد كمياته واسعاره . فانخفضت اسعار النفط بصورة كبيرة جداً ، أملت على بعض دول الخليج العربي ان تعيد النظر في حجم مساعداتها العربية . وقطعت بعض الدول العربية الشقيقة مساعداتها المنتظمة

للاردن ولم يستمر بالدفع بشكل منتظم سوى المملكة العربية السعودية ، في حين قلصت الكويت مساعداتها بقرار برلماني بنسبة ٤٠٪ . ومع مطلع عام ١٩٨٣ ، بدأ الطلب على الايدي العاملة الاردنية بالانحسار، ولقي العمال الاردنيون منافسة حادة من العمال الوافدين من دول اخرى كثيفة السكان والفائضة بالقوى العاملة . كما برزت منافسه لبعض منتجاتنا خاصة الزراعية من دول بدأت تصل لاسواق الخليج مثل تركيا . و بدأت دول الخليج العربي بتقليص حجم إنفاقها الاستثماري مما ينتج عن تقليص حجم النشاط الاقتصادي في المنطقة بصورة عامة .

وقد جاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ في مرحلة تميزت بكونها مرحلة التكيف مع الاوضاع الاقتصادية المستجدة . وكانت مع ذلك خطة طموحة جداً ، فقد حددت حجم الانفاق بحوالي ٣ الاف مليون دينار، وسعت لتحقيق معدلات نمو سنوية بلغت ١٢٪ . الا ان الامور مع بدايات عام ١٩٨٣ بدأت تأخذ منعطفات جديدة ، و بذلك كانت المعدلات المتحققة اقل بكثير من المعدلات المستهدفة ، ولم تتجاوز ٦٪ سنوياً .

وقد بدا واضحاً ان العناصر الاقتصادية التي لعبت في منتصف السبعينات دوراً ايجابياً في تسريع عملية التنمية ، هي ذات العوامل التي تؤثر سلبياً مع مطلع الثمانينات . ولذلك جاءت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ لتكون اكثر ادراكاً للتحديات والمصاعب التي تواجه الاقتصاد الاردني ببعديها الداخلي والخارجي .

وضمن هذا المنظور، كان من الواجب علينا في الاردن ان نكون اكثر اعتماداً على انفسنا من خلال تبني السياسات الداخلية الصحيحة التي تمكننا من التغلب على الدورات الاقتصادية التي يواجهها اقتصادنا من جهة ، وعن طريق تطوير ميزاتنا النسبية واطلاقها لتأخذ ابعادها الحقيقية المتكاملة من اجل تحقيق توازن مستقر في علاقتنا الاقتصادية مع الدول الاخرى من ناحية اخرى . وسيتطلب ذلك اطلاق مبادرات اقتصادية جديدة ، داخلياً وخارجياً ، ساتطرق اليها في حديثي بعد قليل .

وحتى نكون على بينة من هذه المبادرات ، ارى ان نقف قليلا عند اهم التحديات التي تواجهنا في الوقت الحاضر بما يعيننا على تفهمها ومواجهتها ، ويحسن بنا ان نتذكر ما يلي :

اولا : ان اسعار اهم صادراتنا الاساسية كانت ولفترة طويلة في هبوط مستمر، في الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار بعض المواد الاولية والوسيطة اللازمة في بعض

صناعاتنا الكبرى وعلى نحو لم يكن متوقعاً . كما ان تصدير السلع الاردنية المصنعة اصبح اكثر صعوبة نتيجة لتردي الاوضاع في اسواقها التقليدية من جهة ومنافسة مصدرين جدد في تلك الاسواق ، واصرار العديد من الدول على المقايضة والحصول على تسهيلات في الدفع .

ثانياً : ان مستويات الدعم المالي العربي شهدت تراجعاً ملحوظاً عن مطلع الثمانينات وعقب مؤتمر بغداد . وفي الوقت الذي لا زالت فيه بعض الدول الشقيقة تفي بالتزاماتها التي أقرت في مؤتمر بغداد ، توقفت دول اخرى عن دفع هذه الالتزامات .

وفي ضوء استقرار اسعار النفط ، فمن الممكن في افضل الاحوال ان تبقى مستويات الدعم في المدى المنظور عند حدودها الحالية .

ثالثاً : كذلك فقد اصبح الحصول على قروض تنموية بشروط ميسرة من المؤسسات الدولية امراً اكثر صعوبة ، ومرد ذلك أن ارتفاع معدل الدخل في الاردن لا يؤهله للحصول على شروط سهلة ، وكأنّ الاردن يُعاقب على نجاحاته التي حققها بالاضافة الى أن العالم يتجه الان لمعالجة مشاكل المديونية الكبيرة والاردن لا يقع ضمن هذه الدول المدينة . ولعل ذلك في حد ذاته يزيد من حجم التحديات التي تواجهنا .

رابعاً : ان النظر الى المستقبل القريب والتحديات التي تواجهنا تحتم علينا تبني سياسات اقتصادية دقيقة تدخل في مجال فرز الاولويات والبدائل والمفاضلة بينها . واصبح واضحاً أن الاستثمار في اي مجال جديد لا بد له أن يكون مبرَّراً مالياً واقتصادياً واجتماعياً قبل الولوج فيه لا سيما وان ضعف المردود في اي من هذه الاستثمارات يزيد من كلفته مستقبلا وعلى حساب اولويات اخرى . وحيث ان البدائل المتاحة تتضمن الحصول على قروض تجارية مكلفة وقصيرة مدة سدادها ، فيتطلب ذلك التعامل معها بحذر شديد كما فعلنا دائماً .

خامساً : ان الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية النفطية الشقيقة لن تتيح لها في المدى المنظور زيادة الطلب على القوى العاملة . وهذا بالطبع يؤثر علينا باتجاهين : الاول ، يتعلق بتحديد حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، وثانياً ، عدم وجود مجال لفرص عمل جديدة لابنائنا هناك .

سادساً : ان ظروف عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والناجمة عن استمرار الحرب العراقية ــ الايرانية وما تبعها من تطورات في منطقة الخليج العربي ، والحرب اللبنانية وانعكاساتها السلبية الخارجية ، وظروف الاحتلال الاسرائيلي للمناطق العربية المحتلة الذي لا يشكل العقبة الكبرى امام محاولات احلال السلام في المنطقة فحسب ، بل يضيف على الاقتصاد الاردني اعباء جديدة لدعم صمود الاهل في الوطن المحتل . كل ذلك يدعونا الى ان نكون دائماً مستعدين لكافة الاحتمالات وتلزمنا بمزيد من التضحيات .

سابعاً : ان استمرار ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي التي يواجهها العالم ستعكس سلبياً في نهاية الامر على مسيرة الدول النامية بما في ذلك الاردن . ان حدة التنافر ، لا بل المجابهة الاقتصادية تزداد يوماً بعد يوم فيما بين المحاور الاقتصادية العالمية الثلاثة التي تشكلها الولايات المتحدة الامريكية ــ دول المجموعة الاوروبية ــ اليابان . كل هذه المستجدات على الساحة العالمية تضيف بعدا جديداً وهاماً يتوجب على المخطط وصانع القرار في الاردن اخذه بالحسبان في رسم الاستراتيجيات وتقرير الاولويات . فعلى سبيل المثال ، ان ظهور اليابان كقوة اقتصادية كبرى لا بد وان ينتج عنه دور سياسي عالمي لليابان . وعندما نتذكر بان سياسة اليابان ليست مبنية على تطوير قدرة عسكرية عالمية موازية لقدرتها الاقتصادية ، يتبين لنا بان هنالك بعدا هاماً وايجابياً يجب التعامل معه في مجال التعاون المستقبلي بين اليابان والدول النامية .

ثامناً : ان الاردن دولة صغيرة الحجم نسبياً ولا تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة ، ولذلك فان التحول في خريطة تقسيم العمل الدولية لن يكون في صالحها . حيث اصبحت فيها الدول الصناعية الكبرى تنقل استثمارتها وتكنولوجيتها الى الدول التي تتمتع ببعد سكاني كبير وقوى عاملة مدربة ورخيصة التكاليف . ولذلك فان على الاردن ان تستفيد من قواها العاملة المؤهلة تاهيلا عالياً بحيث تصبح مركز خدمات علمي وتكنولوجي متطور . ولعل ذلك بدوره يتطلب مرحلة اكثر تقدماً من التعاون الاقليمي والتعاون مع المنظومات الاقتصادية في الدول المتقدمة . كما يتطلب ذلك نمطاً جديداً من تحرير الاقتصاد الاردني من القيود الادارية والجمركية والاستثمارية ، وتبني سياسات تدريبية تاهيلية متقدمة وسياسة

تعليمية حديثة تسهم اسهاماً فاعلا في تهيئة واعادة تدريب القوى البشرية لتواكب هذا التوجه .

ان هذه التحديات الخارجية تؤثر تأثيراً مباشراً على مسار الاقتصاد الاردني ، وتتفاعل مع التحديات الداخلية التي تواجهنا . ولا تأتي هذه التحديات فرادى ، بل تتداخل ، تتأثر وتؤثر ببعضها البعض بصورة ديناميكية متحركة . ويمكن ان استعرض هنا بعضاً من أهم هذه التحديات الداخلية :

١ ــ **الخلل الهيكلي في سوق العمل :** يرتبط هذا الخلل بشكل واضح بالتركيب الديمغرافي من جهة و بالنظام التعليمي من جهة اخرى . لا تتجاوز نسبة المشاركة في سوق العمل ٢٢٪ من مجموع السكان ، ومرد ذلك اساساً كون المجتمع الاردني مجتمعاً فتياً اذ تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشرة نحو ٥٠٪ من السكان ، كما ان مساهمة المرأة في القوى العاملة لم تتجاوز ١٣٪ ، بالاضافة الى ان النسبة العظمى ممن هم في الفئة العمرية ١٤ ــ ٢٤ ما زالت على مقاعد الدراسة . و يبلغ عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة نحو مليون طالب يشكلون نحو ٣٧٪ من مجموع السكان في الضفة الشرقية ، بالاضافة الى نحو ٦٥ الف طالب يتابعون تعليمهم العالي .

ان البنية السكانية والاستمرار في الاقبال على التعليم بعد الثانوي قد رفعت من نسبة الجامعيين في القوى العاملة لتشكل ما نسبته ٨٪ عام ١٩٨٥ .

واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية سوف تتضاعف هذه النسبة لتصل الى ١٦٪ وهي من اعلى النسب في العالم . و يكفي هنا ان اشير الى ان بلداً كالاردن بعدد سكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة لديه نحو ١٨,٠٥٠ مهندساً ونحو ٣,٤٥٠ طبيباً عام ١٩٨٦ .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان حجم القوى العاملة يزداد حالياً بمعدل سنوي يبلغ ٦٪ في الوقت الذي يصبح من المتوقع ان يبلغ فيه معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي ٣ ــ ٥٪ خلال السنوات الخمس القادمة ، لوجدنا ان الاقتصاد الاردني لن يستطيع استيعاب القادمين الجدد الى سوق العمل اذا بقيت نفس الاتجاهات التعليمية سائدة . و بالتالي يبقى شبح البطالة مخيماً على اوضاعنا الاقتصادية .

ونجد في الوقت نفسه نقصاً كبيراً في القوى العاملة اللازمة بما يتيح استيعاب نحو ١٢٠ الفاً من القوى العاملة الوافدة .

٢ ــ **تحسين الانتاجية :** ان الاقتصاد الاردني بامس الحاجة الى تحسين انتاجيته بما يتيح له ان يكون اقدر على المنافسة في اسواق التصدير ، وفي توزيع المكاسب الاقتصادية بما يتناسب مع الجهد المبذول في الانتاج . فمن الملاحظ ان الاسعار التي ارتفعت في سنوات الطفرة ، بالرغم من التدخل الحكومي و باساليب مختلفة لكبح جماحها تبدي عناداً في اتجاه الهبوط في سنوات التراجع الاقتصادي ، الامر الذي يزيد من كلفة الانتاج ويحد من حفاظنا على اسواقنا التقليدية من جهة ، او فتح اسواق جديدة لمنتجاتنا .

٣ ــ **ميزان المدفوعات :** صحيح ان ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً في السنوات الاخيرة ، لكن الميزان التجاري ما زال يحتوي على عجز كبير نتيجة لزيادة حجم المستوردات نسبة الى حجم الصادرات . وقد شهدنا خلال السنتين الماضيتين تناقصاً في حجم هذا العجز بشكل كبير وربما للمرة الاولى نتيجة لتراجع حجم المستوردات بشكل اكبر بكثير من الصادرات ، بل زيادة الصادرات بنسب بسيطة ، ولا بد من دعم هذا الاتجاه . ومن ناحية اخرى فان اعتماد سياسة ميزان المدفوعات يجب ان تكون البديل المفضل على سياسة سعر الصرف من اجل مواجهة النقص في الارصدة من العملات الاجنبية ، دون المبالغة في سياسة الحماية الاغلاقية والافراط فيها . اننا ندرك ان الاثار السلبية لاي قرار يتعلق بسعر الصرف غاية في الخطورة ، حيث ان استقرار سعر الدينار يعتبر سمة اساسية من سمات الاقتصاد الاردني لانه الاجدى اقتصادياً للاردن . ان الدينار الاردني بالنسبة لاهلنا في الضفة الغربية المحتلة وللعاملين الاردنيين في الخارج ، والاردنيين المقيمين في الداخل على حد سواء ، يمثل وسيلة ادخار اساسية وثقتهم به كبيرة للحفاظ على قيمة مدخراتهم للمستقبل . ان اهلنا في المناطق المحتلة يحتفظون بمدخراتهم بالدينار الاردني و يتخلصون من العملة الاسرائيلية الرديئة ، وابناؤنا في الخارج يحولون مدخراتهم بالدينار لثقتهم المطلقة باستقراره . و بالتالي فاذا لم تنجح السياسة التجارية في تحسين

اوضاع ميزان المدفوعات ، فان البديل يبقى وضع القيود على حركة العملة الاجنبية ، وهو امر يتنافى مع سياسة الاردن الذي جنى ارباحاً من حركة العملة الاجنبية منه واليه .

٤ ــ **تنشيط الاستثمار:** كان الاستثمار، والاستثمار الخاص على وجه التحديد ، يتجه خلال فترة الطفرة وحتى مطلع الثمانينات الى تلك المجالات التي تحقق مردوداً كبيراً وسريعاً ، ومن الواضح ان مثل هذا النوع من الاستثمار يتجه دائماً الى النشاطات غير الانتاجية كالمضاربة في العقارات وتجارة الاراضي والاسهم .

ولكن مع انخفاض حدة المضاربة وتدني اسعار الاراضي نسبياً ، كان هنالك تردد في الاستثمار لدى الكثير من المواطنين . ولربما كان لتعثر بعض الصناعات اثر في ذلك . لكن تلك الصناعات قد تم الان معالجة اوضاعها و بدأ الاقتصاد ينشط ولو ببطء ، وعليه فحتى يخرج الاقتصاد كليا من الركود الحالي والذي كان الجزء الاكبر منه ناجماً عن متغيرات خارجية لا سيطرة لنا عليها ، لا بد من تنشيط الاستثمار وتحريك السيولة النقدية الموجودة في الاقتصاد .

لقد اتخذنا بعض القرارات والمبادرات في هذا الاتجاه حيث تم استصدار قانون تشجيع الاستثمار، كما قامت الحكومة بتخفيض اسعار الفائدة في كانون اول الماضي بنسبة ١٪ على الودائع املا في تخفيض اسعار الاقتراض ، واعفت المزارعين من بعض الفوائد على قروضهم . وكنتيجة لذلك ، نشطت حركة الاسهم ولكن من المبكر الان الحكم على نجاح هذه السياسة .

٥ ــ **الانتاج الزراعي :** لقد استثمرنا ، كما تعلمون ، خلال العقدين الاخيرين ، مبالغ كبيرة وجهوداً حثيثة في منطقة وادي الاردن بحيث اصبحت هذه المنطقة من المناطق الجاذبة للسكان . وقد ارتكز هذا التطو ير الى مفهوم التنمية الاقليمية المتكاملة بحيث تم تطو ير تلك المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وتوفرت فيها كافة الخدمات الضرورية التعليمية والصحية والاجتماعية . وتقدمت الزراعة المرو ية فيها بشكل كبير وارتفعت انتاجية الدونم الواحد وازداد الانتاج بشكل كبير بحيث اصبح يغطي احتياجات

اسواقنا في جانب كبير من المواد الزراعية و يبقى فائض جيد للتصدير كان يوجه الى اسواقنا التقليدية في دول الخليج والعراق الشقيق .
لكن السنوات القليلة الماضية شهدت بعض التغيرات سواء منها ما يتعلق بتطوير الانتاج الزراعي المثيل في الدول المستوردة هذه ، او دخول مصدرين جدد الى اسواق المنطقة ، كما اشرت سابقاً ، مما جعل تصدير منتجاتنا لهذه الاسواق اكثر صعوبة .
اضف الى ذلك ، اننا معنيون ايضا بالصادرات الزراعية من المناطق العربية المحتلة والذي يساهم مساهمة مباشرة في تعزيز صمود الاهل في اراضيهم ومواجهة الحصار الاقتصادي الاسرائيلي المفروض عليهم .

هذه اذن ، بعض التحديات التي تواجهنا اليوم ، ولكنني اود ان اؤكد هنا ان هذه الاوضاع والتحديات التي يتعرض لها اقتصادنا هي جزء من الاوضاع التي تسود المنطقة عموماً . فهنالك دول كثيرة في المنطقة العربية ذات موارد أوفر وقاعدة انتاجية اكبر وتعاني من نفس الظاهرة . وحقيقة ، اود القول ان ديناميكية الاقتصاد الاردني وحركيته جعلت منه اقتصاداً اقدر على التكيف مع المستجدات والاستجابة لها وتصحيح مساراته بما يستوعب الصدمات ، واذا ما اجرينا مقارنة سريعة مع عدد من الدول التي تمر بنفس الاوضاع لوجدنا اننا استطعنا بحمد الله ان نخفف الآثار السلبية على اقتصادنا الى ادنى حد ممكن .

اننا نستطيع تحريك عجلة الاقتصاد ومواجهة هذه التحديات في الامد المتوسط من خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ والتي تتوقع استثمار حوالي ٣ مليارات دينار وبمشاركة فاعلة من القطاعين العام والخاص . وسيتم التركيز فيها على القطاعات الخدمية التي توفر اكبر قدر من فرص العمل لشبابنا وشاباتنا .

ان الحفاظ على الهوية العربية في المناطق العربية المحتلة وتعزيز صمود الاهل هناك من التحديات الاساسية التي تواجهنا ، ولذلك جاء برنامج السنوات الخمس للاراضي المحتلة ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ ، كاداة استثمارية تنظيمية تعبيراً عن تصميمنا على القيام بواجبنا في الحفاظ على الحقوق العربية . وسيتم من خلال هذا البرنامج استثمار نحو ٣٦٢ مليون دينار خلال فترة الخطة ، مركزين على معالجة سياسات التهجير وافراغ الارض التي تتبناها سلطات الاحتلال .

اننا نؤمن بان روح المبادرة في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا والتي تواجه اقتصادنا الوطني كفيلة بوضعنا على الطريق الصحيح . ولعل هذه التحديات تتطلب منا استراتيجية بعيدة المدى تتجاوز في مداها خطة التنمية الخمسية . وقد قمنا حتى الان ببعض المبادرات الداخلية منها والخارجية في هذا الاتجاه استعرض بعضاً منها معكم فيما يلي :

١ ــ ان القرارات الصعبة المتعلقة باصلاح الخلل في هيكل سوق العمل لا يمكمن تأجيلها . ولذلك فقد بادرنا في اعادة تقييم النظام التعليمي من خلال جهود حثيثة استقطبنا فيها الكثير من الكفاءات والمتخصصين لرسم سياسة تعليمية جديدة واعادة صياغة اهداف النظام التعليمي . لقد اصبح التهافت للحصول على شهادة جامعية غاية بحد ذاتها ، وليست وسيلة لغاية . ولربما يحتاج ذلك الى تغيير في بعض القيم الاجتماعية من جهة ، واعادة التفكير في الانظمة والقوانين التي تحكم الخدمة المدنية بحيث تكون الشهادة عنصراً واحداً فقط من العناصر التي تتحكم بصلاحية الفرد للوظيفة .
كما بادرنا في صياغة برامج التأهيل واعادة التدريب في مراحل ما بعد الثانوية بحيث يتجه طلابنا للتخصصات التي يحتاجها الاردن والمنطقة العربية المجاورة ، لكن ذلك لا يحد بالضرورة من حرية الاختيار في مجالات الدراسة . ولا بد لذلك كله من ان ينطلق من دراسة واقعية عميقة للاحتياجات المستقبلية داخل الاردن وفي الدول العربية الشقيقة المجاورة خاصة في مجالات الصيانة وادامة البنية التحتية التي أنفق الكثير من الموارد لبنائها حتى الآن .

٢ ــ وعلى صعيد التعاون الاقتصادي العربي فقد بادرنا الى الدعوة لتبني مفهوم جديد وانتهاج اسلوب عملي في هذا المجال . لقد ادت حقيقة التنافر والتباعد السياسي بين الدول العربية الى اعاقة العمل الاقتصادي المشترك . وعليه فان تحقيق عمل اقتصادي عربي متكامل وفعال يتوقف على تحقيق عمل عربي مشترك في الميدان السياسي . ولكن ماذا تستطيع الدول العربية ، المختلفة فيما بينها ، ان تفعل في مواجهة الازمة الاقتصادية العالمية التي ترمي بظلالها الان ؟ ان الموقف الحالي الذي يعتمد على الانتظار والترقب ليس اقل خطرا .
لقد كان لنشاطات الدول المتقدمة اثر افقد الدول العربية ، في كثير من الاحيان ، قدرتها على تنسيق جهودها الاقتصادية والسياسية بما يحقق افضل المواقف التفاوضية .

واذا تركنا قضية النفط جانبا ، فان هنالك مثالا اخر يتمثل في استغلال بعض الدول الاوروبية للاوضاع في الخليج في حوار المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع مجلس التعاون الخليجي حول الصناعات الكيماوية . لقد قسمت المجموعة الاقتصادية الاوروبية الوطن العربي بما يلائم مصالحها الى ثلاث مجموعات : المغرب ، المشرق ومجلس التعاون الخليجي . وقد اجرت المجموعة الاقتصادية الاوروبية مفاوضات منفصلة مع كل من هذه المجموعات دون ادنى تنسيق بينها . ويمكن للدول العربية ان تعاني بنفس الدرجة بوقوفها موقف المتفرج من الانقسام الثلاثي المحتمل والحرب الاقتصادية العالمية الباردة التي بدأت تظهر بشكل أكثر وضوحاً بين الولايات المتحدة ـــ اوروبا الغربية ـــ اليابان .

ان الامال التي انبثقت عن قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ واعلان عقد التنمية العربية تتضارب بحدة مع عدم مقدرة الدول العربية حالياً على تنسيق سياساتها الاقتصادية في مواجهة وضع اقتصادي عالمي غير مستقر ومتدهور . ان الانتعاش الجزئي في الاسواق المالية العالمية الرئيسية لن يزيل اثار الاحداث التي تلت يوم الاثنين الاسود (١٩ تشرين اول) عندما تراجعت الارقام القياسية بما نسبته ٢٣٪ ، ٢٠٪ ، ١٥٪ في كل من نيويورك ، وطوكيو على التوالي . وفي هذا المجال ، لا يمكن التكهن بالطبط بمدى الخسائر المالية التي لحقت بالدول العربية جراء ذلك الانهيار ، ولكن تشير التقديرات الى انها تصل الى مليارات الدولارات . ولعل ذلك يدعو ، ضمن ما يدعو اليه ، الى مراجعة معايير الاستثمار لرأس المال العربي ليعاد استثماره في الوطن العربي .

ويمكن لمفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي ، ان ينطلق من تحديد خطط اقليمية لقطاعات مختلفة مبنية على أسس تكاملية واسعة النطاق . ان انشاء شبكة لنقل النفط عبر الجزيرة العربية من الخليج الى البحر الاحمر ، ومن الشرق العربي الى البحر الابيض المتوسط ، قد عمل على ترابط هذه المناطق ببعضها البعض اكثر من اي وقت مضى . لقد أدى ذلك الى تغيير طبيعة التجارة وحجمها ، و بالتالي اولويات التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية . ان محاولة تجاوز عنق الزجاجة المتمثل في مضيق هرمز الاستراتيجي قد اعطى لحوض البحر الأحمر وشرق البحر الابيض المتوسط اهمية استراتيجية اضافية ، والتي توضح الاهمية القصوى التي تمنحها القوى العظمى لحرية الملاحة في هذه الممرات البحرية .

والى جانب ذلك ، فان الابعاد الديموغرافية في هذا السياق تمثل عنصراً هاماً اخر. ان انتقال القوى العاملة من الاردن وغيره من دول المشرق العربي الى دول الخليج وشبه الجزيرة العربية قد ابرز نمطا تكامليا لم يسبق له مثيل من حيث المشاركة في الموارد المالية والبشرية . ان للاحداث التي تقع في جزء من هذا الاقليم تأثيراً مباشراً وفورياً على الاجزاء الاخرى . ان تهديد امن الخليج الناشىء عن السعي الايراني للسيطرة سيعرض بالتاكيد اقتصاديات دول المشرق العربي للخطر، تماماً كما قد تؤدي حرب عربية اسرائيلية الى اغلاق محطات ضح النفط او قطع خطوط الملاحة البحرية الامر الذي يوقف امدادات النفط .

ان العلاقات الداخلية والتكاملية ضمن هذا الاقليم تعني انه لا يمكن لاي دولةٍ من دول هذا الاقليم ان تشعر بالامان او ببعدها عن التطورات التي تحدث في مناطق اخرى ، كما لا تستطيع اية دولة ان تحصن نفسها من الصراعات الاقليمية مهما كانت هذه الصراعات تبدو معزولة او بعيدة عنها . ان الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، والازمة اللبنانية وحرب الخليج والخلافات الاخرى تهدد في نفس الوقت جميع دول المنطقة والسلام العالمي .

لقد كان الاردن دائماً يتبنى برامج التنمية الاقتصادية للاقليم وعبر الاقاليم للتغلب على الفوارق في توزيع الموارد الاقتصادية في اطار اوروبي ــ اسيوي . كما يسعى الى تحقيق تنمية متكاملة في الحافة الاسيوية لاوروبا او الحافة الاوروبية لاسيا بالتعاون مع دول اوروبا من ناحية ، ومع دول جنوب اسيا من ناحية اخرى ان مثل هذه الخطة يمكن ان توفر حلا للمشاكل السياسية والاقتصادية لهذا الاقليم الاكثر اضطراباً في العالم ، كما تمثل اساساً لعلاقات اوثق مع كل من اوروبا واسيا بحيث لا يتحول ميزان القوى الاقتصادية بصورة كبيرة لصالح دول حوض الهادىء .

من الواضح بما فيه الكفاية انه لا يمكن تناول المشاكل السياسية او الاقتصادية لهذا الاقليم على اساس ثنائي . ولهذا فانه لا بد من تناولها من منطلق اقليمي اوسع يستبعد النظرة الضيقة للمصالح الوطنية . وفي الوقت الذي يقتضي فيه التعاون الاقتصادي درجة من الانسجام والاستقرار السياسي ، فان احدى وسائل الخروج من القيود السياسية تكمن في ايجاد مصالح اقتصادية مشتركة . وان التعاون الاقليمي سيوفر بديلا لما يمكن وصفه «بالسياسة الايمائية» غير المرغوبة . وعلى الرغم من الدمار الذي

تخلفه الحروب والصراعات الداخلية ، فان هنالك زيادة ملحوظة في المهارات والثروات التي يجب ان تستغل لاغراض بناءة . وان الحلول الدائمة لمشاكل الفقر والتخلف يمكن ايجادها فقط على اساس من التكامل الاقتصادي الدولي وليس على اساس النظرة الضيقة للاسواق الداخلية .

ان هذه العوامل مجتمعة هي التي اوحت بالمفهوم الجديد للتعاون الاقتصادي العربي و بلورة فكرة الحافة الاوروبية لاسيا ، والحاجة لاقامة تعاون اوثق بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الشرق الاوسط من جهة ، و بين هذه الدول واقاليم اخرى في العالم . وقد شجعت ردود الفعل الايجابية لهذه الافكار ، حتى الان ، الاردن على الاستمرار في هذا النهج . ونأمل أن تشكل قمة عمان الاخيرة ، قمة الوفاق والا تفاق ، نقطة انطلاق جديدة تمهد الطريق للبدء باتخاذ الخطوات العملية الجادة للمضي في تطبيق هذا المفهوم .

٣ــ من الواضح ان المستوى التعليمي في الاردن من أعلى المستو يات في العالم ، وان لدى شعبنا شغف في الاقبال على التعليم . ولكن حتى لا نزيد من الخلل في سوق العمل ، لا بد لنا من تطو ير الاردن ليصبح مركزاً متميزاً في المنطقة العر بية للتقنية المتقدمة تعتمد في ذلك على ما حبانا به تعالى من موقع استراتيجي واستقرار سياسي ومستوى متقدم من الانسان المتعلم القابل لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة . ولقد بادرنا بانشاء المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي سيكون من مهامه الاساسية وضع سياسة واضحة للعلوم والتكنولوجيا ودعم مراكز البحث العلمي وانشاء الجديد منها في المجالات المتقدمة التي يحتاجها الاردن وتؤدي خدمة في المنطقة العر بية ايضاً ، و يقوم بصياغة الاولو يات للبحث العلمي .

٤ــ وطالما ان هنالك حاجة ماسة لتنشيط الاستثمار، من قبل القطاع الخاص على المستوى الداخلي ، واستقطاب الاستثمار الخارجي ، فقد سعينا لاعطاء القطاع الخاص دوراً اساسياً في عملية التنمية ونحن عندما نتحدث عن التمييز بين القطاعين العام والخاص لا بد لنا ان نتحدث عن الاستثمار في مضمونه العام . وكما تعلمون ، فاننا بصدد تحو يل بعض المؤسسات من القطاع العام الى القطاع الخاص ، كما أن الكثير من الاستثمارات الواردة في الخطة كاستثمارات قطاع عام ستكون في حقيقة الامر للقطاع الخاص .

وعلى المستوى الخارجي ، تابعنا الجهود اليابانية لتطوير دور اليابان العالمي من خلال اعادة تدوير الفوائض المالية المتاحة في الاقتصاد الياباني ، وسعينا جهدنا لابراز دور الاردن الاساسي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة . و يسعدني القول هنا ان هذه الجهود كانت ذات نتائج ايجابية حيث خصصت الحكومة اليابانية مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتعزيز دور الاردن في المنطقة وتعزيز جهوده في السلام والاستقرار ودعم بنيانه الاقتصادي .

٥ــ لقد اولينا موضوع التنمية الاقليمية المتكاملة كل اهتمام ودعم . ومع ان خطة التنمية الخمسية الحالية قد اعتمدت اسلوب التخطيط الاقليمي والمشاركة الشعبية من ابناء كل محافظة ومتابعة التنفيذ من خلال مجالس التنمية المحلية في كل محافظة ، الا ان هنالك اجراءات أخرى يجب اتخاذها لمعالجة جيوب الفقر والبطالة التي تعاني منها المحافظات . ونسعى في هذا المجال بجهود حثيثة الى ربط تخطيط الخدمات الاجتماعية بعضها مع بعض لتكون اكثر فعالية في الوصول الى المواطن الذي وضعت من اجله اساساً . وكنا قد انشأنا كلا من صندوق التنمية الاقليمية وصندوق المعونة الوطنية لتأدية الدور المنوط بهما في هذا المجال . ونركز الكثير من الجهد لتنسيق نشاطاتها وتوجيه خدماتها وتكاملها بحيث نعظم نتائجها ونوصلها الى المحتاجين من ابنائنا كل في موقعه و بصورة تجعل من كل منهم مواطناً منتجاً مثابراً لا يحتاج الى العون المستمر و يعتمد على نفسه .

٦ــ وفي المجال الزراعي ، فقد واجهنا التغيرات المستجدة بمجموعة من الجهود الموجهة داخلياً وخارجياً . فعلى المستوى الداخلي ، قمنا بتنظيم الانتاج الزراعي من خلال تطبيق النمط الزراعي ، اضافة لتطوير وسائل التدريج والتعبئة والتغليف وغيرها بما يساعد على تسويق المنتجات بطريقة افضل . و بدأنا بتنفيذ مشاريع ريادية لزراعة القمح في الصحراء الجنوبية الشرقية اعتماداً على المياه الجوفية . وعلى الصعيد الخارجي ، نكثف جهوداً لفتح اسواق جديدة لمنتجاتنا في مناطق مختلفة من العالم مثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية على سبيل المثال ، كما نحاول جهدنا المحافظة على اسواقنا التقليدية من خلال الاجراءات الداخلية التي تعرضت لها سابقاً وتنشيط اجهزتنا وانشطتنا التسويقية في هذه الاسواق .

ان التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكن امكاناتنا لمواجهتها كبيرة ايضاً . وعلينا ان نبقي اقتصادنا متحركاً ديناميكيا ولا نوقف مبادراتنا على المستويين الداخلي والخارجي لكي نواجه دائماً كافة المستجدات . ان موقعنا المتوسط من المنطقة العربية ، هذه المنطقة الحيوية ، يحتم علينا التفاعل مع كافة المتغيرات بمجالاتها المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وان نحسن اختيار بدائلنا بما يتناسب مع ما يستجد من اوضاع .

وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خطـــاب

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في افتتاح مؤتمر

الحوار العربي ــ الاوروبي الثالث

تشرين الثاني ٢٩ ــ ١٩٨٧/٣٠

عمان

الحـوار العربـي ـ الاوروبـي الثالـث
العرب في مستوى التحدي اذا هم تجاوزوا خلافاتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المحترمون ،

لقد اعتبر مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان في الفترة ما بين ٨ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٨٧ انجازاً كبيراً للدبلوماسية الاردنية من قبل الاصدقاء والاعداء على حد سواء . ونحن في الاردن ، نستقبل هذا التقييم بالشكر و بالعرفان للجميع . وعلى كل حال ، لم تكن الدبلوماسية الاردنية موضع اختبار ، بقدر ما كانت الارادة الجماعية العربية والتي أضعفها التناحر والاختلاف وعدم الثقة . ان حقيقة عدم التمكن من عقد مؤتمر قمة تحضره جميع الدول العربية على مدى السنوات الخمس التي سبقت مؤتمر عمان ، تعكس الحالة المأساوية التي سادت العلاقات العربية . لقد جاء القادة العرب الى عمان في وقت كان فيه أمن بلادهم مهدداً ، ووحدة أراضيهم موضع تساؤل ، و بقاء دولهم عرضة للتحديات . وقد كانوا قلقين من الحاضر وغير واثقين من المستقبل . كما كان موضع الامن العربي الجماعي أمامهم وجها لوجه ، يتطلب عملاً فورياً وشاملا لحماية النظام العربي والحفاظ على هو يته المتميزة .

لم يكن ذلك ناشئاً عن التهديد الايراني للعراق ، والكو يت والمملكة العربية السعودية . ولا عن التحدي الاسرائيلي للاردن ، ولبنان ، وسوريا ، ولكنه كان ناشئاً عن خطر يحدق بهم جميعاً ، ولذلك كان لا بد من مواجهة هذا الخطر جماعياً . وقد أثبت القادة العرب أنهم كانوا في مستوى التحدي عندما اتفقوا في عمان على تجاوز خلافاتهم ومعالجة أسباب الفرقة والجمود .

وقد كان مؤتمر عمان نقطة تحول في تاريخ العلاقات العربية ـ العربية . ولا بد من

النظر الى المصالحة بين العراق وسوريا ، والادراك المشترك للحاجة لضرورة تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ كخطوة ذات معنى كبير يتخذها العالم العربي في سبيل وضع حد للمذابح التي لا مبرر لها ، وللدمار الوحشي لهدر الطاقات البشرية والثروات الوطنية . ولا بد أن تنتهي هذه الحرب البشعة كما هي الحال بالنسبة لجميع الحروب ، ولا شك أنه من الافضل أن يتم ذلك في القريب العاجل حتى يمكن توظيف هذه الثروات والطاقات نحو اعادة البناء والتنمية .

ومما لا شك فيه أنه ينبغي الحفاظ على روح مؤتمر عمان حتى يتجسد الاطار السياسي الذي تحقق في هذا المؤتمر لتطبيق العمل العربي الجماعي و يصبح حقيقة واقعة ولن يكون ثمة حد للتعاون السياسي العربي بعد أن تم انهاء جميع الخلافات الرئيسة بين الدول العربية . وسيشكل التطبيق الفعال لقرارات القمة أفضل الطرق للحفاظ على التضامن العربي ، فقد كان الاعتماد المتبادل بين الثروات والمصالح العربية في الميادين السياسية والاقتصادية الدافع الرئيسي لحل الخلافات العربية الداخلية . الا أن هذا العمل كان معطلا في الفترة السابقة بسبب عدم وجود الارادة السياسية لتنفيذه ، وغياب التنسيق بين مختلف الاطراف العربية ولا بد من معالجة هذه المشكلة . وسيقدم فريق عربي مشترك كان قد شكل سابقاً تقريراً حول التكامل الاقليمي بين الدول العربية ، حيث من المؤمل أن يقدم هذا التقرير استراتيجية جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي العربي من أجل وضع أسس جديدة للتعاون فيما بين الدول العربية .

وفي الوقت الذي نفخر به بما أنجزه القادة العرب في عمان ، فقد شد من عزيمتنا أن نرى المجموعة الدولية قد أعطت عملية السلام فرصة جديدة . إن تعاون القوى العظمى والا تفاق الجماعي على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ لوقف حرب الخليج قد أضافت قوة دافعة جديدة لعمل الامم المتحدة كما أعطتنا أملا جديداً من خلال اتفاق القوتين العظميين للتصدي للمشاكل الدولية معا و بصورة جادة . ولعل تعاونهم في هذا الميدان قد جاء بعد طول انتظار . وقد أكدنا نحن العرب دائماً على زعماء وممثلي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الحاجة الماسة لمثل هذا الجهد المشترك لتخفيف وطأة الوضع المتفجر في الشرق الاوسط ، وللمساعدة في حل القضايا العالقة في منطقتنا المضطربة . ان قرار القمة العربية الذي يدعم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ما هو الا اشارة واضحة لمطالب العالم العربي بمجموعه لتنفيذ بنود هذا القرار.

لقد أكدنا دائماً على أن الخطر الكامن في حرب الخليج لا ينحصر تأثيره على الدولتين المتحاربتين : العراق وايران ، وانما يتعدى ذلك ليهدد استقرار وأمن المنطقة بأكملها . ان أخطار التمزق والراديكالية النابعة من الحركات الدينية الاصولية سوف تؤدى الى تقويض نظام الدولة ذات السيادة في الشرق الاوسط . وفوق ذلك كله ، فان الاهمية الاستراتيجية للخليج وضخامة موارد النفط فيه مقرونة بخطر تصعيد الحرب قد أدى الى نشر قوات بحرية هائلة أميركية وروسية وأوروبية مما يزيد من مخاطر اتساع رقعة النيران المشتعلة في الخليج .

ويمثل وجود القوى البحرية هذه مصدر قلق واهتمام لنا جميعاً . ومن دواعي حيرتنا معرفة هدف هذا التواجد للقوى البحرية ، اذ لم يتساءل أحد لا في الولايات المتحدة ولا في أوروبا حول ما ستفعله القوات البحرية الاميركية بالذات في الخليج ، وهناك حقيقة أربعة أسئلة أساسية :

١ ــ هل هي هناك لحماية الناقلات الكويتية .
٢ ــ هل هي هناك لضمان حرية الملاحة في المياه الدولية ؟
٣ ــ هل هي هناك لاحتواء حرب ايران وسعيها للسيطرة على جيرانها ؟
٤ ــ أو هي هناك لوقف الاختراق الشيوعي للمنطقة والحد من النفود السوفياتي فيها .

هناك حقيقة أكيدة واحدة ، هي أنه لا يمكن لهذا الوجود العسكري الاميركي أن يجمع هذه الاهداف في وقت واحد . بينما كانت حماية الناقلات الكويتية امراً ضرورياً ومرغوباً فيه يصبح الامر من المفارقات القيام بذلك في الوقت الذي يهاجم فيه الحرس الثوري الايراني السفن ذات الملكية الامريكية . الى جانب ذلك ، فان حماية حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية لا تلتقي مع فكرة احتواء تصدير نفطها دون تدخل من أحد . ان زيادة صادرات النفط تعني بالتأكيد زيادة الموارد المالية التي ستؤدى بدورها الى تحسين القدرات العسكرية الايرانية . وفي نفس الوقت لا يظهر الامريكيون صدق العزيمة في منع ايران مواصلة أهداف حربها ، لتخوفهم من دفع ايران الى أحضان السوفيات . اننا لا نستطيع قبول هذا النوع من دبلوماسية رد الفعل المباشر التي تقوم على مبدأ التصرف أولا ثم البحث عن مبررات لذلك . وعليه ، لا بد أن يكون لدينا سياسة متكاملة وشاملة تكرس نفسها لحل مشكلات المنطقة أكثر من معالجة أعراضها دائماً .

ومن الضروري أن يكون هناك اتفاق عام وعدم تأخير في تطبيق قرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨ . كما يجب ألا نسمح للاجماع الذي تحقق سواء في عمان أو مجلس الامن الدولي بتخذيرنا بحيث يغدو هذا الاجماع انجازاً بحد ذاته . فهذا الاجماع يوفر وسيلة لعمل فعال لا يتعلق بالخليج فقط وانما بخلافات أخرى مهمة ومتفجرة . ولا شك ، أن هناك خطراً جدياً يمثل وجهة نظر واسعة الانتشار هذه الايام والتي تقول أن حرب الخليج قد هيمنت على الخلافات الاخرى في المنطقة ، التي يجب أن تنتظر ما سيتمخض عن تعاون القوى العظمى لوضع حد لهذه الحرب قبل التوجه نحو المشاكل الاخرى المعلقة . ونأمل في نفس الوقت أن يكشف السكرتير العام للأمم المتحدة من جهوده و يفيد من التعاون الحالي ليبحث مجلس الامن الدولي ضرورة عدم ابقاء الصراعات الاخرى معلقة وانما التباحث فيها جنباً الى جنب مع الحرب في الخليج . ان ترك هذه الصراعات تتراكم يجعلها اكثر تعقيداً واكثر استعصاءاً على الحل ، الامر الذي يضر بجميع مصالح الاطراف المعنية . ان الجهد الدؤوب والعزيمة الصادقة يصبحان ضروريين عندما نأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الرؤية سواء في العالم العربي أو بين القوتين العظميين حول طبيعة ونطاق قرارات هيئة الامم المتحدة و بنودها ، وما يصحب هذه الاختلافات من تصميم القيادة الايرانية على أعلى مستوى على مواصلة الحرب ضد العراق حتى نهايتها المريرة . لهذا يجب علينا جميعاً ألا نسمح لهؤلاء القادة بأن يشلوا ارادة هيئة الامم المتحدة السلمية . ان الاخفاق في هذا المجال يعني الحكم على المنطقة بالحرب والدمار الدائمين . ان مثل هذه النتيجة تسبب أضراراً بالغة في التوجه العالمي نحو السلام وتضع مصداقية القادة العرب ودور القوى العظمى على محك التجربة . و بشكل مباشر ، فان هذا الاخفاق سوف يضع نهاية للعمل المجدي والتقدم الذي أحرزه العرب نحو ترو يج السلام وحسن الجوار في هذه المنطقة المضطربة .

ومن الضروري بحث مشاكل منطقة الشرق الاوسط على مستوى اقليمي . ان الصراع الايراني العراقي يحمل أوجه شبه كثيرة للصراع العربي ــ الاسرائيلي . وهذان الصراعان مرتبطان معا في بعض الاوجه بشكل مباشر لا يمكن الفصل بينهما . ان ايران تحتل موقعاً جغرافياً ــ استراتيجياً ذا أهمية كبيرة وما يحدث في هذه الدولة أو في المنطقة سيكون له انعكاسات أوسع من مجرد اثارة القلق العام حول حرية تدفق امدادات النفط الى الغرب ، أو التفوق الاستراتيجي الغربي على الاتحاد السوفياتي . وهما العاملان اللذان سيتبين أنهما هامشيان وقصيرا الامد . ولهذا يجب عدم السماح لايران بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي

الهام كما فعلت اسرائيل عندما استغلت تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة لافساد جميع الجهود الدولية . ان للجمود الدبلوماسي مخاطر خاصة بها . لذا ، فان التعاون البناء بين القوتين العظميين الذي يجب دعمه والضغط عليهما من أجله أمر أساسي لنجاح جهود الامم المتحدة وتحقيق الامن الاقليمي والسلام العالمي .

وقد كرست قمة عمان بعض الوقت لمسألة عودة مصر الى المجالس السياسية للعالم العربي . ولا يمكن أن يفهم أبداً بقاء مصر مستبعدة خارج المنظومة العربية أثناء تدارس القادة العرب لمسألة الامن القومي العربي وهي الدولة العربية الاكبر من حيث عدد السكان والاقوى من ناحية الامكانيات .

ان الاندفاع نحو اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول عربية عديدة في أعقاب قمة عمان لهو اشارة على الاهمية التي تراها الدول العربية في مصر . ولا شك أن الاستراتيجية العربية والدفاع العربي المشترك دون مصر من المحتمل أن يكونا بنفس فاعلية التحالف الغربي دون الولايات المتحدة أو حلف وارسو بدون الاتحاد السوفياتي . الى جانب ذلك سواء كانت مصر داخل المنظومة العربية أو خارجها فانها لم تتهرب من مسؤوليتها القومية العربية ، فقد بقيت نصيراً وفياً للقضية العربية سواء في فلسطين ، في لبنان أو في الخليج . ويمكن الاعتماد على مصر لمساعدة العالم العربي وقت السلم أو الحرب .

ان السلام الذي تحقق بين مصر واسرائيل يشكل السابقة المقبولة دولياً لتطبيق المعادلة الاساسية التي يجسدها قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ والقاضية بتبادل الارض مقابل السلام . وقد طورت مصر من التزامها بطرح مؤتمر سلام دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة باشتراك جميع الاطراف المعنية في الصراع العربي ــ الاسرائيلي وتحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن . وفي سعينا الى طريق وسط في مواجهة المتطرفين أصبحت أوروبا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم شركاءنافي هذا التوجه . ان هذا الطريق هو العرض الوحيد الذي يبقي عملية البحث عن السلام في الشرق الاوسط حية وقابلة للتحقيق و يشكل دور مصر ومصالحها عاملا مهماً في تلك العملية ، مما يقوى الرغبة في تحقيق السلام ويحسن القدرة على التطوير واعادة البناء ويمثل قوة تعمل على ترسيخ الاستقرار في هذه المنطقة المتفجرة .

ان السلام الاقليمي والامن العربي يجب تعزيزهما بواسطة النمو الاقتصادي والتطوير من أجل زيادة الثروات وازدهار شعوبنا جميعا . حيث أن الثروة الوطنية لا تقاس بامتلاك أرصدة ضخمة في البنوك الاجنبية . وانما هي تكمن أساساً في القدرة الوطنية على التنظيم وانتاج السلع والخدمات من أجل انتاج فائض من كليهما . ولتحقيق هذه الاهداف بعينها ، لا بد من ايجاد وتطوير ادارة فعالة للشؤون الاقتصادية العربية . ان المشكلة التي يجب مواجهتها هي عدم وجود استراتيجية اقتصادية متكاملة ، تخدم المصالح الاقتصادية العربية على المستوى الاقليمي . ان التفاوت في المصادر المالية ، والدخل والثروة يمثل سبباً للاستياء وتبادل الاتهامات وعدم الاستقرار والتنافر ، ليس في اقليمنا فحسب ، بل وبين أقاليم العالم المختلفة .

لقد جاء الانهيار الاخير في الاسواق المالية العالمية سريعاً في أعقاب الاجتماع السنوي للبنك الدولي في واشنطن في أواخر أيلول الماضي . ومن المؤسف أن الحاجة لمزيد من التعاون والتنسيق الدوليين في مواجهة القضايا الاقتصادية الرئيسية التي تجابه العالم كانت القضية الاساسية في اجتماعات واشنطن . ان المهاترات ، والاتهامات المضادة توجه الآن علناً فيما بين الدول الصناعية الرئيسية حول المسؤولية عن الاضطرابات المالية الاخيرة . وفي الوقت الذي تضع فيه دول أوروبا الغربية اللوم على سوء ادارة الاقتصاد الاميركي ، فان الاميركيين ينتقدون سياسات الدول الاخرى مثل ألمانيا الغربية واليابان بسبب الفائض التجاري الضخم الذي حققوه عبر السنوات . ان المشكلات المريرة الثلاث التي تصدرت جدول أعمال اجتماعات البنك الدولي والمتمثلة في الديون الخارجية ، وعدم استقرار أسعار السرف ، والعجز التجاري قد اتبعت بمشكلة رابعة تمثلت بأزمة أسواق المال العالمية .

لقد كان لنشاطات الدول المتقدمة أثر أفقد الدول العربية ، في كثير من الاحيان ، قدرتها على تنسيق جهودها الاقتصادية والسياسية بما يحقق أفضل المواقف التفاوضية . واذا تركنا قضية النفط جانباً . فان هنالك مثالا آخر يتمثل في استغلال بعض الدول الاوروبية للاوضاع في الخليج في حوار **المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع مجلس التعاون الخليجي** حول الصناعات الكيماوية . لقد قسمت المجموعة الاقتصادية الاوروبية الوطن العربي بما يلائم مصالحها الى **ثلاث مجموعات : المغرب ، المشرق ومجلس التعاون الخليجي .** وقد أجرت المجموعة الاقتصادية الاوروبية مفاوضات منفصلة مع كل من هذه المجموعات

دون أدنى تنسيق بينها . ويمكن للدول العربية أن تعاني بنفس الدرجة بوقوفها موقف المتفرج من الانقسام الثلاثي المحتمل والحرب الاقتصادية العالمية الباردة التي بدأت تظهر بشكل أكثر وضوحاً بين الولايات المتحدة ــ أوروبا الغربية ــ اليابان .

إنّ الآمال التي انبثقت عن قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ واعلان عقد التنمية العربية تتضارب بحدة مع عدم مقدرة الدول العربية حالياً على تنسيق سياساتها الاقتصادية في مواجهة وضع اقتصادي عالمي غير مستقر ومتدهور. ان الانتعاش الجزئي في الاسواق المالية العالمية الرئيسية لن يزيل من الذاكرة الاحداث التي تلت يوم الاثنين الاسود (١٩ تشرين أول) عندما تراجعت الارقام القياسية بما نسبته ٢٣٪ ، نسبته ٢٠٪ ، ١٥٪ في كل من نيويورك ، لندن وطوكيو على التوالي . وقد استمر هذا التراجع رغم الاجراءات المستعجلة التي اتخذت لوقفه . وفي هذا المجال ، لا يمكن التكهن بالضبط بمدى الخسائر المالية التي لحقت بالدول العربية جراء ذلك الانهيار، ولكن تشير التقديرات الى أنها تصل الى مليارات الدولارات . ولعل ذلك يدعو، ضمن ما يدعو اليه ، الى مراجعة معايير الاستثمار لرأس المال العربي ليعاد استثماره في الوطن العربي .

ويمكن لمفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي ، أن ينطلق من تحديد خطط اقليمية لقطاعات مختلفة مبنية على أسس تكاملية واسعة النطاق . ان انشاء شبكة لنقل النفط عبر الجزيرة العربية من الخليج الى البحر الاحمر، ومن الشرق العربي الى البحر الابيض المتوسط ، قد عمل على ترابط هذه المناطق ببعضها البعض أكثر من أى وقت مضى . لقد أدى ذلك الى تغيير طبيعة التجارة وحجمها ، وبالتالي أولويات التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية . ان محاولة تجاوز الاختناق المتمثل في مضيق هرمز الاستراتيجي قد أعطى لحوض البحر الاحمر وشرق البحر الابيض المتوسط أهمية استراتيجية اضافية ، والتي توضح الاهمية القصوى التي تمنحها القوى العظمى لحرية الملاحة في هذه الممرات البحرية .

والى جانب ذلك ، فان الابعاد الديمغرافية في هذا السياق تمثل عنصراً هاماً آخر. ان انتقال القوى العاملة من الاردن وغيره من دول المشرق العربي الى دول الخليج وشبه الجزيرة العربية قد أبرز نمطا تكاملياً لم يسبق له مثيل من حيث المشاركة في الموارد المالية والبشرية . ان للاحداث التي تقع في جزء من هذا الاقليم تأثيراً مباشراً وفورياً على الاجزاء الاخرى . ان تهديد أمن الخليج الناشيء عن السعي الايراني للسيطرة سيعرض بالتأكيد

اقتصاديات دول المشرق العربي للخطر، تماماً كما قد تؤدي حرب عربية اسرائيلية الى اغلاق محطات ضخ النفط أو قطع خطوط الملاحة البحرية الامر الذي يوقف امدادات النفط .

ان العلاقات الداخلية والتكاملية ضمن هذا الاقليم تعني أنه لا يمكن لأي دولة من دول هذا الاقليم أن تشعر بالامان أو ببعدها عن التطورات التي تحدث في مناطق أخرى ، كما لا تستطيع أية دولة أن تحصن نفسها من الصراعات الاقليمية مهما كانت هذه الصراعات تبدو معزولة أو بعيدة عنها . ان الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، والازمة اللبنانية وحرب الخليج والخلافات الاخرى تهدد في نفس الوقت جميع دول المنطقة والسلام العالمي .

لقد كان الاردن دائماً يتبنى برامج التنمية الاقتصادية للاقليم وعبر الاقاليم للتغلب على الفوارق في توزيع الموارد الاقتصادية في اطار أورو بي ــ آسيوي . كما يسعى الى تحقيق تنمية متكاملة في الحافة الآسيوية لاوروبا أو الحافة الاوروبية لآسيا بالتعاون مع دول أوروبا من ناحية ، ومع دول جنوب آسيا من ناحية أخرى . ان مثل هذه الخطة يمكن أن توفر حلا للمشاكل السياسية والاقتصادية لهذا الاقليم الاكثر اضطراباً في العالم ، كما تمثل أساساً لعلاقات أوثق مع كل من أوروبا وآسيا بحيث لا يتحول ميزان القوى الاقتصادية بصورة كبيرة لصالح دول المحيط الهادىء .

من الواضح بما فيه الكفاية أنه لا يمكن تناول المشاكل السياسية أو الاقتصادية لهذا الاقليم على أساس ثنائي كما لو كانت تخص الاردن واسرائيل ، أو العراق وايران فقط . ولهذا ، فانه لا بد من تناولها من منطلق اقليمي أوسع يستبعد النظرة الضيقة للمصالح الوطنية في الوقت الذي يقتضي فيه التعاون الاقتصادي درجة من الانسجام الوطني والاستقرار السياسي ، فان احدى وسائل الخروج من القيود السياسية تكمن في ايجاد مصالح اقتصادية مشتركة . وان التعاون الاقليمي سيوفر بديلا لما يمكن وصفه «بالسياسة الايمائية» غير المرغوبة . وعلى الرغم من الدمار الذي تخلفه الحروب والصراعات الداخلية ، فان هنالك زيادة ملحوظة في المهارات والثروات والتي يجب أن تستغل لاغراض بناءة . وان الحلول الدائمة لمشاكل الفقر والتخلف يمكن ايجادها فقط على أساس من التكامل الاقتصادي الدولي وليس على أساس النظرة الضيقة للاسواق الداخلية .

ان هذه العوامل مجتمعة هي التي أوحت بالمفهوم الجديد للتعاون الاقتصادي العربي وبلورة فكرة الحافة الاوروبية لآسيا ، والحاجة لاقامة تعاون أوثق بين الدول الاعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الشرق الاوسط من جهة ، وبين هذه الدول وأقاليم أخرى في العالم .

ومن الواضح أننا يجب أن نبني عالماً يتمتع بقدر أكبر من التكامل لتجنب حالة التناقض المتمثلة في وجود جبال من المواد الغذائية شمال البحر الابيض المتوسط ، بينما يعاني جنوب هذا البحر من المجاعة والعوز. والمطلوب هنا أيضا ارادة سياسية لترجمة هذه الافكار الى أداة ملموسة لتنفيذ العمل . وهذه المهمة ليست مستحيلة ولكنها تستحق بالتأكيد كل الجهود .

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد
فـــي
افتتاح المؤتمر الفلسفي العربي الثاني

عمان

١٣ ــ ١٥ كانون الأول ، ١٩٨٧

افتتاح المؤتمر الفلسفي العربي الثاني
«الايمان بنسبية المعرفة وتكامل الحقيقة»

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والاخوات :

اسمحوا لي ، في مفتتح مؤتمركم الفلسفي الثاني ، أن أرحب بكم ، وأعرب عن سعادتي البالغة بوجودكم في بلدكم الاردن ــ البلد الذي عنده تلتقي السبل ولا تفترق ، و يتحاور في رحابه أصحاب الرأى ولا يتقاتلون وان اختلفوا ، فقد رسّخ الموقع الجغرافي في نفوسنا ــ عبر القرون ــ الايمان بنسبية المعرفة ، وتكامل الحقيقة ، وعلمّنا أن الوسطية تجمع في ذاتها فضائل الاطراف ، تاركة للتطرف رذائله .

أيها الاخوة والاخوات :

لقد تفلسف أجدادنا ، فقدموا لامتهم ، وللعالم ، رؤية قادت خطى البشرية قروناً متطاولة ، وما زالت تمثل واحدة من أكثر صفحات سفر البشرية اشراقاً . وارتبطت نشأة العلم ــ على أرض أمتكم ــ بأنشطة المجتمع ، اذ ارتبطت نشأة علم الفلك بالانشغال في الفلاحة والملاحة ، وارتبط علم المساحة والهندسة ــ عند المصريين ــ باكتساح الفيضان لمزارعهم ، واحتياجهم الى تحديدها ومساحتها . ولم يكن أمراً غريباً أن ينشأ علم الحساب على أيدي التجار الفنيقيين .

لقد استمر هذا الارتباط التاريخي عبر الحضارة العربية الاسلامية . فمن خلال

الانهماك العظيم في تدارس القرآن ظهرت بذور العلوم الاسلامية ، من نحو، وصرف ، و بلاغة ، وفقه ، وكلام ، وفلسفة . كما دفع ترامي دولة الاسلام وحث القرآن للمسلمين على السياحة في الارض الى نشأة علم الجغرافيا . وانتهى العاملون في الحديث الى مجموعة من القواعد التي لا بد لكل فرد من مراعاتها ليضمن صحة نتائجه في هذا الحقل . وقد ألفت هذه القواعد المنهج التاريخي كما نفهمه اليوم . لقد فهم المسلم من قوله تعالى «ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السنوات وما في الارض» ، أن الاشياء موجودة من أجله ، شريطة أن يكتشف الطريقة التي تمكنه من معرفة كيف تعمل الاشياء . وهكذا نشأ العلم التجريبي في الكيمياء ، والطب ، والطبيعة ، والهندسة ، وغيرها .

ان ما يلفت النظر في التجربة الثقافية السابقة هو أن البحث ارتبط دائماً بالواقع ، فلا نجد نظرية أو قانوناً قد اكتشف ، أو فرقة أو مذهباً قد نشأ ، الا كان ثمره النشاط العقلي الرامي الى حل إشكال قائم في دنيا الواقع والمجتمع . ولعل في نشاة الفرق الاسلامية ما يؤيد هذا التصور . ولم يكتف العربي المسلم بأن يكون الواقع هو المصدر الذي يستمد منه بداية العلم والفلسفة ، ولكنه جعل هذا الواقع وتطويره هدفاً أساسياً لنشاطه ، انطلاقاً من التوجيه الأسمى للنبي العربي الهاشمي : (اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع) . هذا ما كانت ترمي اليه أبحاث الفارابي في (المدينة الفاضلة) والماوردي في تحليله لوظيفتي «الوزارة» (والقضاء) ، وابن رشد في شروحه ، وابن خلدون في مقدمته ، أعني تحليل الواقع للتخلص مما فيه من مشكلات تهدد بالانزلاق الى الهاوية .

ولأن البحث عن الحل كان هاجسا عند الجميع ، ولان الحكمة ضالتهم ، فأنهم لم يروا بأساً في البحث والتفتيش فيما لدى الآخرين من علوم ومعارف قد تساعدهم في تحقيق غرضهم ، فأقبلوا على ترجمة ما لدى اليونان والرومان ، والفرس ، والهنود من علم وفلسفة ، ليحصلوا على غذاء جديد لفكرهم ، فينموا و يثري ، وتتوسع آفاقه . فكانت الترجمة اختياراً عربياً ــ اسلامياً ، حدد ما ينقل وكيف يُنقل .

لم تكن للاجداد ثقة عظيمة ــ في الغالب ــ في العقل التأملي ، فكانوا يعرضون ما يخلص اليه هذا العقل على التجربة ، فان أقرته قبلوه ، والا عدّلوا فيه أو تركوه . وقد كوّن هذا الواقع عقليّةً فذة قوامها المنهجية الصارمة ، والموضوعية ، والتواضع ، والتعاون . وهي شروط لوجود أي حركة علمية ونموها . ومن هنا ارتبط النشاط الفلسفي في الاسلام بالعلم ،

فلا نكاد نجد بين الفلاسفة في الاسلام واحداً الا كان ممن يشار اليه في هذا العلم أو ذاك . لقد كان الكندي رياضياً ، وطبيباً ، الى جانب كونه فيلسوفاً ، وكان المعلم الثاني رياضياً وعالماً في الموسيقى ، وكان ابن سينا والرازي الكبير طبيبين ، وقد جمع الاول الى الفلسفة والطب العلم بالفلك والحساب ، وجمع الثاني اليهما العلم بالكيمياء ، وكان ابن رشد فقيها ، وطبيباً ، مثلما كان فيلسوفاً .

لقد ضمن ارتباط التفلسف بالعلم المنهجية ، والموضوعية ، كما ضمن ، بعد هذا كله وفوقه ، ارتباط الفلسفة بالحياة والمجتمع ، والانسان ومستقبله وتقدمه . فلم يعد الفيلسوف بائع الفاظ طنانة ، أو عبارات مستغلقه ، بل صار رجل الايضاح والتوضيح ، والمستدل على حركة الاشياء .

شاع في المجتمع العربي ــ الاسلامي الايمان بمحدودية قدرات الفرد الواحد ، والامة الواحدة ، والعصر الواحد . ونادى فلاسفتنا بأن الحقيقة ــ في كل حقل ــ ليست نهائية ولا مطلقة ، إنها تتكامل على مر الازمان لا على يد فرد واحد ، بل على أيدي الافراد ، وليس بجهد أمة واحدة ، بل باجتماع جهود الامم كافة . وارتأوا على الجملة أن الحق لا يملكه مذهب بعينه وأن الاختلاف في النظر رحمة الهية ، فانتفت عندهم دواعي المذهبية الضيقة والتعصب العرقي ، وانتشرت المناظرات ، وشاعت الرحلة العلمية للقاء افذاذ العلماء أو محاورتهم . وكان (التعليق) أو (التعليق على التعليق) حواراً مكتوباً ، غير مباشر بين العلماء والفلاسفة في العصر الواحد أو في العصور المتعاقبة . ومن هنا جاءت رعاية الخلفاء والامراء للعلماء والفلاسفة تجسيداً طبيعياً لوظيفتهم في المجتمع وتقديراً من الدولة لما يؤدّونه من خدمة للمجتمع الذي يعيشون فيه ، فلم يحظ بها الا من يستحقها .

واليوم ، يقف الانسان العربي متسائلا : هل ينبثق نشاط مفكري الامة من واقع مجتمعهم ، ومن تطلعات أمتهم ؟ هل يمتلكون منهجاً أو مناهج للتفكير أفرزها البحث الموضوعي ، والتعمق العلمي ، في الموضوعات التي يعالجونها ، أم أن مناهجهم قواعد أفرزها البحث في مجتمعات أخرى ــ ؟ ــ قواعد ذات منطلقات وأهداف غير منطلقاتنا وأهدافنا ؟ . هل يمتحن فلاسفتنا نظرياتهم في أرض واقعنا ؟ . والى أي درجة يلم فلاسفتنا بمنجزات العلم ومناهجه ؟ ، وما قدر التعاون ، وما حجم الحوار العقلاني ، الموضوعي ، الدائر بينهم ؟ ، أيكون نشاطهم تصويراً يحاكي النشاط الفعلي الذي يتم في مكان آخر على

سطح هذا الكوكب أم أنهم يحاولون جهدهم في تعقل الامة ، في نشاطها وأهدافها .

ان انظار مثقفي أمتكم تتطلع اليوم اليكم ، وترقب مداولا تكم ، وأبحاثكم ، وما عساكم تنتهون اليه من نتائج ، فكونوا عند حسن الظن بكم . (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) . وفقكم الله الى ما فيه خير هذه الامة ، ونهضتها ، وتقدمها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خطـــاب
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في افتتاح الندوة
العربية لممارسة التصنيع الدوائي الجيد

عمان ــ كانون أول ١٤ ــ ١٧ ، ١٩٨٧

تصنيـــع الـــدواء الجيـــد

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والاخوات ،

انه لمن دواعي سروري ان ارحب بكم جميعاً اجمل ترحيب وان اخص بالترحيب الاخوة الضيوف الذين حضروا من مختلف البلدان العربية الى بلدهم الثاني الاردن للمشاركة في هذه الندوة التخصصة «الندوة العربية لممارسة التصنيع الدوائي الجيد» .

ان هذه الندوة تأتي بعد وقت قصير من انعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في عمان خلال الشهر الماضي وهو المؤتمر الذي تميز بالوفاق والا تفاق بين قادة الدول العربية والذي يعتبر بحق نقطة تحول هامة في مسار العلاقات بين الدول العربية وكذلك العمل العربي المشترك ، ذلك العمل العربي الذي كان قبل انعقاد مؤتمر ــ عمان ــ مؤتمر الوفاق والا تفاق ، يعاني من التفكك والتمزق والضياع .

لقد كان لحنكة جلالة الملك الحسين المعظم والجهود الحثيثة التي بذلها جلالته في تنقية الاجواء وجمع الشمل واعادة الوفاق والا تفاق واحلال الوئام محل الخصام كان لها الا ثر الاكبر في النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الوفاق والا تفاق ، لما فيه خير الامة العربية الماجدة .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان عقد «الندوة العربية لممارسة التصنيع الدوائي الجيد» في هذا الوقت بالذات لهو من الاهمية بمكان خاص في عصر التقدم العلمي السريع ... عصر التكنولوجيا المتقدمة في شتى المجالات ... العصر الذي الذي اصبحت تتضاعف فيه المعرفة كل فترة قصيرة من الزمن وتتسارع فيه خطى التقدم والتطبيق العلمي والتكنولوجي في كافة المجالات والحقول . ولعل حقل الادوية والعلاجات يقع في مقدمة مجالات البحث والتطبيق العلمي .

ليس بخاف على احد اهمية الادوية والعلاجات في مجال الرعاية الصحية فهي تشكل العمود الفقري لها ولعله من المفيد ذكر بعض الارقام والمؤشرات التي تشرح بعض مجالات الرعاية الصحية في العالم خلال العقد المتبقي من هذا القرن .

تدل الدراسات ان انفاق العالم عام ١٩٩٥ على الرعاية الصحية سيبلغ ما يزيد على ١,٥٦ تريليون دولار امريكي (بالسعر الثابت للدولار عام ١٩٨٠) . ولكن ما يلفت النظر ان العناية الصحية ليست متوازية او متقاربة من حيث الانفاق في مختلف بلدان العالم . فبينما سيبلغ انفاق الدول المتقدمة والتي يشكل مجموع سكانها حوالي ٢٢,٤٪ من مجموع سكان العالم في ذلك الوقت سيبلغ انفاق هذه الدول حوالي ١٢١١ بليون دولار أو ما يساوي ما نسبته ٨٦٪ من اجمالي انفاق العالم على الرعاية الصحية . بينما من جانب اخر سيُنفق باقي سكان العالم (الدول النامية) والتي سيشكل عدد سكانها في عام ١٩٩٥ حوالي ٧٧,٦٪ مبلغاً يقارب ٣٥٠ بليون دولار تشكل حوالي ١٤٪ من انفاق العالم على الرعاية الصحية .

وعليه فان ما سيخص الفرد من الانفاق على الرعاية الصحية في الدول المتقدمة عام ١٩٩٥ سيكون حوالي ١٥٣٠ دولاراً في السنة ، في حين سيبلغ ما يخص الفرد في الدول النامية من الانفاق على الرعاية الصحية حوالي ٧١ دولاراً في السنة فقط .

يضاف الى هذه الحقائق المؤلمة ان الامراض وسوء التغذية والاوبئة تشكل وبصفة شبه دائمة خطراً داهماً على الانسان في البلدان النامية .

تحتل الادوية مكاناً مرموقاً من حيث الانفاق ، اذ سيبلغ مجمل انفاق العالم على الادوية حوالي ١٤٤ بليون دولار عام ١٩٩٥ ينفق منها في الدول المتقدمة ٨٣ بليون دولار في

حين يتم انفاق الباقي في الدول النامية والذي تبلغ قيمته حوالي ٦١ بليون دولار.

ان هذا الفرق الشاسع بين ما ينفق على الرعاية الصحية . وما ينفق على الدواء بين الدول النامية والمتقدمة يؤكد على ان العناية الصحية في البلدان المتقدمة تهدف الى محاولة المحافظة غلى الحياة البشرية . ولعل ذلك يؤكد مدى الحاجة الى الرعاية الصحية المكثفة في البلدان النامية وخاصة في مجالات الادو ية والعلاجات .

يقدونا ذلك الى مجالات صناعة الادو ية التي تعتبر من اقدم الصناعات التي عرفها الانسان منذ فجر التاريخ ، ولعل ما خلفته الحضارات المتعاقبة في وادي النيل ، وما بين النهرين والتي تلتها من حضارات لدى الاغريق والرومان والا ثار المكتوبة على جدران المعابد ومخطوطات البردي لهي دليل قائم على ذلك .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان علم الصيدلة هو في الواقع عر بي ألنشاة والمحتوى ويحدثنا تاريخنا ان الرواد العرب هم الذين ادخلوا الحبوب والجرعات الجافة Solid Dosage Forms الى حقل المداواة ولم يكتفوا بذلك بل ان هؤلاء الرواد هم الذين ادخلوا تقنية اكساء الحبوب ، كما ان بحوثهم في المغليات والمستقطرات والخلاصات والدهونات كانت من جملة ما اقتبسه الغرب عن العرب . ان الحضارة العر بية قد تفاعلت مع حضارات اخرى في ارجاء المعمورة ، الامر الذي ولّد تيارات علمية وثقافية وصحية متطورة في كل اتجاه . ولعل اسمي الطبيب والصيدلي العر بيين قدموس ودميانوس اللذين ذاع صيتهما في جرش ايام حكم الامبراطورية الرومانية قبل حوالي ثمانية عشر قرناً سيظل علامة بارزة تؤكد المساهمة العر بية الفعالة في علوم الطب والصيدلة وفي استنباط الادو ية والعقاقير على مدى العصور.

اما في عصرنا الحالي ، فقد نشات صناعة الادو ية بالمفهوم الحديث في العالم العر بي اول ما نشأت في مصر ، اذ أنشأ بنك مصر في عام ١٩٣٩ اول شركة عر بية لصناعة الدواء سميت شركة مصر للمستحضرات الطبية تلتها في مصر ايضا شركة ممفيس الكيماو ية عام ١٩٤٠ ثم شركة تنمية الصناعات الكيماو ية عام ١٩٤٨ . كما قامت في بعض الدول العر بية الاخرى صناعات صغيرة على نطاق محلي محدود ، الى ان جاءت مرحلة الستينات فكانت بداية التطور الحقيقي في صناعة الدواء العر بية فنشأت بالاردن صناعة دوائية

متقدمة تلتها العراق ولبنان وسورية وانتشرت الصناعات الدوائية العربية بعد ذلك في عدة بلدان عربية منها منها المغرب والجزائر وتونس والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة واليمن والسودان وهناك صناعة دواء عربية تحت الانشاء في ليبيا ، كما تنوعت بعض الصناعات الدوائية فاقيمت في العراق صناعات الادوية المشعة .

لقد رافق ذلك تشريعات خاصة بالاستيراد والتوزيع والتصنيع كما وضعت ضوابط لتسجيل الادوية ومراقبتها .

لقد تطورت الصناعة الدوائية في الاردن خلال العقدين الماضيين وخطت خطوات واسعة في مختلف الاتجاهات ، فنرى الان في الاردن خمسة مصانع لانتاج الادوية البشرية تخصص احدها في انتاج الكبسولات الجيلاتينية ليتم استعمالها في مصانع الادوية في كافة البلدان العربية يضاف الى ذلك مصانع لانتاج الادوية البيطرية ومصنع رابع لانتاج الادوية البيطرية برأسمال عربي ، ثم اختيار الاردن مكاناً له وذلك اضافة الى مصنع للمستلزمات الطبية واخر تحت الانشاء لانتاج اغذية الاطفال .

إن مصانع الادوية في الاردن قد حققت تقدماً وقفزات نوعية جعلتها تقف على قدم المساواة مع الصناعات الدوائية المتقدمة في العالم ، لقد توجهت هذه المصانع الى تصدير انتاجها فنرى ان الصناعات الدوائية الاردنية تصدر ما يتراوح بين ٦٠ ــ ٧٠٪ . من انتاجها الى بعض الدول العربية وكذلك الى بعض الدول الصديقة غير العربية . و بذلك فقد استطاعت ان تثبت جدارتها امام المنافسة الحادة سواء في الاردن او الاسواق الاخرى التي دخلت اليها .

ان هذه الصناعات الاردنية قد بنت اعداداً متزايدة من الافراد والمختصين في مختلف التخصصات في الصناعة والرقابة الدوائية ، كما ساهمت في ذلك ايضا كليات الصيدلة في كل من الجامعة الاردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا .

وكذلك فان المؤسسات العلمية الاخرى في الاردن مثل الجمعية العلمية الملكية وغيرها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الصناعة الدوائية الاردنية في مختلف المجالات . ومن المؤكد ان يزداد هذا التعاون مع تشكيل المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا والذي سيولي اهتماماً كبيراً لرعاية البحث العلمي الاساسي والتطبيقي والتكنولوجيا المتقدمة في مجالات متعددة منها مجالات تتعلق بالادوية والرعاية الصحية وكذلك مجالات التقنية الحياتية Biotechnology

وهندسة الجينات وغيرها . لكن هذه الجهود جميعاً بحاجة الى تنشيط مساهمة مؤسسات الصناعة الدوائية ذاتها في دعم البحث العلمي الدوائي داخل هذه المؤسسات ، و بينها و بين المؤسسات المعنية سواء بسواء .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان الرقابة على الدواء تتناسب عادة مع متطلبات العصر الذي نعيش فيه وذلك من حيث الحاجة اولا ومن حيث التطور التقني المعتمد على البحث والتقصي يمكن القول انه في مرحلة ما قبل العقد الثالث من هذا، القرن ، كانت متطلبات ايصال الدواء الى متناول المستهلك بسيطة ولم يكن المنتج الدوائي النهائي يحتاج الاّ لبضع خطوات بسيطة لا ثبات فعاليته . تلت تلك الفترة ، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين اتخذ تطور الادو ية طابع التسابق في طرح المنتجات الى الاسواق ، وساعد في ذلك التطور الكبير في علم الكيمياء العضو ية مما مكن المختصين من تخليق Synthesis العديد من المركبات الكيماو ية لسهولة اضافة مجاميع Groups الى نواة اساسية او تحريك اماكن ارتباط هذه المجاميع بالنسبة لتلك النواة ، يلي ذلك عادة دراسة سمية المادة تعقبها دراسة بسيطة لجوانب المنتج العلاجية كل ذلك بدون تعمق في دراسة الا ثار الجانيبية لكل مستحضر ، الى ان كشف النقاب عن المضاعفات التي سببها عقار ثاليدومايد Thalidomide وآثاره التشو يهية والتي تم اكتشافها في مطلع الستينات . لقد ادت هذه المضاعفات والتعقيدات التي نجمت عنها سواء في المحافل القضائية او الادارية او التسو يقية ادت هذه المضاعفات الى هزة عنيفة في مجالات انتاج الدواء ورقابته وادت بالتالي الى وقفة واعادة النظر في متطلبات التصنيع بوجه عام وهو الامر الذي دفع اوساطاً علمية محلية ودولية مثل ادارة الغذاء والدواء Food And Drug Administration في الولايات المتحدة ومنظمة الصحة العالمية WHO الى وضع ضوابط علمية دقيقة تهدف الى تحديد الدواء واعتبار مبدأي الفعالية والسلامة Efficiency and Safety اساساً للسماح باستعماله سريرياً على نطاق محدود يتم بعد ذلك اطلاقه في الاسواق مع استمرار المراقبة لما قد ينتج عنه من آثار قد تكون اغفلتها تلك الضوابط . نتيجة لذلك فقد اتسعت المدة الزمنية من ساعة اكتشاف اي عقار جديد لحين اطلاقه في الاسواق لحوالي ٥٠ الف ساعة عمل .

لقد كان لوضع هذه الضوابط العلمية الدقيقة انعكاسها على عملية التصنيع الدوائي في مجملة فوضعت مواصفات وشروط معينة للجودة اصبحت قاعدة لممارسة التصنيع الدوائي

الجيد ، Good Manufacturing Practice (GMP) اساساً لانشاء وحدات الانتاج في كافة مجالات التصنيع الدوائي بدأً من بناء المصنع الذي يخضع لشروط في منتهى الدقة ثم تجهيزة ومراقبته ونظافته وصيانته مروراً بالانتاج والرقابة البينية In-Process Control والرقابة النهائية والتوثيق والتخزين والعقامة والافراد والتعبئة والتغليف ... الخ . وفقاً لتشريعات واصول مكتوبة وملزمة في معظم البلدان المنتجة للدواء .

اننا نرى ان الخطوة التي خطاها الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية والمتمثلة في عقد هذه الندوة حول اصول ممارسة التصنيع الدوائي الجيد ، لهي خطوة في الطريق الصحيح خاصة وان سبع ورش عمل متخصصة ستناقش على مدى ثلاثة ايام باستفاضة تفاصيل هذا الموضوع الهام ، بحيث يصار الى وضع توصيات وتشكيل لجان فنية تتولى التأكد من مراعاة احكام ممارسة التصنيع الدوائي الجيد وفقاً للاصول التي سيتم التوصل اليها في هذه الندوة تمهيداً لاعتمادها .

يبقى بعد ذلك ان يتابع الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية سيرته بالتعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك من اجل الوصول الى اهدافه التي حددت في عقد تأسيسه وأهمها :

١ ــ تحقيق الامن الدوائي العربي .
٢ ــ توفير تصنيع الدواء العربي بأقل كلفة ممكنة واعلى جودة .
٣ ــ ايجاد سوق دوائية عربية مشتركة .
٤ ــ الاسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية من خلال ممارسة الاتحاد لمهامه .
٥ ــ تقديم الدعم والمساعدة لاعضاء الاتحاد في المجالات الصناعية والفنية والعلمية والاقتصادية والتسويقية بالقدر والاسلوب الذي يسهل الوصول الى الاهداف العامة آنفة الذكر وذلك دون مزاولة الاعمال التجارية .

أيها الاخوة والاخوات ،

ان الوطن العربي ما زال يستورد معظم احتياجاته من العلاج من الخارج ، وحري بالعاملين في حقل الصناعة الدوائية في البلدان العربية ان يتكاتفوا بهدف التنسيق فيما

بينهم والابتعاد عن التطابق والتماثل في انتاجهم والتوجه الى التخصص في انتاج عائلات دوائية وزمر ما زالت تستورد من الخارج .

وفي سبيل ذلك فلا بد من العمل على :

١ ــ اعطاء الافضلية للدواء العربي في كافة الاسواق العربية شريطة توفر الجودة .
٢ ــ تبادل الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة والتنسيق بين الاعضاء وتطوير العمل لتحقيق افضل مردود اقتصادي واجتماعي .
٣ ــ نقل التقنية الحديثة المتقدمة وتطويرها وتطويعها وتوطينها بما يتلاءم مع متطلبات تطوير صناعة الدواء العربي .
٤ ــ التركيز على البحث العلمي وتضافر الجهود للاستفادة من الامكانيات العلمية داخل الوطن العربي .
٥ ــ تطوير اجهزة الرقابة الدوائية في الوحدات الانتاجية والوصول الى انشاء مختبر عربي مركزي للرقابة الدوائية في الوطن العربي .
٦ ــ اعداد المدونة Code العربية للسلوك والآداب لتحكم علاقات الشركات العربية المنتجة للادوية فيما بينها وكذلك علاقتها مع الغير .

ان الصناعة الدوائية العربية التي اثبتت نفسها في بعض الدول العربية وخلال فترة زمنية قياسية جديرة بالدعم بحيث تستطيع تغطية اكبر نسبة من احتياجات الوطن العربي من الدواء والوصول الى الهدف الاسمى الا وهو الامن الدوائي العربي .

انكم تعلمون ان سبع دول في العالم هي : الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، المانيا ، سويسرا ، ايطاليا واليابان تنتج فيما بينها اكثر من ٦٠٪ من احتياجات العالم من الدواء وان مردود انتاج هذه الدول من الدواء يعكس على اقتصادياتها و يساهم ايجابياً في موازين مدفوعاتها كما يسهم في تشغيل الايدي العاملة المحلية في تلك الدول في مجالات صناعة الدواء والصناعات التكميلية المساعدة لصناعة الدواء .

اتمنى لكم التوفيق في ندوتكم والتي آمل ان تكون بداية سلسلة من الندوات المتخصصة لتحقيق اهداف الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية ضمن مسيرة التقدم في العالم العربي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،